

الرسالة الغراء

في الأوجه الراجعة في الأداء  
عن العشرة القراء

تأليف

الشيخ/ علي بن محمد توفيق النحاس  
المجاز بالقراءات العشر

مراجعة

فضيلة الشيخ/ عبد الرازق السيد أحمد البكري

قرّظه: فضيلة الشيخ/ كوير راجع

الناشر

مكتبة الآداب - ٤٢ ميدان الأوبرا

القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

الطبعة الثانية - (مزيدة ومنقحة)  
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م  
حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الآداب (علي حسن)

## مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 لفضيلة الشيخ عبد الرزاق السيم أحمد البكري رحمه الله،  
 الضيف راجع الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأسعد النبيين وإمام المتقين، الذي أنزل عليه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فساس به الأمة، وقادها إلى ما فيه صلاح أمر دينها ودنياها وآخرتها، وكان هذا الكتاب فيصلاً بين الحق والباطل، وبين الحلال والحرام، وبين العمى والبصر، وبين الحياة والموت، وبين الظلمات والنور، فكانت سياسته خير سياسة، وقيادته أعظم قيادة، لأن هذا القرآن نزل بلسان عربي مبين على نبي عربي شريف، إلى أمة عربية ممدوحة، وسُرقت هذه الأمة بأن جعلها الله خير أمة أخرجت للناس.

وهذا اللسان العربي الذي نزل به هذا الكتاب الكريم مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ [إبراهيم: ٤] وعلى آله وأصحابه الذين تعلموا منه كيف تكون الحياة على القرآن الكريم إقامة، وبه اقتداء، وإليه مرجعاً. فهو الكتاب الذي حفظه الله من التحريف والتغيير والتبديل، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فاقصدوا به، ورجعوا إليه، وقادوا من بعدهم من تبعهم من هذه الأمة، لأنه جاء بطريق التواتر.

والواجب على كل مسلم ومسلمة يُحيدون القرآن حفظاً أن يبحثوا جاهدين عما تواتر من القراءات، وعما يصح من الأوجه الراجعة في التلاوة التي ثبتت عن أصول الكتب والروايات والطرق؛ حتى لا ينسبوا قراءةً لغير أصحابها، ولا يقرءوا قراءةً بغير أصولها، وليعلموا جيداً أن هذا البحث من فروض الكفايات.

وإني لأسألُ الله عز وجل أن ينفع الإسلام والمسلمين بما دُونَ وما أَلَفَ في هذا الكتاب العظيم، الذي احتوى على الأوجه المقدمة في أصول القراءات من طرق؛ التيسير وجامع البيان للإمام الداني، ومن طرق التحبير للإمام ابن الجزري، رحمهما الله تعالى جزاء ما قدما لهذه الأمة.

وتتمةً للفائدة دُونَ في آخر الكتاب الخلاف بين علماء العد في عد أي القرآن الكريم كله من علم الفواصل، فذكر في كل سورة ما اختلف فيه من العد، وقد أهمل العد الحمصي

وأضيف إلى الشامي، حتى يتسنى للقارئ أن يقرأ قراءةً صحيحةً دون أن يخلط بين طريق وآخر.

وقد أطلعت على هذا الكتاب والطرق التي جمعت فيه من كتاب «فتح الكريم» للشيخ المتولى رحمه الله، ومن كتاب «عزُّو الطرق» له أيضًا، ومن كتاب «النشر» للإمام ابن الجزري، ومن كتاب «قواعد التحرير» لفضيلة الشيخ محمد محمد جابر، رحم الله الجميع ونفع بعلمهم، فوجدته مستوفياً وليس فيه نقص. وإنى لسائل الله عز وجل أن يُفقه الناس في كتاب ربهم بهذا الكتاب العظيم الجليل والذي ألفه الشيخ على محمد توفيق النحاس، وقمتُ بوضع هذه المقدمة بعد أن تحضنا الكتاب تمحيصاً دقيقاً بعناية فائقة، ونحمد الله سبحانه وتعالى أن هيا هذا المؤلف لخدمة القرآن الكريم والقراءات المتواترة.

ولتعلم أيها القارئ الكريم أن ما جاء في آخر هذا الكتاب من عدِّ الآيات ليس إلا توقيفياً، ولو كان اجتهاداً من أحد لاستطاعوا أن يفصلوا بين الآيات حيث شاءوا، ولكن هذا التوقيف قيدهم فلم يتحركوا قيد أنملة عمّا ورد. والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

مُحَادِمُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْعِلْمِ  
 الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّازِقِ السَّيِّدِ أَحْمَدُ الْبَكْرِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ)  
 الْمَصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ شَيْخُ مَقْرَأَةِ السَّيِّدَةِ زَيْنَبَ بِالْقَاهِرَةِ  
 وَالْمُحَاضِرُ بِكَلِيَّةِ الْبِنَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ  
 وَمَعْمَدِ الدَّعْوَةِ وَالِدَّعَاةِ بِمَسْجِدِ الْعَزِيزِ بِاللَّهِ بِالزَّهْتُونِ  
 وَالْمُدْرَسِ السَّابِقِ بِمَعْمَدِ الْقُرْآنِيَّةِ بِالْأَزْهَرِ

## تقرير شيخ القراء في دمشق الأستاذ الشيخ كريم راجح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،  
وبعد..

فقد تصفحتُ الرسالة الغزاة في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء لمؤلفها الدكتور  
على محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى - فوجلتها طريفة في غايتها، جديدة في  
وجودها، دقيقة في علمها، جديرة في الاهتمام بها.

أمضى مؤلفها وقتاً غير يسير، وتعب فيها حتى أصبحت بين يدي القارئ سهلة المأخذ  
قريبة البلوغ.

وعناية القراء بالوجه المقدم غاية في النهاية، إلا أنها في حقيقتها غاية في العناية بحفظ  
كتاب الله والاهتمام به والاهتمام بوجوهه والمقدم منها، ليعلم الناس أن القرآن كتاب نال  
من اهتمام المسلمين بل من عزم المسلمين ما لم ينله كتاب آخر. كيف وهو الباب المفتوح  
العريض على الكون، وبه استخراج المكنون من وجود هذا الكون المعظم، ولا جرم كان  
جديراً بالعناية في أبوابه كلها.

أرجو للمؤلف دوام التوفيق، وأن ينال كتابه وكل ما يكتب القبول عند الله وعند  
العلماء، إنه سميع قريب.

حرر في ٢٥/٤/٩٨م

شيخ القراء في دمشق  
كريم راجح

ختم مشيخة القراء  
بدمشق ١٣٧٠هـ

# تقرير من فضيلة الشيخ محمد فهيد حاروف الجامع للقراءات العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الوهاب الذي أنزل على عبده الكتاب هدى وذكرى لأولى الألباب، وجعل أهل القرآن أهل الله وخاصته، واصطفاهم من عباده، والصلاة والسلام على من دنا على الله ويبلغنا رسالته، وجاءنا بالقرآن العظيم، وعلى آله الطيبين وأصحابه الأكرمين. وبعد: فالعلوم مختلفة، ولها درجات متفاوتة، وأرفعها ما يرفع أهله ويشرفهم ويغنيهم عند المسألة والمكاثرة عن أى شرف يطلبه غيرهم، ولا علم يستحق هذا الشرف وهذه الرفعة سوى علم القرآن، فهو أرفعها قدرًا وأعظمها أجزاء، وأشرفها ذكرًا، وأعلاها حسنًا. وقديمًا قيل: قيمة كل امرئ ما يحسنه، وقيل: الناس أبناء ما يحسنون.

هذا، فقد طلب إلى الأخ في الله الشيخ، على محمد توفيق النحاس - حفظه الله ورعاه - المجاز بالإقراء في الديار المصرية أن أطلع على كتابه، «الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء» وعلى نظمها المسمى، «القصيدة الحسنة» فأجبتة إلى طلبه واطلمت على هذا المؤلف، فوجدته في كتابه، العلامة المحقق، والمجيد المدقق، والمقروء المطلع على أوجه القراءات وطرقها التي تعد بحق من أهم ما في هذا الفن، ولا يتحقق هذا إلا لمن آتاه الله صبرًا على العلم، وشغفًا بحبه، وإخلاصًا لنشره، وسوف تلحظ هذا وأنت تقرؤه، وتجد أن الكاتب، الشيخ عليًا - أيده الله بحفظه - قد أحاط بمسائله علمًا، واستقصاها بحثًا، وانتظمها بيانًا وفهمًا. وحسب هذه الرسالة وهذا النظم فخراً لهما أول من جمع الأوجه المقدمة في الأداء - فيما أحسب - تيسيرًا لهذا الفن، وتقريبًا لحفظه، وتسهيلًا لتناوله.

وإني لأوصي العلماء وأهل العلم في مجال هذا التخصص وفي سائر الأعصار والأمصار بقراءة هذه الرسالة ونظمها ليفيدوا منها، وأن يُعنوا بها كل العناية، مستوعبين المباحث التي فيها بدقة وعناية ودراية، راشدين إليهما في كل جهة وزمان. ففى ذلك الخير العميم والجزاء العظيم. وفق الله الشيخ عليًا لمزيد من الكتابة التي يخدم بها دين الله.

مخادم كتاب ربه العظيم / محمد فهيد حاروف

الجامع للقراءات العشر من الشاطبية - والدرة - والطيبة - دمشق - الشام

## تقريظ كتاب الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الأباء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل الكتاب على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، والصلاة والسلام على من بعثه ربه هاديًا ومبشرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا. أما بعد:

فإن الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الأباء عن العشرة القراء لمؤلفها الشيخ الدكتور: علي بن محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى، ومد في عمره على طاعة الله - قد امتدت صحبتي لها إلى أكثر من عقد من الزمان، وما أنا إلا أقلّ طلاب هذا الفن، فكيف بالأكابر الذين أفادوا منها ولا شك. وحين صحبت أنفاس الدكتور النحاس في رسالته، ألفت التحريم والتدقيق والإتقان. فسبحان من هداه لهذا، وسبحان من سدّه ووقفه لهذه الخدمة العظيمة لكتاب الله الكريم. ويا لها من أياد بيضاء أسداها إلى أهل القرآن منعا للتركيب والتخليط بين الطرق في الإقراء بما ليس واردًا في الطريق، ورفعا للوهم بما قد يلتبس فيه، وزاد إلى هذا الإحسان إحسانًا حين نظم هذه الأوجه نظمًا لا يُقدَّره حق قدره إلا من حاول النسيج على منواله، فكيف وقد أضاف إلى ذلك (البيان المحقق فيما خالف فيه الأصهباني الأزرق) وهو الدر لو أن الدر يُبين ويُغرب. ثم ختم بختام المسك أو مسك الختام في (بيان ما اختلف فيه عدّ الآيات). وفي هذه الطبعة الجليلة مزيد تدقيق وتمحيص وتنقيح وإضافات تُكتب بمهج القلوب لو أنه يُكتب بها. وهذا لعنم الله إحسان عظيم للعلم وأهله، وهو كما قال الأول:

تَرَكْتُ السُّرَى خَلْفِي لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ      وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْنًا تَقِيدَا

هُوَ الْجِدُّ حَتَّى تَفْضَلَ الْعَيْنُ أُخْتَهَا      وَحَتَّى يَكُونَ الْيَوْمَ لِلْيَوْمِ سَيِّدَا

فجزى الله الشيخ الدكتور عليًا خير الجزاء. وما أنا بالذي يقدم للشيخ النحاس زينة القراء وبقية المحققين - أحسبه كذلك والله حسيبه - ولكني أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يكتب بهذا العمل النفع العميم. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل.

علي بن محمد بن علي عطيف

مجاز في القراءات العشر

ماجستير في القراءات - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان  
شيخ القراءات بأحد المسارحة، والمشرف على مكتبي الدعوة، وحلقات التحفيظ  
بأحد المسارحة - جازان - المملكة العربية السعودية - ١٤٢٤/١٠/٦هـ

## مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا. والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي بلغ ما أنزل إليه من ربه، وعبد ربه حتى آتاه اليقين، وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالة موجزة في أوجه الخلاف المشتهرة عن رواية القراء العشرة، تتبعت فيها بحول الله وقوته الأوجه الراجحة في الأداء من طرق كتاب «التيسير» للإمام الحافظ أبي عمرو الداني للسبعة القراء وهو أصل الشاطبية، وكتاب «تحرير التيسير» للإمام المحقق ابن الجزري للقراء الثلاثة وهو أصل الدرّة. وأعنى بالوجه الراجح في الأداء ذلك الوجه الذي قرأ به الداني أو ابن الجزري على شيخه في كل رواية مسندة من طريق الكتابين، ورويت بوجه أو أكثر، فكان مدار الترجيح هو السند المتصل من صاحب الكتاب إلى الراوي عن الإمام القارئ.

وقد نسي الناس عامة كتاب «التيسير» للداني وكتاب «التحبير» لابن الجزري، وأصبح اعتماد القرنين على الشاطبية والدرّة وشروحهما أكبر من اعتمادهم على أصليهما.

ومع أن الإمام الشاطبي والإمام ابن الجزري - رحمهما الله - قد اختصر كل منهما قصيدته من الأصل، وصرّحاً بذلك في الشاطبية والدرّة، إلا لثما خرجا في بعض المواضع عن الأصل أو زادا عليه. كذلك خرج كلٌّ من الإمام الداني والإمام ابن الجزري في بعض المواضع عن طرق التيسير وطرق التحبير.

وقد تعرّض بعض العلماء لأوجه الخلاف من الشاطبية، وإفراد الأوجه الصحيحة التي تجوز بها القراءة، والأوجه التي لا تجوز بها القراءة من طرقها، منهم شيخ المحققين<sup>(١)</sup> الإمام محمد المتولى - رحمه الله - واختصر تحريراته شيخ القراء الأسبق حسن بن خلف الحسيني، بأن أفرد نظماً لتحريرات الشاطبية اختصره من «فتح الكريم» للمتولى، وجعله خاصاً بالشاطبية دون أن يتعرض لأوجه الطيبة وأسماء بـ «فتح البرية».

(١) أي في عصرنا هذا.



إلا أن المتتبع للخلاف المزوي عن الأئمة يجد أن كثيراً من مواضع الخلاف لم تُحرر في كتاب لأحد من العلماء، وهي تُقرأ بالوجهين دون تحديد للوجه الصحيح. واغتر البعض بقول المحقق في «النشر»: (وكلا الوجهين صحيح، وبهما قرأت). ولا يلزم من صحة الوجهين أن تصح القراءة بهما جميعاً من طرق التيسير أو التحبير، وإن جازت القراءة بهما من طرق النشر الأخرى.

فمثلاً تقليل (التوراة) عن قالون لا يصح من طريق التيسير، وليس من طريق ابن نشيط عن قالون المسندة في التيسير<sup>(١)</sup>. كما أن قراءة (إبراهام) في سورة البقرة «بالألف» طريق الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان، وليس لابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش إلا الياء كالجماعة، وهو طريق التيسير<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك نجد القراء يتلون (التوراة) بالوجهين، بالفتح والتقليل لقالون، و(إبراهام) في سورة البقرة بالألف أو الياء لابن ذكوان، وهم معذورون في ذلك، إذ أخذوا بالوجهين من الشاطبية في قراءة (التوراة) لقالون وقراءة (إبراهام) لابن ذكوان في البقرة، لأنهما ذكرا بالوجهين في الشاطبية دون ترجيح للوجه الصحيح الذي هو قراءة الداني بسنده في رواية قالون ورواية ابن ذكوان في التيسير.

وقل من العلماء من تعرض لمثل هذه المواضع ونبه عليها في تأليف مستقل، اعتماداً على أن الشاطبية تندرج طرقها تحت طرق الطيبة التي حررها كثير من العلماء.

فأحببت أن أجمع لطلبة علوم القراءات ما اشتهر من أوجه الخلاف المروية عن القراء العشرة والمذكورة في الشاطبية والدرة، وأبين ما تصح القراءة منها من طرق الكتابين، فهو الوجه الراجح في الأداء، وأعنى به الوجه الذي قرأ به الداني على شيخه في كل رواية، وأسند هذه الرواية في التيسير عن القراء السبعة. وكذا الوجه الذي قرأ به ابن الجزري على شيخه في كل رواية للأئمة الثلاثة المتممين للعشرة، وأسند هذه الرواية في التحبير.

وقد ذكرنا آنفاً أن الداني وابن الجزري قد خرج كل منهما في كتابه عن طريقه المسند فيه في بعض المواضع، فكان تتبعنا للوجه المقدم في الأداء من كتب الداني الأخرى، مثل: «المفردات»، و«جامع البيان»، وكذا كتاب «النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري. وكان في كتاب «قواعد التحرير لطيبة النشر» للشيخ محمد محمد جابر - رحمه الله - وكتاب

(٢) النشر ج٢، ص ٢٢١.

(١) النشر ج٢، ص ٦١، ط. دار الفكر.

«فتح القدير شرح تنقيح التحريم» لشيخنا الأستاذ عامر بن السيد عثمان<sup>(١)</sup> - بفضل الله سبحانه - إرشادنا للوجه الراجح في الأداء من بين ما اشتهر من أوجه الخلاف عن الرواة. والحاصل أن الرد إلى الأصل هو أفضل السبل للأمن من خلط طريقين بآخر، فإن ذلك حرام على سبيل الرواية، أو مكروه كراهة تحريم، كما حققه أهل الدراية، انظر مقدمة «عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن» للإمام الأزميري<sup>(٢)</sup>. لذا، فإننا تتبعنا في هذه الرسالة الأوجه الراجحة في الأداء حسب السند المروى عن الأئمة في كل رواية من طريق التيسير أو التحبير اللذين هما أصل الشاطبية والدرة، وتبيناً ماخرج فيه اللداني أو الشاطبي أو ابن الجزري عن طرقهم، حتى يلتزم القارئ بالرواية الصحيحة من طريق واحد لكل راوٍ. فالرد إلى الأصل هو الأرجح في الأداء، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا المعصومين بالوحي من الرسل والأنبياء. وقد أسمينا هذا التأليف بـ «الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء». أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة كما نفع بأصولها، وإنى لسائل أخاً انتفع بشئ منها، أن يدعو لمحزرها ومصححها، إن وجد خطأ فيها أن ينبه عليه ويلتمس لمحررها عذراً.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر الجهد الطيب الذي بذله فضيلة الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكري في تصحيح هذه الرسالة لتصبح - بإذن الله - مرجعاً وافيّاً في أوجه الأداء الراجحة من طرق التيسير والتحبير. وقد أتبعنا الرسالة بقصيدة تلخص مسألتها، وأسميناها، «القصيدة الحسنة». وإنى إذ أبرأ من حولي وقوتي، أردُّ الفضل كله لله وحده الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأسأله - جلّت قدرته - أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، بعيداً عن شوائب السمعة والرياء، وأن يجعله لنا ذخراً يوم المعاد. وبالله التوفيق، وهو الهادي إلى سبيل الرشاد. ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

كتبه بفضل الله وتوفيقه / علي بن محمد توفيق النحاس

خادم القرآن الكريم

(١) كان شيخنا رحمه الله إماماً وحجة في علوم القراءات، وقد قرأت بين يديه بالقراءات العشر ما عدا قراءة خلف العاشر، وقد اختير رحمه الله شيخاً للمقارئ المصرية، وكان أحد اللذين تولوا مراجعة مصحف المدينة في مجمع الفهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة، وتوفي في آخر رمضان عام ١٤٠٨هـ ودُفن بالبقيع، جزاه الله خير الجزاء.

(٢) «عمدة العرفان» للإمام الأزميري ط. مكتبة الجندي بتحقيق الشيخ / محمد محمد جابر والشيخ أحمد عبد العزيز الزيات، ص ٤.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### هَقْمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه وأشكره، وأتوب إليه واستغفره. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ومصطفاه، الذي كان خُلِقَ القرآن تلقاه من لدن حكيم عليم، وبلغه كما أنزل إليه من ربه، فتلقاه الصفوة من أصحابه وبلغوه إلى من بعدهم، يتلقاه جيل من بعد جيل حتى وصل إلينا عذباً سلسلاً. فصلوات الله وسلامه وتحياته ورحمته وبركاته على خاتم أنبيائه ورسله، وعلى صحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد.. فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب «الرسالة الغراء» في الأوجه الراجحة في الأداء، الذي بين الوجه المختار فيما ذكر من الخلاف عن القراء العشرة ورواتهم حسب السند المروى في كل رواية من طرق كتاب «التيسير» للداني وكتاب «التحبير» لابن الجزري. وحينما صدرت الطبعة الأولى تلقاها وتقبلها بعض القراء بقبول حسن وعملوا بمقتضاها، وتوقف فيها البعض بدعوى أنهم لم يقرأوا من الشاطبية والذرة إلا بالأوجه كلها، وقد ضحّت عن تلقؤها، ولا يجوز لهم ترك ما اعتادوا عليه والفوه؛ لأنهم بذلك يكونون قد تركوا أوجهاً قد قرءوا بها وأقرأوا بها وعهد إليهم بها. وأقول لهؤلاء، إن الشاطبية في أصلها تلخيص لكتاب «التيسير» إذ قال الإمام الشاطبي - رحمه الله -

(وَقِي بُسْرَهَا التَّيْسِيرُ زُمْتُ اخْتِصَارَهُ)

ثم زاد عليها رحمه الله أوجهاً ليست في التيسير فقال (وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِتَشْرِ قَوَائِدِ). فيكون ما زاد على طرق التيسير، لا يصح أن يؤخذ به من طرق الشاطبية؛ لأن طرق الشاطبية هي طرق التيسير. وإنما يؤخذ بما زاده الشاطبي على التيسير من طرق النشر بشرطه المعتبرة، بحيث لا يخلط بينها وبين طرق التيسير. وتأكيداً لما سبق ذكره، فإن العلماء قد حققوا بعض المواضع التي زادها الإمام الشاطبي على أصله وبينوا أنه لا تصح القراءة بها من طريق الشاطبية التي هي ملخص التيسير. وأذكر هنا بعض الأمثلة لذلك؛

١- قال الإمام الشاطبي في باب الإمالة: (وَحَلَفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْرِ حُصْلاً) وظاهر كلامه الحلف في الإمالة في «الناس» الجروود عن أبي عمرو من الروايتين. والصحيح الذي

حققه العلماء هو الإمامة للدورى والفتح للسوسى. فالخلاف فيه موزع<sup>(١)</sup>، لأن الداني قد ذكر في التيسير أن الإمامة في ﴿الداس﴾ المجرور من طريق قراءته على أبى طاهر في قراءة أبى عمرو - وهو طريق الرواية عن الدورى في التيسير. فلا يجوز فيه الفتح للدورى أو الإمامة للسوسى، لأن ذلك يقتضى خلاف الطريق الذى في التيسير.

٢- قال الإمام الشاطبى في باب الإمامة: (وقد فحّموا التنوين وقفًا ورقّفوا) وهذا يقتضى الوقف على نحو ﴿مسمّى﴾ بالإمالة أو بالفتح لمن مذهبه الإمامة في ذوات الياء. قال العلماء إن هذا مذهب نحوى لا أدائى لا يؤخذ به، فلا خلاف في إمالته وقفًا كما لا خلاف في فتحه في الوصل مع التنوين<sup>(٢)</sup>.

٣- قال الإمام الشاطبى في باب الإمامة:

وَقَبْلِ السُّكُونِ الرَّأْمِلِ فِي (صَفَا يَدٍ) بِخَلْفٍ وَقَلِّ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صِلًا

وهذا يقتضى الخلاف عن السوسى في إمالة الراء أو فتحها وصلًا في نحو ﴿رأى القمر - رأى الشمس﴾ مما اتصل بساكن. ولكن الذى حققه العلماء هو فتح الراء وصلًا. كذلك لا يجوز الإمامة في الهمزة كما يقتضيه ظاهر النص، فلا يجوز فيه إلا فتح الراء والهمزة وصلًا عن السوسى وإمالة الراء دون الهمزة لشعبة، قال صاحب النشر عن ذلك إنه انفراد للشاطبى عن أبى بكر بالخلاف في إمالة الهمزة وعن السوسى بالخلاف في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعًا، وذكر أن ذلك لا يصح من طريق الشاطبية والتيسير<sup>(٣)</sup>.

تلك بعض أمثلة قليلة، وإن أردت المزيد فاعلم أن هناك أمثلة أخرى حققتها العلماء وذكروا لها لا تصح من طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير مثل: إدغام ﴿يعذب من يشاء﴾ [آخر البقرة] لابن كثير<sup>(٤)</sup>، وإبدال ﴿هلوتكم﴾ في موضعى البقرة للسوسى<sup>(٥)</sup>، وإبدال همزة ﴿ائمة﴾ ياء محضة<sup>(٦)</sup>، وإمالة ﴿دى﴾ للسوسى<sup>(٧)</sup>، وإمالة الياء من ﴿كهمص﴾ للسوسى، والتقليل لقالون في الهاء والياء<sup>(٨)</sup>، والخلاف في إلحاق الياء في ﴿كيدونى﴾ في

(١) البلور الزاهرة ص ٢٦ - إتحاف فضلاء البشر ج١، ص ٢٨٢ - التيسير ص ٥٢ - النشر ج٢، ص ٦٢.

(٢) (النش) ج٢، ص ٧٥. (٣) (النش) ج٢، ص ٤٦، ٤٧.

(٤) (البلور الزاهرة) ص ٦٠ - (النش) ج٢، ص ١٠.

(٥) (البلور الزاهرة) ص ٣٢ - (النش) ج١، ص ٣٩٣.

(٦) (البلور الزاهرة) ص ١٣٤ - (النش) ج١، ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٧) (البلور الزاهرة) ص ١٨٩ - (النش) ج٢، ص ٤٤.

(٨) (البلور الزاهرة) ص ١٩٨ - (النش) ج١، ص ٦٧، ٦٩.

الأعراف لهشام، فإن طريقه يقتضى إلحاقها وجهاً واحداً<sup>(١)</sup>، والفتح فى ياء ﴿هَبْشَرٌ عِبَادِي﴾ بالزمر للسوسى<sup>(٢)</sup>، فإن طريقه لا يقتضيهـا ولا يجوز أن يُقرأ بها من طريقه، وذكر الإسكان لهشام فى ﴿يُؤْذِنُهُ لَكُمْ﴾ بالزمر فإنه ليس من طريق الحرز<sup>(٣)</sup>، وتشديد تاءات البزى فى ﴿تَمْدُونُ﴾ بآل عمران، و﴿تَهْكُوهُونَ﴾ بالواقعة<sup>(٤)</sup>، والقصر فى ﴿لَنْهَضَكُمْ﴾ للبزى فى القتال<sup>(٥)</sup>، والخلاف فى التاء أو الياء فى ﴿يَبْدُرْكُمْ﴾ بالأحقاف للبزى أيضاً<sup>(٦)</sup>، والصحيح التاء. والخلاف فى ضم التاء فى ﴿هَيْتَ لَكُمْ﴾ بيوسف عن هشام. فهو خروج عن طريقه، وليس له إلا فتح التاء<sup>(٧)</sup>، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

وقد ذكر العلماء فى هذه الأمثلة وغيرها أن الشاطبى رحمه الله قد خرج عن طريق التيسير الذى هو أصله. وأن ما ذكره ليس من طريق التيسير وإنما هو من طرق أخرى ليست فى التيسير، فلا ينبغى أن يقرأ به من طريق الشاطبية، لأن أصل طريقها هى طرق التيسير.

إذن قد وضع لنا العلماء ميزاناً صحيحاً للقراءة؛ فإن ما خرج فيه الشاطبى عن طرق التيسير لا يُقرأ به من طرق الشاطبية، وكان ينبغى أن يُطبَّق هذا الميزان على كل مواضع الخلاف. ولكنى لم أجد فيما أعلم، إلا ما ذكرت، وبقي كثير من مواضع الخلاف لم تحقق، فصارت تُقرأ بالخلاف المذكور من الشاطبية دون أن يُمحصَّ الخلاف فيها.

لهذا كان هذا التأليف تَنَمَّةً لتحقيق هؤلاء العلماء، حتى لا يتم خلط طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير نفسها بالطرق الأخرى الزائدة عنها والتى زادها الشاطبى - رحمه الله. وأحسب أن الإمام الشاطبى - رحمه الله - لم يغفل هذه الدقائق، فقد ذكر - رحمه الله - فى باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة عن ورش:

(وقل ألقاً عن أهل مصر تبدلت لورش وفى بغداد يُزوى مسهلاً)

- (١) (البدور الزاهرة) ص ١٢٧ - (النشر) ج٢، ص ١٨٤، ١٨٥.
- (٢) (البدور الزاهرة) ص ٢٧٥ - (النشر) ج٢، ص ١٨٩.
- (٣) (البدور الزاهرة) ص ٢٧٤ - (النشر) ج١، ص ٣٠٨.
- (٤) (البدور الزاهرة) ص ٧٠، ٣١٢ - (النشر) ج٢، ص ٢٣٥.
- (٥) (البدور الزاهرة) ص ٢٩٧ - (النشر) ج٢، ص ٣٧٤.
- (٦) (البدور الزاهرة) ص ٢٩٤ - (النشر) ج٢، ص ٣٧٢.
- (٧) (البدور الزاهرة) ص ١٦١ - (النشر) ج٢، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

ومعنى كلامه رحمه الله أن طريق التيسير عن ورش وهو عن أهل مصر يقتضى إبدال الهزمة الثانية من نحو ﴿ءانذرتهم﴾ ألفاً، أما تسهيل الثانية فهو رواية البغداديين عن ورش، وهى ليست من طرق التيسير. فالأخذ بالوجهين معاً لورش من طريق الشاطبية والتيسير خطأ، وهو خلطُ طريق بطريق، وهذا لا يجوز روايةً ولا أداءً. كما أن علماءنا - رحمهم الله - لم يغفلوا عن ذلك، فلقد كنت أقرا بين يدي أستاذنا الشيخ عامر بن السيد عثمان - رحمه الله - برواية خلف عن حمزة سورة النجم، ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وهم من ملك في السموات لا تغنى سفاعتهم شيئا﴾، وقفت على (شيئا) بالإبدال والإدغام ﴿شيئا﴾، فردت على هذا الوجه وقال: بل أقرءه بالنقل ﴿شيئا﴾. ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وان لظن لا يغنى من الحق شيئا﴾ وقفت أيضاً بالإبدال والإدغام، فردته على وقال: بل أقرءه بالنقل ﴿شيئا﴾. وعجبت من ذلك، لأن الكتب مطبقة على جواز الوجهين لخلف عن حمزة في الوقف على ﴿شيئا﴾. وكان هذا أول خيط جعلنى أتبع مواضع الخلاف في الشاطبية، فوجدت أن الداني - رحمه الله - قد قرأ على أبى الحسن في رواية خلف عن حمزة بالنقل، ولم يقرأ بالإبدال والإدغام إلا على أبى الفتح. وهذا يقتضى أن يكون طريق الرواية عن خلف عن حمزة من التيسير هو النقل في ﴿شيئا﴾ وقفاً. وطريق الرواية عن خلاد وهو من قراءة الداني على أبى الفتح يقتضى الإبدال والإدغام وقفاً. ومن هنا علمت لماذا أمرنى الشيخ - رحمه الله - بالنقل، وردت على الإبدال والإدغام... ثم بقيت مدةً طويلة أبحث مواطن الخلاف أحققها من طرق الداني في التيسير وطرق ابن الجزرى في التحبير.

وقد كنت أرجو أن أعرض ما كتبتُه وما حققتُه على شىخي الأستاذ عامر بن السيد عثمان، ولكن حالت بيننا الأسفار وبعُد الديار ثم توفى - رحمه الله - ولم أعرض عليه شيئاً من ذلك. فعرضت ما حققتُه على شىخي الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكرى - رحمه الله - فسُرَّ به سروراً عظيماً وأقره، وقال: ذلك الذى ينبغى أن يؤخذ به، وأمرنى أن أقرا بين يديه القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر المتواترة من طرق التيسير والتحبير اللذين هما أصل الشاطبية والدرة على هذه الأوجه الراجحة في الأداء، بل أسرَّ الشىخ إلى بشىء آخر، وشدَّد فيه، وهو أنه طلب منى تتقيح كتاب البدور الزاهرة للشىخ عبد الفتاح القاضى - رحمه الله - على هذه الأوجه الراجحة، ليكون ذلك تيسيراً على المبتدئين حتى يلتزموا بطريق واحد فلا تتشعب بهم الطرق. وإنى لأرجو أن يبسر الله ذلك إن شاء الله تعالى.

همسة أخيرة أهمس بها فى أذن الذين يعترضون على هذه الأوجه، أقول لهم: لو أن راويًا

من رواية الأحاديث - أسند حديثين إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم اتضح أنه قلب الإسناد فأسند الحديث الأول بسند لا يصح إلا للحديث الثاني وأسند الحديث الثاني بسند لا يصح إلا للحديث الأول، إذاً لتعرض لانتقاد شديد من علماء الحديث ولردوا عليه الإسناد - بل ردوا عليه الحديثين لعدم صحة السند بسبب خلط طريقين بآخر. وقصة اختبار علماء بغداد للإمام البخارى معروفة مشهورة، إذ عمدوا إلى جعل متن كل حديث إلى إسناد لا يُروى به حتى عدوا مائة حديث - فكان يقول في كل مرة يُعرض عليه الحديث: لا اعرفه، ثم صحح لهم الأسانيد بأن أسند لكل متن من المتون إسناداً الذى ينبغى أن يُروى به، فأقروا له بالحفظ ودانوا له بالفضل. أقول: إذا كان هذا هو شأن الإسناد وخطورته، وإذا كان علماء الحديث يعنون به كل هذه العناية، أفلا يكون الإسناد في رواية كتاب الله تعالى أشد ضرورة وأعظم خطراً. فإن خلط الطرق بعضها ببعض ينسب القراءة لغير من تحملها رواية، لذلك كانت عناية العلماء بتحرير الطرق والروايات في قراءة كتاب الله من أعظم وأدق ما يُكتب في علوم القراءات. وحسبك في ذلك متن فتح الكريم ومتن عزو الطرق للإمام المتولى - رحمه الله - ومتن التحرير للشيخ محمد جابر - رحمه الله - وهى تحريرات لطرق طيبة النشر للإمام ابن الجزرى.

وانى لأرجو بهذا التحرير لأوجه الشاطبية والدرة أن أكون قد أسهمت بشيء في هذا العلم العزيز حتى يتم التيسير على طلاب القراءات. لقد هالنى بعض ما قرأت من تشعب الأوجه التى أخذها بعض العلماء من شروح الشاطبية وعدوها من طرقها، مثل ما ذكره من أوجه قراءة قوله تعالى: ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وأعدنا للكافرين عذاباً مهيباً﴾ فعدوا لورش أربعة وعشرين وجهاً تاتى من ضرب وجهنى الطول والتوسط في ﴿شيئاً﴾ في وجهنى الفتح والتقليل في ﴿القريبى﴾ فتكون أربعة، تضرب في وجهنى التقليل والفتح في ﴿الجوارى﴾ فتكون ثمانية، ثم تضرب في ثلاثة أوجه ﴿وما آتاهم﴾ وهى التوسط والطول والقصر، فتكون أربعة وعشرين وجهاً.

إن الطالب المبتدىء لا يتحمل أداء كل هذه الأوجه، كما أنها لا تؤخذ من أصل الشاطبية وهو التيسير، فالتيسير لا يمتثل إلا وجهاً واحداً وهو التوسط في ﴿شيئاً﴾ مع تقليل ﴿القريبى﴾ وتقليل ﴿الجوارى﴾ والتوسط في ﴿وما آتاهم﴾. وباقى الأوجه صحيحة في نفسها، ولكنها لا تؤخذ من طريق الشاطبية الذى هو طريق التيسير، بل تؤخذ من طرق النشر، ناهيك عن عشرات الأوجه في ﴿السنن﴾ موضعى يونس.

إن ما زاده الإمام الشاطبى على التيسير، لم يلزمنا به، ولا ينبغى لنا أن نلزم الطالب

المبتدئ في دراسة القراءات به، وإنما علينا أن نسلك الطريق الأصلي الذي اعتمد عليه الشاطبي في كل رواية وهو طريق التيسير، حتى إذا اتقن القراءات من طريق واحد لكل رواية، دفعنا إليه الطيبة وتحريراتها في مرحلة لاحقة، وسيكون من بينها ما زاده الشاطبي على أصله.

فإن كنت قد أصبت فيما كتبت، فليله الحمد والمِنَّة، وإن أكن أخطأت في ذلك فالتمس من يجد في كتابي خطأ أن يصلحه وإن ينبه عليه كما قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - .

وَأِنْ كَانَ خَرَقَ قَادِرِكُهُ بِفَضْلَةٍ مِنْ الْحِلْمِ وَلِيُضْلِحَهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا، وأن يرشدنا إلى الحق وإلى طريق مستقيم.

وإن يباعد بيننا وبين الرياء والسمعة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد أشرف خلق الله أجمعين.

كتبه

على محمد توفيق النحاس

المجاز بالقراءات العشر



## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

# سَنَدُ رَوَايَتِهِ لِقُرْآنِ الْعَظِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى علي بن محمد توفيق النحاس؛ هذه طرق إسناد روايتي للقرآن العظيم:

١- قرأت القرآن العظيم بالقراءات العشر المتواترة من طريق كتابي «تيسير» و«التحبير» اللذين هما أصلا الشاطبية والدرة، وعلى الأوجه المقدمة في الأداء من طرق الكتابين علي شيوخي الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكري عن شيخه محمد سليم جبيل عن شيخه إبراهيم سعيد عن الشيخ محمد محمد العناني عن الشيخ حسن الجريسي عن الشيخ محمد المتولي شيخ الإقراء. وقرأ الشيخ المتولي على الشيخ أحمد الدرّي التهامي عن الشيخ أحمد سلمونه عن السيد إبراهيم العبيدي عن الشيخ عبد الرحمن الأجهوري عن الشيخ أبي السّمّاح البقري عن الشيخ محمد بن القاسم البقري الكبير عن الشيخ عبد الرحمن اليميني عن والده الشيخ شحاذه اليميني عن الشيخ أحمد الطبلاوي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الشيخ الرضوان العقبى، وكذا عن الشيخ أبي الطاهر إبراهيم العقيلي الشهير بالنويري. وقرأ العقبى والنويري على شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن محمد (ابن الجزري المتوفى عام ٨٣٣هـ) وأسانيده متصلة إلى القراء العشرة ومنهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم.

٢- كما قرأت القرآن العظيم على شيوخي عبد الرازق البكري المذكور، وقرأ هو على شيخه أحمد عبد المنعم الأشموني، وهو على العلامة الشيخ أحمد الزيات، وهو على الشيخ عبد الفتاح الهنيدى، وهو على الإمام الشيخ محمد المتولى الذي تقدّم سنده.

٣- كما قرأت على شيخ الإقراء الأستاذ عامر بن السيد عثمان، عن شيخه همام قطب، عن الشيخ علي سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ حسن الجريسي، عن الإمام المتولى. كما قرأ شيوخي الأستاذ عامر المذكور على الشيخ علي سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ الجريسي، عن الشيخ محمد المتولى، وقد تقدم سنده.

٤- كما أجازنى والدى الشيخ محمد توفيق النحاس - رحمه الله - بالقرآن العظيم بسنده عن شيخه محمد بخيت المطيعى مفتى مصر فى عصره، عن أبى عبد الله بن أحمد عlish المالكى الأزهرى، عن شيخه محمد الأمير الصغير، عن والده وشيخه محمد الأمير الكبير صاحب الثبت الشهير، عن الإمام محمد الحسن السمنودى عن شيخه نور الدين على الرمىلى المالكى، عن الشيخ محمد القاسم البقرى الكبير، عن الشيخ عبدالرحمن اليمنى، عن والده الشيخ شحاذه اليمنى، عن الشيخ أحمد الطبلاوى، عن الشيخ زكريا الأنصارى، عن العلامة النويرى، عن الإمام محمد الجزرى، وهذا من أعلى الأسانيد اليوم، إذ بينى وبين ابن الجزرى ثلاثة عشر شيخًا. والله أعلم.

## «فصل»

# التحريف بكتاب التيسير ومؤلفه

كتاب «التيسير» ألفه الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في القراءات السبع، وضمَّنه من الروايات ما اشتهر على نحوٍ من الإيجاز بطريقٍ واحد لكل رواية.

والإمام الداني هو؛ عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم القرطبي، الإمام العَلَم، المعروف في زمانه بابن الصَّيْفِيِّ. سُمِّي «الداني» لنزوله بدانية بالأندلس. وُلد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (٥٣١هـ)، وقرأ بالروايات على أئمة أربعة، وهم شيوخه الذين أسند إليهم طرقه في التيسير:

١- خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان المصري؛ أخذ عنه الداني رواية ورش. توفي عام اثنين وأربعمائة ٤٠٢هـ.

٢- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، وكان من كبار المقرئين بمصر. روى عنه الداني في التيسير رواية حفص عن عاصم، ورواية خلف عن حمزة. توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ٣٩٩هـ.

٣- أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي المقرئ الضرير؛ توفي بمصر سنة إحدى وأربعمائة ٤٠١هـ. روى عنه الداني روايات قالون وقتيل والسوسي وهشام وشعبة وخلاّد، وقراءة الكسائي برواية أبي الحارث، ورواية الدوري.

٤- عبد العزيز بن جعفر، ويعرف بأبي القاسم الفارسي أو ابن أبي غسان؛ قرأ عليه الداني روايات البزّي عن ابن كثير، والدوري عن أبي عمرو، وابن ذكوان عن ابن عامر. وتوفي عام ٤١٢هـ.

وكان أبو عمرو الداني أحد الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسيره، وكان جيد الضبط والحفظ، مالكياً، مجاب الدعوة. وتوفي في (دانية) عام أربع وأربعين وأربعمائة، وله مؤلفات عديدة في علوم القرآن، أشهرها كتاب التيسير<sup>(١)</sup>. ولم يكن في عصره ولا بعده من المغاربة من يضاويه في قوة حفظه وحسن تحقيقه.

(١) له (المفردات) أيضاً، وجامع البيان. وفي الرسم كتاب (المقنع)، وهو من أشهر كتب الرسم التي يعتمد عليها، وله في نطق المصحف كتاب (المُحَكَّم).

## «فصل»

## التحريف بالشاطبية ومؤلفها

الشاطبية هي قصيدة «جزز الأمانى ووجه التهانى» ألفها الإمام الشاطبي اختصارًا لكتاب (التيسير) للداني، وزاد عليه بعض الأوجه التي ليست من طريقه. والإمام الشاطبي هو: أبو محمد وأبو القاسم - القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرُعيني الشاطبي، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسائة ٥٣٨هـ، بشاطبية بالأندلس، وأتقن القراءة بالمغرب، ثم استوطن مصر، فألف قصيدته الشهيرة «حرز الأمانى»، كما ألف «عقيلة أتراب القصائد» في الرسم، وأبدع فيهما وأوجز. ولقد انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر، وذاع صيته بعد أن أصبح علامة منقطع النظر، وكان موصوفًا بالعبادة والزهد. وتوفى عام (٥٩٠هـ) تسعين وخمسائة هجرية، ودفن بجوار جبل المقطم بالقاهرة.

## «فصل»

## التحريف «بتجوير التيسير» و «المدة» ومؤلفهما

● «تجوير التيسير» ألفه المحقق ابن الجزرى، زاد فيه على التيسير قراءات الأئمة أبى جعفر ويعقوب وخلف من طريق واحد لكل رواية، فكان متممًا للقراءات العشر. ثم اختصر التحبير في قصيدته «الدرة المضيئة» على وزن الشاطبية وروّيها. والإمام ابن الجزرى هو شيخ القرنين وإمام المحققين، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزرى. وُلد بدمشق عام واحد وخمسين وسبعماية ٧٥١هـ، ورحل في طلب القراءات إلى المدينة ومصر، وجمع ما صح عنده من القراءات في مؤلفه الفريد «النشر في القراءات العشر» من زهاء ألف طريق صحيح. ألفه بالمدينة في أخريات حياته، ثم ذهب إلى شيراز فتوفى بها عام ثلاثة وثلاثين وثمانمائة ٨٣٣هـ، ودفن بدار القرآن التي أنشأها بعد أن ترك ثروة ضخمة في تحقيق القراءات والروايات والطرق وعلوم القرآن والحديث، وهو الذى يُطلق عليه (المحقق) في أشهر كتب القراءات من بعده. وقد روى المحقق ابن الجزرى عن القراء الثلاثة في التحبير بسند متصل لكل رواية، ففى رواية ابن وردان؛ اختار طريق الشطوى عن ابن هارون، وهو من كتابي «الموضح» و«المفتاح» لابن خيرون العطار. وفي رواية ابن جواز؛ قرأ بها من «المستنير» من طريق ابن سوار عن الشرمقاني. وفي رواية رويس عن يعقوب؛ قرأ بها من «الإرشاد» لأبى العز من طريق الواسطى عن الحمامى. وفي رواية روح عن يعقوب؛ من «المستنير» لابن سوار بطريق المسافر بن أبى الطيب. وفي رواية إسحاق عن خلف؛ قرأ بها من «كفاية» سبط الخياط عن السوسنجردى. وفي رواية إدريس؛ من طريق المطوعى من كتاب «المبهج» لسبط الخياط، ومن طريق القطيى من «الكفاية» في القراءات الست.

## «فصل»

## نهج الكتاب

## فد اختيار الوجه الرابع فد الأداء

مداؤنا فى اختيار الوجه الرابع فى الأداء فىما ورد فىه الخلاف على تتبع السند الذى قرأ به الدانى على شىخه فى الطرىق الذى أسنده فى تلك الرواية فى التيسير، وكذا سند ابن الجزرى فى الطرىق المسندة فى التحبير. وبيئنا المواضع التى خرج فىها كل من الدانى وابن الجزرى عن طرقهما، وكذا ما زاده أو خرج به الشاطبى عن طرىق التيسير ثم نرد الرواية إلى أصلها.

فمداؤنا تتبع السند وعدم الخروج عنه. ونستثنى من ذلك إذا كان الناقل منفرداً بهذه الرواية دون سائر الناس، فنعتد برواية الجمهور؛ فمثلاً نقل الشطوى عن ابن هارون فى الطرىق المسندة فى التحبير فى رواية ابن وردان: ﴿لَا يُفْرَجُ إِلَّا نَكْدًا﴾ بضم الياء وكسر الراء. وكذلك انفرد فى التوبة بقراءة: ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ﴾ بضم السين وحذف الياء من (سقاية)، وكذا فتح العين وحذف الألف من (عمارة). وهذا الطرىق وإن كان طرىق التحبير الذى أسنده ابن الجزرى فىه، إلا أنه انفرداً خالف فىها سائر الناس؛ لذا لم يذكره فى «الطَّيْبِيَّة» ولم يعول عليه، فلم نعتبره راجحاً فى الأداء، وإنما اعتبرنا رواية الجمهور: (سقاية) و(عمارة) فى التوبة، و(لا يُفْرَجُ) بفتح الياء وضم الراء فى سورة الأعراف.

## «فصل»

# تعريف الخلف الواجب والخلف الجائز

اعلم أن ما نُسب إلى الإمام فهو قراءة، وما نُسب إلى الآخذين عنه ولو بواسطة فهو رواية. وما نُسب إلى من أخذ عن الرواة فهو طريقٌ وإن سَقَلَ. والواجب على القارئ أن يتحرى الطريق الذى يقرأ به عن الراوى عن الإمام، ولا يجوز له خلطُ طريقٍ بآخر، فلو أخلَّ بذلك كان قد أخلَّ بالنقل الصحيح، وهذا يُعرف بالخلاف الواجب.

مثال ذلك: رواية قالون ﴿لَأَقْبَبَنَّ لَكُمْ﴾ بمريم بالهمز أو بالياء، فالياء من طريق الحلوانى، ولغير أبى الفتح الذى روى الهمز من طريق أبى نشيط. فَمَنْ قرأ بطريق التيسير يلتزم طريق أبى الفتح عن أبى نشيط، وهو الهمز فى ﴿لَأَقْبَبَنَّ﴾، ولا تجوز له القراءة بالياء، لأن أبا الفتح رواها بالهمز عن أبى نشيط، ولو فعل ذلك لخلط أحد الطريقين بالآخر<sup>(١)</sup>.

أما خلاف الأوجه الذى يَخْتَرُ فيه القارئ، كالوقف على عارض السكون بالطول أو التوسط أو القصر ونحوه، فهو خلاف جائز، ولا حرج على القارئ أن يأتى بأى من تلك الأوجه على سبيل التخيير.

(١) (التيسير) لأبى عمرو الداني ص ١٤٨، ط. دار الكتاب العربى. و(النشر) ج ٢، ص ٣١٧. و(المفردات) ص ٤٢، ط. دار القرآن.

«فصل»

بيان الإسناد إلى القراء السبعة من «التيسير»

بقراءة الماندي على شيوته

وهو الإسناد الذي تأتف به في مواضع الخلف

- ١- قراءة نافع: قرأ برواية قالون على شيخه أبي الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عمر عن ابن هويان عن ابن الأشعث عن أبي نشيط عن قالون. وقرأ برواية ورش على خلف بن إبراهيم الخاقاني عن أبي جعفر أحمد بن أسامة التجيبي عن إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش.
  - ٢- قراءة ابن كثير: قرأ برواية البزى على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى. وقرأ برواية قنبل على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن ابن مجاهد عن قنبل.
  - ٣- قراءة أبي عمرو: قرأ برواية الدوري على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي طاهر عبد الواحد بن عمر عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري. ومن رواية السوسي، قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أبي عمران موسى بن جرير عن السوسي<sup>(١)</sup>.
  - ٤- قراءة ابن عامر: قرأ برواية هشام على أبي الفتح عن عبد الله ابن الحسين عن ابن عبيدان عن الحلواتي عن هشام. ومن رواية ابن ذكوان قرأ بها على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان.
  - ٥- قراءة عاصم: من رواية شعبة قرأ بها على فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن يوسف بن يعقوب الواسطي عن شعيب الصريفي عن يحيى بن آدم عن شعبة<sup>(٢)</sup>. ومن رواية حفص قرأ بها على أبي الحسن طاهر بن
- (١) وذكر فيها أنه قرأ على شيخه أبي الفتح بإظهار الأول من المثلين والمتقارين وإدغامه، فدل ذلك على صحة الوجهين عن السوسي، الإدغام أو الإظهار.

غلبون، وقرأ ابن غلبون على محمد بن صالح الهاشمي عن الأشثاني عن عبيد بن الصباح عن حفص.

٦- قراءة حمزة: قرأ برواية خلف على أبي الحسن طاهر بن غلبون عن الجرتكي عن ابن بويان عن إدريس بن عبد الكريم (قبل أن يُقرىءَ باختيار خلف) عن خلف. ومن رواية خلاد؛ قرأ بها على أبي الفتح فارس عن عبد الله بن الحسين عن ابن شَبُوذ عن ابن شاذان عن خلاد.

٧- قراءة الكسائي: من رواية أبي الحارث قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن زيد بن علي عن أحمد البَطِّي عن محمد بن يحيى المعروف بالكسائي الصغير عن أبي الحارث.

ومن رواية الدوري قرأ بها على أبي الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن ابن الجُنْدَى المؤصِّل عن جعفر بن محمد عن الدوري<sup>(١)</sup>.

---

(١) وذكر طريقاً آخر، عن فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أحمد بن يوسف القائلاني عن الصريفي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر (شعبة) عن عاصم.  
(٢) انظر الإسناد المتقدم في كتاب التفسير للإمام أبي عمرو الداني. ط دار الكتاب العربي، من ص ١٠ إلى ص ١٦.



«فصل»

بيان الإسناك في تدبير التيسير

بقراءة ابن الجزري على شيوخته

وهو الإسناك الفصيح نأخذ به في مواضع الخلاف

١- قراءة أبي جعفر: قرأ بها من رواية ابن وردان على أبي عبد الله النحوي عن محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري على الكمال إبراهيم التميمي على أبي اليمن الكندي عن ابن خيرون العطار البغدادي عن عبد السيد بن عتاب عن أبي طاهر الحلبي عن أبي الفرج الشطوي عن أبي بكر بن هارون عن الفضل بن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان.

ومن رواية ابن جهمز قرأ بها على أبي عبد الله محمد الحنفي عن محمد الصانع عن أبي إسحاق بن فارس عن أبي اليمن عن سبط الخياط عن أبي طاهر بن سوار عن الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني عن أبي بكر الأصفهاني عن الخرقى عن محمد بن جعفر الأشناني عن ابن شاکر عن أبي سهل الطيّان عن أبي عمران البزاز عن ابن رزين عن الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جهمز. وهي في كتاب الموضح لابن خيرون في رواية ابن وردان، وفي المستنير لابن سوار في رواية ابن جهمز.

٢- قراءة يعقوب: قرأ برواية رويس على عبد الرحمن البغدادي عن محمد بن أحمد المصري عن إبراهيم بن أحمد الإسكندري عن زيد بن الحسن عن عبد الله بن علي البغدادي عن أبي العز القلانسي عن الواسطي عن الحمامي عن النخاس عن الثمار عن رويس. وقرأ برواية روح على محمد بن أحمد عن أبي عبد الله الصانع عن أبي إسحاق الدمشقي عن زيد بن الحسن عن محمد بن علي عن أبي طاهر بن سوار عن أبي القاسم المسافر بن أبي الطيب البصري عن ابن خشنام عن أبي العباس التيمي عن ابن وهب عن روح. وهي في الإرشاد لأبي العز في رواية زونيس وفي المستنير لابن سوار في رواية روح.

٣- قراءة خلف العاشر من رواية إسحاق: قرأ بها على أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الخالق المصري عن الكمال بن فارس عن زيد بن الحسن عن هبة الله أحمد بن الطبري عن أبي بكر الخياط عن أبي الحسين السوسنجردى عن أبي عمر الطوسي عن إسحاق

الوراق عن خلف. ومن رواية إدريس قرأ بها على عبد الرحمن الواسطي عن محمد بن عبد الخالق المعدل عن إبراهيم بن أحمد عن أبي اليمن عن أبي محمد سبط الخياط، وقرأ بها على الإمامين الجليلين؛ الشريف عبد القاهر العباسي وأبي المعالي ثابت البقال. وقرأ عبد القاهر على المطوعي، وقرأ أبو المعالي على القاضي أبي العلاء الواسطي. وقرأ الواسطي بها من الكتاب على القطيعي. وقرأ كل من المطوعي، والقطيعي، على إدريس عن خلف<sup>(١)</sup>. وهي في المبهج من طريق المطوعي، وفي كفاية السبط من طريق القطيعي.

---

(١) انظر الإسناد المتقدم في كتاب تحبير التيسير للإمام ابن الجزري ط. دار الكتب العربية لبنان من ص ٣٢ إلى ص ٣٧.

## «الباب الأول» بيان الخلاف عن الرواية في مسائل الأصول، والراجح منها في الأداء

### «فصل» في الاستعاذة، وفيها مسائل

١- ذكر الداني في التيسير أن المستعمل عند الحذاق من أهل الأداء في لفظها هو «واعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، دون غيره؛ لموافقة الكتاب والسنة، ثم قال: «وبذلك قرأت وبذلك أخذ». وقال المحقق في النشر: «إن دعوى الإجماع على هذا اللفظ دون غيره مشككة، والظاهر أنه المختار؛ فقد ورد هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص». ثم قال: «ولا ينبغي أن يُعدل عمّا ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن مُتَّبِعُونَ لا مُبْتَدِعُونَ». وقال الجعبري في شرح الشاطبية عند قوله:

..... وإن تَرِذَ لربك تنزيهاً فلست مجتهلاً

«هذه الزيادة وإن أطلقها فهي مقيدة بالرواية». ونقول: إنه مع ثبوت الزيادة على تلك الصيغة، فالأولى الاقتصار على لفظها الوارد في سورة النحل؛ إذ بها قرأ الداني ورجحها، فهو الوجه المقدم في الأداء<sup>(١)</sup>.

٢- ذكر الداني أنه لا يعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بالاستعاذة؛ إلا ما رواه عن حمزة أنه كان يجهر بها أول القرآن ويخفيها بعد ذلك من رواية خلف عن سليم عن حمزة. وذكر أن خلافاً كان يميز الجهر والإخفاء جميعاً، ومن يتتبع رواية الإخفاء عن حمزة يجد أنها في النشر من رواية أبي العباس المهدوي والحزعي عن الحلواني، ورواية إبراهيم بن زري عن سليم، ورواية محمد بن لاحق عن سليم. وكل هذه الطرق وغيرها ممن نُقِلَ عنهم الإخفاء في التَعَوُّذِ في قراءة حمزة، ليست من طرق التيسير. كذلك ذكر الداني أن رواية الإخفاء أيضاً وردت عن إسحاق المسيبي عن نافع، وليست من طرق التيسير أيضاً. لذلك فالأولى والأرجح في الأداء، الجهر بالتَعَوُّذِ لجميع القراء بما فهم نافع وحمزة. وقد أشار الشاطبي إلى ضعف رواية الإخفاء، بقوله:

☆ وإخفاؤه فصلٌ أباهُ وَعائنا ☆<sup>(٢)</sup>

(١) النشر ج١ ص ٢٤٣. التيسير ص ١٦ - ١٧. (٢) النشر ج١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣. التيسير ص ١٧.

٣- ذكر المحقق في النشر أنه لا بد من تقييد الجهر، فَيُسْتَحَبُّ الإخفاء إذا كان القارئ يقرأ سرّاً أو كان خالياً، سواء قرأ سرّاً أو جهراً، أو كان في الصلاة، أو وسط جماعة يتدارسون القرآن ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة. وفيما عدا ذلك يُسْتَحَبُّ الجهر بالتَّعَوُّذ، وعليه جرى العمل بين أهل الأداء<sup>(١)</sup>.

٤- قال في النشر: «ظاهر كلام الدائي - رحمه الله - وَضُلُّ الاستعاذة بالبسملة ونقل قول ابن الباذش (وأما في مذهب من لم يُسَمِّ؛ فالأشبه عندي أن يسكت عليها ولا يصلها بشئ من القرآن، ويجوز وصلها)<sup>(٢)</sup> وحقق ذلك صاحب «غيث النفع»، فأفاد أنه لا يجوز الوصل إذا بدأ بلا بسملة، بنحو قوله تعالى: ﴿الله الذي خلق﴾، لما في ذلك من البشاعة من وصل الرجيم باسم الله العظيم، وهو قولٌ وجيه. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) النشر جا ص ٢٥٤.

(٢) (النشر) جا ص ٢٥٧.

(٣) (غيث النفع) ص ٢٥ هامش شرح ابن القاصح، ط. الحلبي.

## «فصل»

## فلا البسمة، وفيها مسائل

١- اختار الداني في مذهب ورش وأبي عمرو السكتَ بين السورتين، وكذا في مذهب ابن عامر أيضاً. وروى عن ابن مجاهد أنه كان يرى السكت والوصل لهم بلا بسملة. وقد أخذ شراح الشاطبية من قول الشاطبي رحمه الله،

..... وَصِلْ وَاشْكُتْنِ (كُلُّ) (جَلَايَاهُ) (حَصَلَا)

ولا نصن كلاً حُبٍ وجَهْ ذَكَرْتَهُ وفيها جِلَافٌ (جِيْدَةٌ) وَاضِحُ الطَّلَا  
أخذوا بالأوجه الثلاثة لهم؛ السكت والوصل بلا بسملة. ثم وجه البسمة بين السورتين على أن الجيم ليست رمزاً من (جيدة)، ومن اعتبرها رمزاً لورش أخذ له بالأوجه الثلاثة المذكورة، وأخذ بوجهي السكت والوصل لأبي عمرو وابن عامر. وعند التحقيق نجد أنه ينبغي أن لا يؤخذ لورش بغير السكت من طريق التيسير؛ إذ نص عليه فيه. وبه قرأ الداني على جميع شيوخه في رواية ورش، كما جاء في النشر<sup>(١)</sup>.

أما السوسى فلا يؤخذ له من التيسير بغير السكت أيضاً فيه قرأ الداني على أبي الفتح، وهو شيخه الذي نقل عنه رواية السوسى عن أبي عمرو في التيسير<sup>(٢)</sup>.

أما الدورى فينبغي أن يؤخذ له بالوصل بين السورتين بلا بسملة؛ لأن الداني قرأ بذلك على شيخه الفارسي عن أبي طاهر، وهو طريقه المسندة في التيسير عن الدورى<sup>(٣)</sup>. وإذا كان الداني قد خيّر في كتابه «المفردات» بين الوصل والسكت، فإن الخلاف مؤرّع كما علمت من قراءته للسوسى بالسكت، وقراءته للدورى بالوصل.

وأما ابن عامر فقد ذكر المحقق في النشر أنه لا يؤخذ له بغير السكت من التيسير. وفي ذلك نظر؛ لأن الداني ذكر في المفردات البسمة بين السورتين لابن عامر من قراءته على أبي الفتح والفارسي، وقد قرأ على الأول برواية هشام، وعلى الثاني برواية ابن ذكوان. وقد ذكره أيضاً المحقق نفسه في تحبير التيسير<sup>(٣)</sup>، فقال: (إن هذا من المواضع التي خرج بها عن

(١) التيسير ص ١٨، والنشر) جا ص ٢٦١. (٢) (النشر) جا ص ٢٦٠ - ٢٦١، (المفردات) ص ١٢١.

(٣) (تحبير التيسير) ص ٣٩، ط. دار الكتب العلمية، لبنان. هذا وإذا كان الداني قد خيّر بين البسمة وعدمها لابن عامر في التيسير، فإن سند قراءته على مشايخه في الروايتين عن ابن عامر يقتضى البسمة «النشر» جا، ص ٢٦٠ وقد ذكر ذلك في (جامع البيان). (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم ٤٦٧٦) - المفردات ص ١٨١ - مخطوط بدار الكتب ميكروفيلم (٢٩٥٤).

طريق الكتاب). أى أن اختيار الدائي السكتَ عن ابن عامر مع كونه قد قرأ له بالبسملة على شيوخه من الروایتين - خروجُ منه عن طريقه المسندة في التيسير عن كلٍ منهما - فالأولى والراجح في الأداء أن يؤخذ لابن عامر بالبسملة بين السورتين من الروایتين جميعاً. ٢- وأما يعقوب، فاختار له المحقق في تحبير التيسير السكتَ، ولم يذكر غيره، إلا أنه سكت في الدرّة عن ذكر يعقوب، فأوهم ذلك أن له من الأوجه مثل ما لأبى عمرو، وهى الثلاثة التى تؤخذ من شروح الشاطبية. غير أنه ذكر في النشر أن صاحب «الكفاية والإرشاد»، وهو أبو العز، وصاحب «المستنير» وهو ابن سوار قد قطعاً ليعقوب بالسكت<sup>(١)</sup>، ولما كانت رواية رويس المسندة في التحبير من طريق أبى العز، قرأ بها على الواسطى، ورواية روح قرأ بها ابن سوار على أبى القاسم المسافر بن أبى الطيب، فينبغى أن يقرأ ليعقوب من الروایتين بالسكت بين السورتين بلا بسملة، وهو الراجح في الأداء من طريق التحبير. وما سبق فإته يؤخذ بالسكت لكل من ورش والسوسى ويعقوب، ويؤخذ بالوصل لدورى أبى عمرو مثل حمزة، ويؤخذ بالبسملة لابن عامر من الروایتين، وهذا هو الذى يؤخذ من قراءة الدائي بسنده عن ورش وأبى عمرو وابن عامر ومن قراءة صاحب الدرّة المسندة في التحبير عن يعقوب.

٣- أما ذكر التسمية بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والتطيف (المطففين)، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة، في مذهب من سكت، وذكر السكت في مذهب من وصل في غيرها من السور، فهو استحباب من الشيوخ كما قال الدائي، وليس في ذلك أثر مروى كما صرح بذلك الدائي في التيسير وفي المفردات في أكثر من موضع. وذكر في المفردات أنه قرأ في مذهب ورش بالتسمية بين السور المذكورة على ابن خاقان، إلا أن لفظه يدل على أن ذلك من قراءة ابن خاقان لا من روايته. وقد قيل في استحباب الفصل بين هذه السور، أن ذلك لِمَا في الوصل من البشاعة من وصل المغفرة ب (لا)، ولفظ الجلالة ب (ويل). وردّه في «غيث النفع» بقوله: (ما ذكره الأولون من البشاعة غير مُسلم، وقد وقع في القرآن العظيم كثيرٌ منه كقوله: ﴿القيوم لا تأخذه﴾، ﴿العظيم لا يحواه﴾، ﴿المحسنين ويلٌ يومئذ﴾، وليس بذلك بشاعة ولا سماجة إذا استوفى القارئ الكلام). ثم قال، «فإن البشاعة التى قرأ منها من فصل بالبسملة للساكت في غيرها، وقع في

(١) (النشر) ج١، ص ٢٦٠-٢٦١.

مثلها - بل فيما هو أشبع منها -، إذ لا يخفى على ذى لب أن (الرحيم ويل) أشبع من الصبر ويل.

فالأولى والراجح في الأداء عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، قال في النشر: (وهو اختيار الدائي). وبذلك نأخذ<sup>(١)</sup>.

٤- أجمع القراء العشرة، سواء منهم من وصل السورة بالسورة بغير بسملة، أو سكت بينهما بلا بسملة، أو سُمي بينهما - على الإتيان بالبسملة عند الابتداء بأول كل سورة، سواء كان الابتداء عن قطع. أي ترك للقراءة رأساً، أو عن وقفٍ على السورة السابقة، أي بنية استئناف القراءة.

وذكر المحقق في النشر أن من أسقط البسملة يَعدُّها أشبه بهمزة الوصل، تُسقط في الوصل، وتثبت في الابتداء، فكان لا بد من الإتيان بها في الابتداء، لئلا يخالف رسم المصحف. أمّا في سورة براءة فلا يجوز بدؤها بالبسملة، للإجماع على حذفها من أولها روايةً ورسمًا، لنزولها بالسيف، أو على أنها مع الأنفال سورة واحدة<sup>(٢)</sup>.  
- وقال الشاطبي - رحمه الله - .

ولا بدُّ منها في ابتدائك سورةٍ سواها وفي الأجزاء تحيّر من تلا

٥- يجوز الابتداء بأواسط السور مطلقاً - سوى براءة - بالبسملة وعدمها. ونقل المحقق في النشر قول الدائي في جامعهِ (وبغير تسمية ابتدأت الأجزاء على شيوخى الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذى أختار، ولا أمنع التسمية). لذا نختار عدم البسملة وسط السورة عند البدء بالأجزاء، لأنها قراءة الدائي على شيوخه الذين نقل عنهم طُرُقهم. وهو وإن كان خيّر في التيسير، إلا أن تصريحه في جامع البيان بالقراءة على شيوخه بغير تسمية في أجزاء السور، يدل على أنه المقدم في الأداء من طُرُقهِ عن القراء السبعة<sup>(٣)</sup>.  
أما أبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر، فظاهر النشر يدل على أن ابن الجزرى يجوز لهم البسملة وعدمها في الأجزاء. وقد ذكر أن اختيار البسملة مذهب جمهور العراقيين. وعنهم أسند رواية التحبير عن كل منهم، إلا أن العمل على التخيير لهم حسب ظاهر النشر. والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٢٦١، (التيسير) ص ١٨، (غيث النفع) ص ٣٧٧.

(٢) (النشر) ج١، ص ٢٦٣. (٣) (النشر) ج١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

«فصل»

فَنَكَّرَ الْخِلَافَ فِي صَلَاةِ مِيمِ الْجَمْعِ عَنِ الْقَالُونَ

نَصَّ الدَّائِي فِي التَّيْسِيرِ عَلَى الْخِلَافِ لِقَالُونَ فِي صَلَاةِ مِيمِ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ، أَوْ إِسْكَانِهَا حَالاً وَصَلَهَا بِمَا بَعْدَهَا، فَالْأَخْذُونَ بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِيبِيَّةِ لَهُمُ الصَّلَاةُ وَلَهُمُ الْإِسْكَانُ، عَمَلًا بِقَوْلِ الشَّاطِيبِيِّ:

☆ ..... وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا ☆

غَيْرَ أَنْ الْمَتَّبِعَ لَطَرِيقِ الْإِسْكَانِ عِنْدَ الدَّائِي مِنْ كُتُبِهِ، يَجِدُ أَنَّهُ قَدْ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ الْقُرْأَزِ عَنْ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ. كَمَا قَرَأَ الدَّائِي بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ، وَليْسَا مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ، إِذْ إِنَّ طَرِيقَهُ فِيهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُرْيَانَ عَنْ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، وَليْسَ فِيهِ إِلَّا الصَّلَاةُ بِالْوَاوِ. وَذَكَرَ فِي الْمَفْرَدَاتِ أَنَّ فَارِسَ بْنَ أَحْمَدَ أَقْرَأَهُ بِالصَّلَاةِ عَنِ الْقَالُونَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ. فَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الرَّاجِحُ فِي الْأَدَاءِ مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ عَنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

(١) (النشر) ج١، ص ٢٧٣ - (التيسير) ص ١٩ - (المفردات) ص ٣٢. - فريدة الدهر للشيخ محمد إبراهيم سالم، الجزء الأول ص ٢٧.



## «فصل»

### الإدغام الكبير، وفيه مسائل:

١- يُفهم من إطلاق الداني في «التيسير» للإدغام الكبير في مذهب أبي عمرو أنه من الروائين. والصحيح أنه من رواية السوسى فقط من طريق التيسير، لأنه ذكر في إسناد قراءة أبي عمرو أنه قرأ بالإدغام في رواية السوسى فقط. وقد أطلق الشاطبي في قصيدته الإدغام عن أبي عمرو ولم يُصرِّح بخلافه. غير أنه صرِّح في باب الهمز المفرد بتخصيصه إبدال الهمز للسوسى، والقاعدة أن الإدغام يكون مع الإبدال، والإظهار يكون مع التحقيق. وبذلك يُؤخذ للسوسى بالإبدال للهمز مع الإدغام الكبير، ويُؤخذ للدورى بالتحقيق في الهمز مع إظهار الحروف، وهما الوجهان اللذان في الشاطبية.

٢- المفهوم من «التيسير» ثلاثة أوجه: الإبدال مع الإدغام، من قوله: (إذا قرأ بالإدغام لم بهمز)، والإظهار مع الهمز من ضده (أى إذا لم يدغم همز)، والإبدال مع الإظهار، من قوله: (إذا أدرج القراءة - أى ولم يدغم - لا بهمز). فتحزر لأبى عمرو من التيسير ثلاثة أوجه:

أ - الإدغام الكبير مع إبدال الهمز للسوسى.

ب- الإظهار مع إبدال الهمز للسوسى أيضاً.

ج- الإظهار مع تحقيق الهمز للدورى.

وقد أهمل الشاطبي الوجه الثانى - وهو الإظهار مع إبدال الهمز للسوسى - فنقص وجهاً عن التيسير، والأولى أن يُؤخذ لأبى عمرو بالأوجه الثلاثة المذكورة، إذ صرِّح الداني في التيسير أنه قرأ على فارس بن أحمد في رواية السوسى بإظهار الأول من المثليين والمتقاربين وإدغامه. وصرِّح في كتاب المفردات بتخصيص السوسى بوجه الإظهار مع الإبدال، ولم يذكر وجه الإدغام مع الإبدال عنه رغم شهرته، وقال: (وإنما لم نذكره هنا، لأن الطالبين لمذهبه قلما يقرءون به، لصعوبته وتشابهه، فلا يضبطه إلا من تفرس في القراءة وتعمق في العربية)<sup>(١)</sup>.

(١) (التيسير) ص١٢، (النشر) ج١، ص٢٧٦، (المفردات) ص١٦٧، قال الإمام المتولى في كتابه (عزو الطرق):

وتصَّن في التيسير أن ابن الملا أدغم بالخلاف حيث أبدل

٣- رُوِيَ الوجْهان، الإظهار والإدغام عن السوسى فى كلِّ موضع حُذِف فيه حرف العلة من أجل الجزم وهو ﴿ومن يبتغ غير﴾، ﴿يجل لكم﴾، ﴿وان يك كاذباً﴾ والوجْهان جيّدان جائزان لمن يأخذ بطريق التيسير. وقرأ بهما الداني<sup>(١)</sup>.

٤- روى الداني إدغام ﴿ال لوط﴾ فى مواضعه، وحكى عن ابن مجاهد الإظهار. إلا أنه صرّح بأنه قرأ على شيوخه بالإدغام. وذكره المحقق فى النشر، فالأولى إدغامه لمن يقرأ للسوسى بالإدغام من التيسير<sup>(٢)</sup>.

٥- روى الداني فى التيسير إدغام (هو) المضموم هاؤه فى الواو بعدها نحو ﴿هو والملائكة﴾ وحكى عن ابن مجاهد الإظهار، وصرّح بأنه قرأ فيه بالإدغام، ورجحه، إذ لا فرق بينه وبين إدغام نحو ﴿ياتى يوم﴾ المجمع على إدغامه، قال فى النشر: «وهى رواية ابن جرير عن السوسى». أى طريق التيسير. فالأولى إدغام هذا الفصل لمن يقرأ للسوسى بالإدغام الكبير. هذا ولا خلاف بينهم إذا سكنت الهاء من نحو ﴿فهو وليهم﴾ فى إدغامه لمن يقرأ بالإدغام للسوسى<sup>(٣)</sup>.

٦- ﴿اللائى يئسن﴾ (بالطلاق) ذهب الداني إلى إظهاره وجهاً واحداً على مذهب أبى عمرو؛ لأن أصلها (اللائى) بياء ساكنة بعد الهمز، فحذفت الياء تخفيفاً فصارت (اللاء) كقراءة قالون ومن معه، ثم أبدلت ياء ساكنة بعد الهمز على غير قياس (اللائى)؛ فالقياس أن تُسهّل بين بين. وهذا معنى قول الداني فى التيسير أن البتلّ عارض، فلم يُجوّز إدغامها، وعضد ذلك بما لحق الكلمة من الإعلال، فلو أدغمت لاجتمع فى ذلك ثلاث إعلالات<sup>(٤)</sup>.

وأما طريق التيسير فيها، فقد رواها الداني عن أبى عمرو والبيزى بياء ساكنة، وزاد الشاطبي وجه تسهيل الهمزة بدلاً من الياء الساكنة. هذا فى الوصل. أما فى الوقف فبالياء الساكنة مع المد المشبع قبلها، ويجوز لمن سهّل الهمزة الوقف بتسهيلها بالروم مع المد أو القصر قبلها.

إلا أن الداني قد صرّح فى (المفردات) أنه قرأ على أبى الفتح بتسهيل الهمزة، وقرأ بإبدالها ياء على الفارسى، فمن ذلك نأخذ أن الوجه الراجح فى الأداء تسهيل الهمزة وصلّاً

(١) (التيسير) ص (٢١ - ٢٢) - (النشر) ج١، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٢) (النشر) ج١، ص ٢٨٥ - (التيسير) ص ٢٢.

للسوسى، وإبدالها ياء ساكنة للدورى، وكذا للبرى، وعلى وجه إظهار الياء الساكنة وصلأ لآبد من سكة لطيفة عليها، وهو الرّاجح فى الأءاء. ورجح بعضهم الإءغام، وجعلوه من باب الإءغام الصغىر، لأن الياء الأولى ساكنة والثانية متحركة. وهو اختيار أبى شامة<sup>(١)</sup>. فالءاصل أن الرّاجح فى الأءاء هو تسهيل الهمزة وصلأ للسوسى، وإبدالها ياء ساكنة للبرى ودورى أبى عمرو، وذلك فى سورة الأحزاب وسورة الطلاق، ويزاء السكت على ياء (اللاى يئسن) بالطلاق وصلأ للدورى والبرى مع المء المشبع.

٧- ﴿طلفكن﴾ بالءءريم، ذكر الءلاف فىه صاءب الءيسىر وقال إنه قرأه بالإءغام. قال، آءذ ابن مجاهء بالإظهار. واءءار الإءغام لأنه آءتمع فىه ءقل الءمع وءقل الءأنىء، فالآءذ للسوسى بالإءغام أوى فى الأءاء فى هذا الءرف. قال الشاطبى: (قل آءق)<sup>(٢)</sup>.

٨- ﴿الزأس شىباً﴾: ذكر الءلاف فىه صاءب الءيسىر وقال إنه قرأه بالإءغام فهو المءدم فى الأءاء، لأن رواءة الإظهار عن السوسى فىه من طرىق ابن ءبش ولىست طرىق الءيسىر<sup>(٣)</sup>.

٩- ﴿ءءء شىباً﴾: قرأه الءاى بالإظهار، لأنه منقوص العىن كما نص علىه فى الءيسىر، إلا أنه ذكر أن أبى الفءء آقرأه إياه بالإءغام لقوة الكسر. وءبء أن قراءة الءاى المءصلة السند للسوسى من قراءءه على أبى الفءء، فإن الوجه الرّاجح هو الإءغام<sup>(٤)</sup>.

١٠- يروى عن السوسى فى إءغام الءاء وءهان فى ﴿ءاء ذا القربى﴾. و﴿ءاءوا الزكوة نم﴾ و﴿ءمءلوا الءوزة نم﴾. ﴿ولءاء طائفء﴾ - قال الءاى: (وقراءءه بالوجهىن) وبهما نأءذ، أى الإءغام والإظهار<sup>(٥)</sup>.

١١- فإذا كان الءرف المءغم قبله ساكنٌ صءبى قالوا إن الإءغام عسىر، فمال آءءر المءآءرىن إلى الإءفاء بمعنى آءءلاس الءركة وهو الرّوم فى نحو ﴿ءذ العفو وامر﴾ ﴿من بءء ظلمه﴾ ﴿المء صبباً﴾ ﴿العلم مالك﴾ ﴿الءءء جزاء﴾، قال المءءق فى النءءر: (فكان الآءءون بالإءغام الصءبى فىه قلىلون) ثم قال: (والإءغام الصءبى هو الءابء عند قءماء

(١) (النءر) ءاء، ص٤٠٤ - ٤٠٥ - (المفرءاء) ص١٥٤.

(٢) (الءيسىر) ص٢٢ - ٢٦ - (النءر) ءاء، ص٢٨٦.

(٣) (النءر) ءاء، ص٢٩٢.

(٤) (النءر) ءاء، ص٢٨٨.

(٥) (الءيسىر) ص٢٢ - ٢٦ - (النءر) ءاء، ص٢٨٧، ٢٨٨.

الأئمة من أهل الأداء)، لذلك نأخذ بالإدغام الصحيح لأنه الأولى والمقدم في الأداء<sup>(١)</sup>. بقى بعد ذلك قول الشاطبي - رحمه الله:

وإدغام حرفٍ قبله صَحَّ ساكِنٌ عَسِيْرٌ وبالإخفاء طَبَّقَ مَفْصِيْلاً

وقد رَدَّه في غيْث النفع عند قوله تعالى: ﴿شَهْرٌ وَمِضَانٌ﴾ فقال: (الإدغام هو الحق الذي لا مَرِيَّةَ فِيهِ) ورَجَّحه على الإخفاء فقال: «الجمع بين الساكنين جائز لورود الأدلة القاطعة بذلك، فما من قارئٍ من القراء السبعة إلا قرأ به في بعض المواضع. وورد عن النبي ﷺ: «نَغَمًا (بإسكان العين) المال الصالح للرجل الصالح»<sup>(٢)</sup>.

ونقل صاحب (إتحاف فضلاء البشر) قول ابن الحاجب في الرد على النحويين: (فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم).

ثم قال: (وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلوها عن من ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة. وما نقله النحويون آحاد. ثم لو سُلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى) وهذا يرجح ما ذكرناه من أن الأولى هو الإدغام الصحيح<sup>(٣)</sup>.

١٢- ذَكَرَ خِلْدَادُ الْخِلَافِ فِي إِدْغَامِ ﴿فَالْمَلَقِيَّاتِ ذِكْرًا﴾ بِ (المرسلات) و﴿الغِيْرَاتِ صَبِيْحًا﴾ بِ (العاديات) وذلك في قول الشاطبي - رحمه الله: (وخلادهم بالخلف فالملقىات فالمغريات في ذكرا وصبيحا فخصلا).

ولم يذكر الداني في التيسير خلافاً، لأنه قرأ على أبي الفتح في رواية خلاد بالإدغام وجهاً واحداً كما أوضحه في المفردات، وذكره المحقق في النشر. وهذا طريق التيسير الراجح في الأداء الذي ينبغي الأخذ له به<sup>(٤)</sup>.

١٣- روى ابن الجزري في تحبير التيسير الخلاف عن رويس في إدغام مواضع (جعل) الشماتية بالنحل وموضع ﴿لَا يَبْقَى لَهُمْ﴾ بالنمل و﴿وَاللهُ هُوَ﴾ الأربعة في النجم ومواضع

- 
- (١) (النشر) ج١، ص ٢٩٩ - (غيث النفع) ص ١٥١ - ١٥٤ - (إتحاف فضلاء البشر) ص ١٢٧، ط. عالم الكتب.  
 (٢) (رواه أحمد في مسنده، والبخاري في كتاب الأدب المفرد من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه).  
 (٣) (إتحاف فضلاء البشر) ص ١٢٧، ج١، ط. عالم الكتب.  
 (٤) (التيسير) ص ٨٥ - (المفردات) ص ٣٤٥ - (النشر) ج١، ص ٣٠٠.

البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ و﴿الكتاب بأيديهم﴾ و﴿الكتاب بالحق﴾ في أول مواضعه، وهو الذى - بعده ﴿وان الذين اختلفوا﴾ ونظم ذلك فى الدررة فقال،

جعل خلف ذا ولا .....

بنحل قبل مع أنه النجم مع ذهب كتاب بأيديهم وبالحق أول والصحيح أن طريق الدررة عن النخاس عن التمار فيه الإدغام من جميع طرقه فى مواضع (جعل) الثمانية، و﴿لا قبل لهم﴾، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾، والموضعين الآخرين من النجم وهما ﴿وانه هو اغنى واقنى وانه هو رب الشعوى﴾ كما أفاد ذلك المحقق نفسه فى النشر؛ فلا خلاف له فى هذه المواضع من طريق التحبير أو الدررة - أما الموضعان الأولان من النجم وهما قوله تعالى: ﴿وانه هو اضحك وابكى، وانه هو امات واحيا﴾ والكتاب بالحق فى أول مواضعه وهو قوله تعالى: ﴿ذلك بان الله نزل الكتاب بالحق﴾ فالراجح فيها الإدغام لأنها فى الإرشاد لأبى العز عن النخاس - وطريق التحبير منه قرأ به أبو العز على أبى على الواسطى عن الحمائى<sup>(١)</sup>.

أما موضع البقرة ﴿الكتاب بأيديهم﴾ فرواية أبى العز فى الكفاية الإدغام. كذلك يدغم ﴿العذاب بالغمرة﴾. والموضعان يرويهما صاحب الإرشاد من طريق القاضى أبى العلاء بالإدغام. وليس الإدغام من طريق الحمائى الذى هو بالتحبير. فالراجح فيهما الإظهار من طريق الدررة والتحبير. وإن كان النص فى الدررة بخلافه.

بقى موضع آخر لم يذكره فى التحبير ولا فى الدررة وهو ﴿جهنم مهاد﴾ بالأعراف، ورواية النخاس فيه من غير طريق الكارزنى الإدغام. فهو أحرى أن يكون فى التحبير والدررة، لأنها طريقه فى رواية رويس، فنأخذ له فيه بالإدغام. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق فإنه يؤخذ لرويس بالإدغام بلا خلاف فى مواضع ﴿جعل﴾ الثمانية بالنحل و﴿لا قبل لهم﴾ بالنمل، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ ومواضع النجم الأربعة ﴿وانه هو﴾ - وكذا موضع ﴿الكتاب بالحق﴾ فى أول مواضعه بالبقرة، والراجح الإظهار لرويس من طريق التحبير فى موضع ﴿الكتاب بأيديهم﴾ فى البقرة، ويزاد له الإدغام من طريق التحبير فى موضع الأعراف ﴿جهنم مهاد﴾، والله أعلم.

(١) (النشر) جا، ص ٣٠١.

(٢) (النشر) جا، ص ٣٠١ - فريدة الدهر ص ٤٧٩، جا.

١٤- ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنُ﴾ بيوسف: روى عن أبى جعفر إدغامه إدغاماً تاماً بغير إشارة. وأما الباقون فلهم وجهان: هما الرّؤم أو الإشمام. أما الرّؤم فهو المقدم في الأداء؛ إذ لم يذكر في التيسير سواه. وعبر عنه بالإشمام المجازى<sup>(١)</sup> فقال: (أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف الصوت بها فيفصل بين المدغم والمدغم فيه) وهذا الوصف الذى ذكره الداني لا ينطبق إلا على الرّؤم، وتارة يعبر عنه بالإخفاء أو الإشمام المجازى، إلا أنه ليس الإشمام المعروف، لأنه لم يتم معه إدغام. أما الإشمام الحقيقى وهو الوجه الثانى فهو ضم الشفتين حالة إدغام النون الأولى في الثانية إدغاماً صحيحاً دون أن يظهر أثر الضم في النطق، واختاره المحقق في النشر.

ومع أن الوجهين صحيحان مقروء بهما، إلا أنه ينبغي لمن يقرأ بمضمون التيسير أن يلتزم الرّؤم بشرط نقله عن الحذاق من أهل الأداء. وقد قدم الرّؤم الشاطبى فقال، (وتأمنا للكل يخفى مفضلاً) فهو الراجح في الأداء عنده أيضاً، وعبر عن الوجه الآخر بقوله، (وأدغم مع إشمامه البعض عنهم) وهو مذهب بعض أهل الأداء. مثل ابن مجاهد - لذلك نأخذ للقراء السبعة بالرّؤم وجهاً مقدماً في الأداء ولأبى جعفر بالإدغام المحض دون إشارة.

وأما يعقوب وخلف فنأخذ لهما بالإشمام لأن ابن الجزرى قد اختاره في النشر، فهو المقدم من طرقهما... والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ١٢٧ - (النشر) ج ١، ص ٢٠٤ - (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ١١٩  
وقال الإمام المتولى في فتح الكرم:

وفي النشر تأمناً عن الحرز رؤمه      ومختار داني درى من تأملا

## «فصل»

## الذخائر في هاء الكناية، وفيه مسائل

١- ذكر الخلاف لهشام في الشاطبية في ﴿يُؤَدُّهُ﴾ معاً بآل عمران ﴿وَوَدَّعْتَهُ مَدِينًا﴾ في موضعي آل عمران وموضع السورى، و﴿نُؤَلِّهُ / وَنُؤَلِّهُ﴾ في النساء، فله فيها الوجهان القصر والإشباع، كما يؤخذ من قوله (وفي الكلُّ قَصْرُ الهاء بأن لسانه بِخُلْفٍ)، ولكن القصر وحده هو المذكور في التيسير. وقد نص الداني في المفردات أنه قرأ على أبي الفتح بالقصر من طريق الحلواني على هشام، فلا بد من قصر الباب وجهاً واحداً. قال في النشر: ولم يذكر في التيسير سواه. وعلى هذا تأخذ لهشام بالقصر في هذه المواضع كلها<sup>(١)</sup>.

٢- أما ﴿هَالِقَهُ إِيَّهِمْ﴾ بالنمل، و﴿وَيَتَقَهُ﴾ بالنور، فظاهر التيسير فيهما الإشباع عن هشام لأنه لم يذكر فيهما الاختلاس إلا عن قالون<sup>(٢)</sup>، وذكر بعده (وقرأ الباقون بصلتها)<sup>(٣)</sup> فاندرج معهم هشام. لكنه ذكر في موضع ﴿يُؤَدُّهُ﴾ بآل عمران<sup>(٣)</sup> القصر للحلواني في الباب كله - وهو ظاهر النشر<sup>(٣)</sup> فيكون القَصْرُ هو الراجح في الأداء فيهما. ويكون الإشباع من زيادات الشاطبي.

٣- ذكر الداني في التيسير وجهين عن خلاد في ﴿وَيَتَقَهُ﴾ بالنور: الإسكان، والصلة. وتبعه الشاطبي بقوله، (حمى صفوه قوم بِخُلْفٍ). وذكر في النشر أن وجه الإسكان قرأ به الداني على أبي الفتح، فهو أرجح الوجهين والمقدم في الأداء، ونص عليه في المفردات<sup>(٤)</sup>.

٤- ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مَوْمِنًا﴾ أطلق الخلف فيه في التيسير عن قالون، فله القصر أو الصلة، وتبعه الشاطبي بقوله، (وفي طه بوجهين بجلا)، ولكن قراءة الداني في هذا الحرف على أبي الفتح بالصلة، فهو الراجح في الأداء لقالون<sup>(٥)</sup>.

هذا ولا ينبغي أن يؤخذ لهشام في ﴿يَأْتِهِ مَوْمِنًا﴾ بطة بغير الصلة، إذ لا قصر فيه، وهو

(١) (النشر) ج١، ص ٣٠٧ - (التيسير) ص ٨٩ - (المفردات) ص ٢٢٤ - (شرح تنقيح التحريف) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٨٦ طبعة الشمري.

(٢) (التيسير) ص ١٦٣.

(٣) (التيسير) ص ٨٩ - (المفردات) ص ٢٢٤ - (النشر) ج١، ص ٣٠٦.

(٤) (النشر) ج١، ص ٣٠٧ - (المفردات) ص ٣٤٥.

(٥) (النشر) ج١، ص ٣١٠ - (المفردات) ص ٤٣ - (التيسير) ص ١٥٢.

مستثنى من قول الشاطبي: (وفي الكل قصر الهاء بان لساته بخلف) لأن المجمع عليه عن هشام من طريق التيسير هو الصلة فقط<sup>(١)</sup>.

٥- قوله تعالى: ﴿يُوضِعُ لَكُمْ﴾ بالزمر. روى الداني فيه الاختلاس والإسكان عن هشام، وقدم الاختلاس<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر أن الإسكان قرأ به على أبي الفتح، فأوهم ذلك أنه طريقه، وليس كذلك كما حققه ابن الجزري في النشر بأنه وجدته منصوصاً عليه في جامع البيان أن الإسكان من طريق الخراساني عن ابن خليج عن مسلم بن عبيد الله عن أبيه عن الحلواني، وليس ذلك طريق التيسير، فالراجح فيه لهشام هو القصر لا غير<sup>(٣)</sup>.

أما الدوري فذكر له الإشباع والإسكان، ولكن الراجح فيه الإشباع لدوري أبي عمرو، إذ أنها قراءة الداني بطريق أبي الزعراء وهي طريق التيسير<sup>(٣)</sup>.

٦- روى عن ابن جواز القصر في ﴿يَتَّقُهُ﴾ في الدرة من قوله: (ويتقه جد) ولكن الذي حققه في النشر إشباع كسرة الهاء من طريق ابن رزين عن الهاشمي<sup>(٣)</sup>. وهو طريق التحبير، وقال: ولم يذكر ابن سوار سواه لابن جواز. فالإشباع هو الراجح في الأداء عنه، وقد ذكرنا ذلك لتنبه على بعض نسخ الدرة. وقد وقع في النسخ الصحيحة (وامدد جد) وهو الصواب والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٣١٠ - (المفردات) ص ٤٣ - (التيسير) ص ١٥٢.

(٢) (التيسير) ص ١٨٩ - (النشر) ج١، ص ٣٠٨ - (المفردات) ص ١٥٦ - (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٨٨ - وانظر أيضاً (جامع البيان) مخطوط (دار الكتب والوثائق القومية).

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٠٧.



## «فصل»

## مسائل الخلاف في الميم والقصر

١- ذكر الداني في التيسير أربع مراتب للممدود: أولها: طولى لورش وحمزة، ودونها لعاصم، ودونه للكسائي وابن عامر، ودونها لأبي عمرو وقالون وابن كثير<sup>(١)</sup>. ولم يتعرض الشاطبي لتلك المراتب وإنما نقل السخاوي عنه أنه كان يقرئ بمرتبتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين<sup>(٢)</sup>. وقال أنه عدل عن تلك المراتب الأربع لأنها لا تتحقق ولا يمكن في رأيه أن يأتى بها القارئ كل مرة. وأيد ذلك المحقق في النشر. وانتصر للمرتبتين صاحب غيث النفع. إلا أن ابن الجزرى قال<sup>(٣)</sup>: (ولا أمنع تفاوت المراتب) وقال عن مراتب التيسير: (ولا يصح أن يؤخذ من طريقه إلا بأربع مراتب كما نص عليه صاحب التيسير في غيره)<sup>(٤)</sup>. لذلك فالأولى أن نأخذ بالمراتب الأربع المذكورة في التيسير للقراء السبعة وروايتهم حسب ما ذكره الداني. أما أبو جعفر ويعقوب وخلف فيأخذ لهم صاحب الدرّة بالتوسط عملاً بقوله: (ومدهم وسط). إلا أنه ذكر في تحجيم التيسير التوسط وحده عن خلف العاشر<sup>(٥)</sup>. موافقاً للكسائي وابن عامر، وسكت عن أبي جعفر ويعقوب. وذكر بالنشر أنه لو أخذ بتفاوت المراتب فإنه يأخذ بفوق القصر (ثلاث حركات) لمن يقصر المنفصل<sup>(٥)</sup>. فيكون لأبي جعفر ويعقوب وجه فوق القصر، وقد ذكر ذلك العلامة السمنودي في شرح الدرّة فقال: (لكن كلامه في التحجيم يفهم تفاوت مراتب التوسط بينهم في المتصل والمنفصل، ويفهم أن أبا جعفر ويعقوب في الضرب الأول (المتصل) في رتبة أبي عمرو، وأن خلفاً في رتبة ابن عامر والكسائي)<sup>(٦)</sup>. فتحصل أن الأولى الأخذ بتفاوت المراتب الأربع وهي: طولى لورش وحمزة، ثم خمس لعاصم، ثم أربعة للكسائي وابن عامر وخلف، ثم ثلاثة لأبي عمرو وقالون ويعقوب وابن كثير وأبي جعفر، وهو المعبر عنه بفوق القصر. وإذا كان المحقق قد انتصر في النشر للمرتبتين فإنه لم يمنع من الأخذ بتفاوت المراتب وقال: (ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخى وصحّ عندى نصاً وأداءً عن قدمته من الأئمة)<sup>(٧)</sup>. وإنما فضل الشاطبي ومن تبعه المرتبتين تيسيراً واختصاراً والله أعلم. غير أن قول المحقق في النشر عن تفاوت المراتب أن ذلك لا يكاد ينضبط<sup>(٨)</sup>. فيردّ عليه أن المحقق نفسه قد روى تفاوت الممدود ولم يمنع من الأخذ بها، فمثلاً

(١) (التيسير) ص ٣٠ - (غيث النفع) ص ٧٣ بهامش شرح ابن القاصح.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٣٤. (٣) (النشر) ج١، ص ٣١٦. (٤) (تحجيم التيسير) ص ٥١.

(٥) (النشر) ج١، ص ٣٣٤. (٦) (شرح الدرّة للسمنودي) ص ١٣، ط. الأزهر.

(٧) (النشر) ج١، ص ٣٣٤. (٨) (النشر) ج١، ص ٣٣٣.

أخذ حفص عن عاصم في المنفصل بالقصر وفوق القصر، والتوسط وفوق التوسط، كما روى له في المتصل التوسط وفوق التوسط والإشباع، وأمكن ضبطها وتحريها من كل طرقة التي ذكرها عن حفص، وكذلك أمكن تحوير المراتب المتفاوتة لغير حفص بدقة من طرق النشر. والله أعلم.

٢- روى الشاطبي الخلاف عن الدوري عن أبي عمرو وعن قالون في قصر المنفصل أو مده فقال: (فإن ينفصل فالقصر بادره طالبًا بخلفهما). والمتبع لطرق التيسير يجد أن أبا عمرو الداني لم يذكر فيه لدوري أبي عمرو سوى مد المنفصل، وذلك لقراءته في رواية أبي عمرو على الفارسي بمد المنفصل وعلى أبي الفتح بقصر المنفصل، فتعين لدوري أبي عمرو مد المنفصل والمتصل، وتعين للسوسي قصر المنفصل ومد المتصل، لأن طريق قراءته للدوري عن الفارسي وطريقه في رواية السوسي من قراءته على أبي الفتح - وهما في المرتبة سواء (فوق القصر)<sup>(١)</sup>.

٣- وأما قالون فقد ذكر له الخلاف صاحب التيسير في مد المنفصل وتبعه الشاطبي، ولكن قصر المنفصل هو الذي قرأ به الداني على أبي الفتح وهو طريقه في رواية قالون، أما رواية مد المنفصل لقالون فلم يقرأ بها الداني إلا على أبي الحسن كما ذكر ذلك في المفردات. فتعين أن يكون قصر المنفصل لقالون هو الراجح في الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير<sup>(٢)</sup>.

٤- للقراء عند الوقوف على السكون العارض نحو ﴿العنكبين﴾ ثلاثة مذاهب: (١) الإشباع لاجتماع الساكنين اعتدادًا بالعارض. (٢) والتوسط لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضًا. (٣) والقصر لعدم الاعتداد بالساكن العارض، وقد أخذ الشاطبي بالوجهين الأول والثاني دون الثالث وقال: (وعند سكون الوقف وجهان أصلاً) والأولى الأخذ بالأوجه الثلاثة لكل القراء إلا عند مَنْ وَسَطَ البدل لورش فلا يجوز معه إلا توسط العارض أو مده. إلا أن الأرجح فيه الإشباع عند ورش، إذ به قرأ الداني على شيخه الحاقاني الذي أسند إليه رواية ورش في التيسير. وقد قلنا بجواز القصر في العارض لغير ورش إذ هو الصحيح والجائز لكل القراء كما حققه في النشر، ولا فرق بين هذا العارض الساكن والمد العارض في الإدغام عند أبي عمرو في نحو ﴿ولتات طائفة﴾. فيجوز فيه الأوجه الثلاثة مثل سكون الوقف تماماً<sup>(٣)</sup>.

(١) (التيسير) ص ٣٠ - (التحبي) ص ٥١ - (المفردات) ص ١٢٢ - النشر ج١، ص ٣٢١ - ٣٢٢. انظر أيضًا فريدة الدهر ج١، ص ١٤٣.

(٢) (التحبي) ص ٥١ - (المفردات) ص ٣٢ - (النشر) ج١، ص ٣٢١ - ٣٢٢. فريدة الدهر ج١، ص ٢٧.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

٥- روى عن ورش في مد البدل أى إذا كان الهمز قبل حرف المد نحو ﴿أمنا / اوتوا / إيماناً﴾ ثلاثة أوجه: التوسط والمد المشبع والقصر. والراجح في الأداء عن ورش من طريق التيسير هو التوسط وحده، فليس في التيسير سواه، وعزاه الداني إلى أهل الأداء من مشيخة المصريين في رواية أبى يعقوب الأزرق عن ورش وهو طريق روايته في كتابه. أما القصر والإشباع فهما من زيادات الشاطبى على أصله وطريقه<sup>(١)</sup>.

٦- استثنى الشاطبى من مد البدل لورش ﴿يؤاخذكم / ءالنن﴾ موضعى يونس. ﴿وعاداً لأولى﴾ بالنجم وأفهمت عبارته أنه يجوز فيها مد البدل وعدمه لقوله: (وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا وعاداً الأولى)، والحق أنه لا يجوز من طريق التيسير مد البدل في يؤاخذكم وبابه. قال المحقق في النشر: (وكان الشاطبى - رحمه الله - ظن بكونه لم يذكر في التيسير أنه داخل في المدود لورش)<sup>(٢)</sup>.

أما الحكم في ﴿ءالنن وعاداً الأولى﴾ لورش فلم يستثنهما الداني في التيسير. وطريقه فيهما توسط البدل. وعلى ذلك يجوز في (ءالنن) موضعى يونس الإبدال لهمزة الوصل التى دخلت عليها همزة الاستفهام قبلها، ويجوز أيضاً تسهيلها، وعلى كل منهما توسط البدل، ويجوز في الألف المبذلة من همزة الوصل المد أو التوسط. والتوسط طريق ابن خاقان كما حرره في النشر، فالراجح هو التوسط أو الطول في الألف حالة الإبدال مع توسط اللام عن ورش وذلك في الوصل، وباقى الأوجه لا تصح إلا من طريق الطيبة، وليست من طريق التيسير. أما حكم (النن) موضعى يونس عند قالون وابن وردان فلهما قصر اللام فقط في الوصل، وعليه يجوز إشباع المد في البدل<sup>(٣)</sup> وقصره، وليس لهما في وجه تسهيل همزة إلا القصر للبدل. والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ٣١ - (النشر) ج١، ص ٣٣٩.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٤٠.

(٣) لهما الإشباع اعتدداً بالأصل. والقصر لعدم الاعتداد به لزوال سبب المد. هذا وقد منع شيخ شيوخنا العلامة المتولى التوسط في الألف الأولى من ﴿ءالنن﴾ لورش قياساً على تغير السبب وهو السكون من نحو ﴿قم لله﴾ في حالة الوصل، أى لا يجوز سوى الطول والقصر، ومع تقديرنا لهذا التخريج لإماننا المتولى (رحمه الله) والذى ذكره في روضه، نقول إنه بعد ثبوت الرواية عن ابن خاقان بالتوسط في الألف قبل اللام وبعدها فلا دخل فيه للقياس كما قال الشاطبى - رحمه الله،

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلاً

انظر النشر ج١، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.

٧- جرى الخلاف لورش في مد الهمز إذا وقع بعد حرف اللين متصلاً بكلمة واحدة نحو ﴿شئ / كهينة / سؤء / سوءات﴾، والخلاف دائر بين التوسط والإشباع. إلا أن عبارة الداني في التيسير لا يؤخذ منها سوى التوسط، وهو الذي عبر عنه بالتمكين وارتضاه في هذا الفصل والذي قبله، وبه قرأ الداني على شيخه في رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش. أما في كلمة (سوءات)، فالذي في التيسير توسط الواو مع توسط الهمزة، لأن الداني لم يستثن واو سوءات في التيسير ولا في شيء من كتبه فلا يجوز قصرها من طرقه. لذا فالراجح التوسط فيها. وباقى الأوجه هي من الزيادات التي ليست من طريق التيسير<sup>(١)</sup>.

٨- جرى الخلاف في حرفين لابن كثير ﴿هاتين﴾ بالقصص. و﴿اللذين﴾ بفصلت، فأخذ له بالإشباع والتوسط والقصر. وليس القصر فيهما من طرق الداني. وقد نص في التيسير على تمكين المد فيهما وألحقهما باب ﴿اللذان﴾ في النساء و﴿هذين﴾ في الحج، وليس فيهما إلا الإشباع وجمعاً واحداً، ونص في المفردات على الإشباع فيها جميعاً، وهو الراجح في الأداء. إلا أن عبارة التمكين تفيد التوسط<sup>(٢)</sup>. فالأولى والمقدم في الأداء الأخذ بالإشباع، وكذا بالتوسط في (هاتين واللذين) أعنى في حرف اللين قبل التون فيهما، إلحاقاً بوجهي الطول والتوسط في (عين) بفاحة مريم والشورى، إذ ليس القصر فيها من طرق الداني في التيسير، مع كون الإشباع مفضلاً. قال الشاطبي: (وفي عين الوجهان والطول فضلاً). والله أعلم.

٩- نأخذ بالوجهين التوسط والإشباع في (عين) من فائحة مريم والشورى لكل القراء ماعدا خلف عن حمزة وحفص عن عاصم. فالأولى أن يؤخذ لهما بالتوسط، لأنه مذهب أبي الحسن بن غلبون، وعنه أخذ الداني قراءته من الروابيتين. أما طريق التحبير فيها، فالقصر هو المأخوذ به لكل من أبي جعفر ويعقوب وخلف، لأنه هو المذكور عن ابن خيرون في طريق الشطوي عن ابن وردان، وفي المستنير عن روح وابن جمار، وفي كفاية أبي العز لرويس، وفي الميهج وكفاية السبط عن خلف، وزاد أبو العز توسط (عين) لرويس من الكفاية<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج١، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ - (التيسير) ص ٧٢.

(٢) (التيسير) ص ٩٥ - (النشر) ج١، ص ٣٤٩ - (المفردات) ص ٦٩.

(٣) انظر (النشر) ج١، ص ٣٤٨، ٣٤٩ لتعرف مذهب التوسط لأبي الحسن بن غلبون عن حفص وعن خلف عن حمزة، وقد حققنا هذه المسألة من كتاب عزو الطرق للإمام المتولي، فانتضح لنا الأخذ بالقصر من طريق التحبير لأبي جعفر ويعقوب وخلف، ويجوز التوسط والقصر لرويس، لأن أبا العز قد زاد التوسط في الكفاية.

## «فصل»

## فكر الذلاف في مسائل الهمزتين من كلمة

١- روى الشاطبي الخلاف عن هشام في تسهيل الهمزة المفتوحة بعد همزة الاستفهام المفتوحة نحو ﴿ءانذرتهم﴾ فقال: (وبذات الفتح خلف لتجملاً)، وليس في التيسير عن هشام سوى تسهيل الهمزة الثانية وإدخال الألف بين الهمزتين، إذ هو طريق ابن عبدان عن الحلواني عن هشام، وهي طريق التيسير، ولم يذكر سواه في المفردات عن هشام. أما طريق التحقيق في الهمزتين المفتوحتين فهو عن أبي عبد الله الجمال عن الحلواني وعن الداجوني وهو خروج عن طريق التيسير. فينبغي الأخذ لهشام في المفتوحتين بإدخال الألف بينهما مع تسهيل الثانية لمن يقرأ بمضمون التيسير<sup>(١)</sup>.

٢- روى الشاطبي الخلاف عن ورش في المفتوحتين، فله إبدال الهمزة الثانية ألفاً وله تسهيلها. ولكن الإبدال هو طريق التيسير الذي لم يذكر فيه الداني غيره، وهي قراءته على ابن خاقان، غير أنه لم يذكره في المفردات وذكر التسهيل وحده، كما ذكر التسهيل أيضاً الشاطبي وعزاه لغير المصريين من أهل بغداد. والذي نأخذ له به هو الإبدال باعتباره هو الوجه الراجح في الأداء، وقد نقل المحقق في النشر قول الداني، (وهو قول عامة المصريين) فهو طريقه في الرواية، وذلك نحو ﴿ءانذرتهم﴾ يقرأوها ﴿ءانذرتهم﴾<sup>(٢)</sup>.

٣- روى ورش تسهيل الهمزة الثانية من ﴿ءامنتم﴾ بالأعراف وطه والشعراء، ومن ﴿ءالفتنا﴾ بالزخرف، ولم يرد عنه إبدالها، قال المحقق في النشر: «اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها عن ورش». أما ما أشار إليه ابن القاصح في شرح الشاطبية من وجه إبدالها لتصير على وزن قراءة حفص على وجه قصر البديل فمردود بالنص عن الأزرق كما قدمنا. وأطال في الرد عليه صاحب غيث النفع وقال: «إن ابن القاصح تبع فيه الجعبري وهو وهم». وإنما وردت قراءة أمنتهم بالخير عن ورش من طريق الأصهباني وغيره وليست من طريق التيسير، فلا يقرأ فيه ولا في ﴿ءالفتنا﴾ بالزخرف إلا بالتسهيل للهمزة الثانية وبهذا ألف<sup>(٣)</sup>.

٤- إذا وقف لورش على نحو ﴿ءانت / لوأيت﴾، فليس له سوى التسهيل، لأن بالإبدال يجتمع ثلاث سواكن. وقد نقل الشيخ الضباع عن الأزميري أن الداني جَوَّز فيه الإبدال في

(١) (التيسير) ص ٣٢ - (المفردات) ص ٢١٨ - (النشر) ص ٣٦٢ - ٣٦٤. فريدة الدهر ج١، ص ٢٤٠.

(٢) (التيسير) ص ٣٢ - (المفردات) ص ١٤ - (النشر) ص ٣٦٣. فريدة الدهر ج١، ص ٧٩.

(٣) شرح ابن القاصح ص ٦٥ - (غيث النفع) ص ٢٢٨ - (النشر) ج١، ص ٣٦٩.

جامع البيان ولم يقيده بالوصل، قال، ويحتمل تقييده. والأولى التسهيل وقتاً، لأن اجتماع ثلاث سواكن ليس فيهن مدغم ليس من كلام العرب<sup>(١)</sup>.

٥- قوله تعالى في سورة فصلت ﴿واعجمي﴾ المرفوع، ولا يجوز فيه لابن ذكوان إلا تسهيل الهزمة الثانية مثل حفص، كذلك لا يجوز لابن ذكوان في ﴿عان كان﴾ في القلم سوى تسهيل الهزمة الثانية، وليس له إدخال ألف في الموضعين. وقد ردّ الإدخال في التيسير، وقال الدائي فيه ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر ولا صحيح من جهة القياس<sup>(٢)</sup>.

٦- روى عن هشام في الهزمة المكسورة بعد همزة الاستفهام نحو ﴿ءاله﴾ تحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما، سوى ﴿انكم﴾ في فصلت، فسهل الهزمة الثانية وأدخل ألفاً. وهذا هو الراجح في الأداء من طريق ابن عبدان، وهو طريق التيسير. وقد ذكر الدائي فيه وفي المفردات الإدخال في سبعة مواضع فقط مع التحقيق، وتبعه الشاطبي بذكر الإدخال في المواضع السبعة بلا خلاف وفي باقى المواضع بخلف عنه، وهو من قراءته على أبى الحسن ومن قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الباقي، فهو خروج عن طريق التيسير، قال صاحب النشر: «فروى عنه الفصل في الجميع الحلوانى من طريق ابن عبدان من طريق صاحب التيسير من قراءته على أبى الفتح»<sup>(٣)</sup>. وأما ما ذكره الشاطبي من جواز التسهيل وعدمه في ﴿انكم﴾ بفصلت فهو من زيادات الشاطبي، فليس للدائي من طريق التيسير فيه سوى التسهيل مع الإدخال، فهو المقدم في الأداء<sup>(٤)</sup>.

٧- ذكر في التيسير رواية ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿إذا ما مت﴾ في سورة مريم همزة واحدة، وروى عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان همزتين كالجماعة، وذكر الخلاف الشاطبي بقوله، (وأخبروا بخلف إذا ما مت موفين وُصلاً). وقد ذكر الدائي في المفردات أنه قرأ على الفارسي همزتين وهو طريقه في التيسير ورواية النقاش عن الأخفش. أما رواية الهزمة الواحدة على الإخبار فهي من طريق ابن الأخرم عن الأخفش ومن طريق الصورى، لذا فالأولى والمقدم في الأداء إثبات الهمزتين على الاستفهام لابن ذكوان كالجماعة لمن يقرأ بطريق التيسير<sup>(٥)</sup>.

(١) (شرح مختصر بلوغ الأمانة) للضباع ص ٦٥ بهامش شرح ابن القاصح. النجوم اللوامع في مقراً الإمام نافع ص ١٩٧. (٢) (التيسير) ص ١٩٤ - (النشر) ج ١، ص ٣٦٧.

(٣) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٤) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٥) (التيسير) ص ١٤٩ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٢ - (المفردات) ص ١٨٢.

٨- ذكر الداني في التيسير أنه قرأ من رواية هشام ﴿ائمة﴾ بتحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما من قراءته على أبي الفتح. وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف فيه فقال، (وأئمة بالخلف قد مدَّ وحده)، وأوهمت عبارته أن ذلك من طريق التيسير. وتتبعها المحقق في النشر، فذكر أن تلك قراءته على أبي الفتح من غير طريق ابن عبدان. قال، (وأما طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرح بذلك في جامع البيان)، ثم قال، «وهذا من جملة ما وقع له فيه خلط طريق بطريق»<sup>(١)</sup>، لذا فالأولى أن يقرأ لهشام في هذا الحرف بتحقيق الهمزتين بلا إدخال في كافة مواضعه بالتوبة والأنبياء والقصص والسجدة. والله أعلم.

٩- ذكر الشاطبي وجه إبدال الهمزة الثانية ياءً من ﴿ائمة﴾ في مواضعه فقال، (وفي النحو أبدلا)، وهو من زيادات الشاطبي على أصله، وإن كان صحيحاً من طرق النشر الأخرى فلا يؤخذ به من طريق التيسير. فليس فيه سوى التسهيل لكل من نافع وأبي عمرو وابن كثير. وهو مذهب الجمهور عن أبي جعفر. وبه نأخذ للمذكورين من طرق التيسير والتحجير<sup>(٢)</sup>. غير أننا نرجح لرويس الإبدال لأنه المذكور في الإرشاد لأبي العز، ومنه طريق رواية رويس في التحجير<sup>(٣)</sup>.

١٠- نص الداني على تسهيل الهمزة الثانية من المضمومة بعد همزة الاستفهام، وهو في ثلاثة مواضع ﴿أؤنبكم﴾ بآل عمران، ﴿أءنزل﴾ في ص، ﴿أءلقى﴾ في القمر، وذلك من قراءة أبي عمرو ولم يذكر فيها وجه إدخال الألف في المواضع المذكورة. والقصر مروى عن جمهور أهل الأداء، غير أن المحقق في النشر نقل عن الداني أنه ذكر الإدخال في جامع البيان وقواه بالقياس وبنصوص الرواة. وذكر الداني في مفرداته أنه قرأ بالقصر فيها على أبي الفتح. وقرأ على الفارسي بالقصر في ﴿أؤنبكم﴾ «بغير مد» وقرأ ﴿أءنزل / أءلقى﴾ بالمد. ولما كانت رواية السوسى في التيسير من طريق قراءة الداني على أبي الفتح، ورواية الدورى فيه من قراءته على الفارسي، فنأخذ له بالقصر للسوسى في المواضع الثلاثة، وبالقصر للدورى في موضع آل عمران، وبالإدخال في (ص، والقمر)، وهذا الذى نختاره مقدماً في الأداء، لأنه جاء من نص الداني في المفردات عن قراءته على من ذكر. وقد كشفت ذلك من جامع البيان (مخطوط) واتضح لى صحة ما ذكرته آنفاً<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ١١٧ - (النشر) ج١، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

(٢) (التيسير) ص ١١٧ - (النشر) ج١، ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٧٩. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٧٩.

(٤) (التيسير) ص ٣٢ (النشر) ج١، ص ٣٧٤ - (المفردات) ص ١٢٢ - انظر أيضاً (جامع البيان).

١١- نص في التيسير لهشام في المواضع المذكورة للهمزة المضمومة بعد فتح أنه قرأ على أبي الفتح بالتحقيق مع الإدخال ولم يذكر الدائي سواه عن أبي الفتح في التيسير، وبه قرأ الدائي من طريق ابن عبدان عن الحلواني لهشام، كما جاء في النشر. وذكر في التيسير أيضاً القصر مع التحقيق في موضع آل عمران والمد مع التسهيل في موضعي (ص والقمر) وذكر أنه من قراءته على أبي الحسن، وليس ذلك طريق التيسير. والوجه المختار هو التحقيق مع المد في الثلاثة، إذ نص المحقق في النشر أنه طريق ابن عبدان عن الحلواني، وذكر الدائي في التيسير أنها قراءته على أبي الفتح<sup>(١)</sup>.

١٢- قرأ قالون ﴿ءاشهدوا﴾ بالزخرف بهمزتين، سهل الثانية منها مع الضم، وورد الخلاف عنه في إدخال الألف في التيسير والشاطبية، إلا أن الدائي قرأ على أبي الفتح من طريق أبي نشيط بالإدخال، وهو طريق التيسير، وقرأ على أبي الحسن بعدم الإدخال، وهو في النشر من طريق القزاز؛ لذلك فالراجح في الأداء إدخال الألف بين الهمزتين، لأنه طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

١٣- للقراء العشرة وجهان في همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام من ﴿ءالذكورين﴾ بالأنعام، و﴿ءالسنن﴾ موضعي يونس، و﴿ءالله﴾ في يونس والنمل. ففيها الإبدال مع المد المشيع، كما لهم تسهيل الهمزة الثانية مع القصر، ورجح الشاطبي الإبدال، وقدم الدائي التسهيل في التيسير. والوجهان جيدان. ويجرى الوجهان في ﴿ءالسمو﴾ موضعي يونس لأبي عمرو وأبي جعفر؛ لأن قراءتهما فيه بالاستفهام. وسبق تحرير أوجه المد في البذل لنافع وابن وردان في ﴿ءالسنن﴾ موضعي يونس<sup>(٣)</sup>.

١٤- حيثما تدخل الألف للفصل بين الهمزتين في قراءة قالون وأبي عمرو وهشام وأبي جعفر، فلا يجوز المد في الألف أكثر من حركتين؛ لأن الألف عارضة، ولا يجوز أن يكون المد فيها من قبيل المنفصل، ولا يلتفت إلى ما ذهب إليه ابن شريح في الكافي وابن أبي السداد في شرح التيسير من مد الألف زيادة عن المد الطبيعي، فقد رده المحقق في النشر لضعف سببية الهمز عند السكون، فالراجح عدم الاعتداد بها في المد بأكثر من حركتين. وهو مذهب الجمهور، وعليه العمل<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

- 
- (١) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٥ - انظر أيضاً (جامع البيان) (مخطوط).  
 (٢) (التيسير) ص ١٩٦ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٦.  
 (٣) (التيسير) ص ١٢٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٧.  
 (٤) (النشر) ج ١، ص ٢٥٣.



## «فصل»

### الهمزتان من كلمتين ومساائل الخلاف فيهما

١- ذكر الشاطبي الخلاف للبزي وقالون في قوله تعالى: ﴿بالسوء إلا﴾ بسورة يوسف فقال: (وفيه خلاف عنهما ليس مقفلاً)، والخلاف دائر بين وجه التسهيل للهمزة الأولى، ووجه إبدالها وأوأم مع إدغام الواو قبلها فتصير واوأم مشددة واحدة، بعدها همزة محققة ﴿بالسوء إلا﴾، والأول ليس في التيسير، والثاني وهو الإبدال والإدغام هو الذي نص عليه في التيسير، قال في النشر: «وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس»<sup>(١)</sup>. وبه نأخذ.

٢- اختلف عن كل من قنبل وورش في الهمزتين المتفتحتين من كلمتين نحو ﴿جاء احد / هؤلاء إلا / اولياء اولئك﴾. فروى عن كل منهما تسهيل الهمزة الثانية، كما روى عنهما إبدالهما حرف مد من جنس حركتهما. والتسهيل هو الذي في التيسير عنهما والوجهان في الشاطبية، إلا أن وجه التسهيل لقنبل هو المقدم في الأداء؛ لأنه طريق ابن مجاهد ولم يذكر في التيسير غيره، وبه نأخذ<sup>(٢)</sup>.

أما ورش فإن رواية كثير من المصريين عنه إبدال الهمزة الثانية من المتفتحتين حرف مد. والداني لم يذكر الإبدال في التيسير وذكره في جامع البيان وقال، إنه هو الذي رواه المصريون عنه أداءً، ثم قال: والبديل على غير قياس<sup>(٣)</sup>.

ورواية الداني في التيسير هي التسهيل لثاني الهمزتين المتفتحتين في كلمتين، وهي خروج عن طريق التيسير؛ لذلك نختار الإبدال لأنها رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق وهي أولى أن تكون في التيسير، لأنها طريقة الذي قرأ به عن ابن خاقان. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

انظر: (جامع البيان) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم (٤٦٧٦).

٣- قوله تعالى: ﴿هؤلاء إن﴾ بالبقرة ﴿والبغاء إن﴾ بالنور، والراجح فيها في الأداء لورش

(١) (التيسير) ص ١٢٩ - (النشر) ج١، ص ٢٨٣ - (المفردات) ص ٤٢.

(٢) (التيسير) ص ٣٣ - (النشر) ج١، ص ٣٨٤.

(٣) انظر أيضاً (التيسير) ص ٣٣ - (النشر) ج١، ص ٣٨٥ - (المفردات) ص ١٤ (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٦٣، ١٤٦.

(وشرح التيسير) لابن أبي السداد ج١، (ص ١٠ - ١٣)، واسم الكتاب هو (الدر الثير والعذاب النмир في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير). وقد ذكر فيه أن الإبدال في هذا الباب ضعيف، والصحيح أنه قوي، لأنه رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق.

جعل الهمزة الثانية في كل منهما ياء مكسورة. وقد ذكر في التيسير أنه قرأ بذلك على ابن خاقان، كذلك نصّ عليه في المفردات، وهو المشهور عنه في الأداء، وينبغي أن يقدم على غيره؛ لأن الداني لم يقرأ بسواه على شيخه الخاقاني في رواية ورش<sup>(١)</sup>، وقد نقل المحقق انفراد خلف بن إبراهيم الخاقاني شيخ الداني عن أصحابه عن الأزرق بجعل الهمزة الثانية من المضمومتين أوًا خفيفة الضم، وردّه المحقق وقال: «العمل على غير هذا في سائر الأمصار»؛ لذا لم يذكره في التيسير مع إسناد رواية ورش من طريقه. (وإذا قرأت لورش بإبدال الهمزة الثانية ياءً مكسورة في الموضعين المذكورين فلا بدّ من تسهيل الباب كله).

أما إذا قرأت بإبدال الياء كـله حرف مد من نحو ﴿جاء اهد / السماء إن / اولياء اولئك﴾. وهو الراجح لورش عن طريق المصريين فيجوز إبدال الهمز في الموضعين المذكورين حرف مد، ويجوز إبدالهما ياء مكسورة وهو الأرجح في الأداء؛ قال الإمام المتولى في فتح الكرم:

(وفي هؤلاء إن والبغا إن لأزرق على كسر ياء باقى الباب سهلا)

٤- إذا وقع بعد الهمزة الثانية من المفتوحين ألف، وذلك في موضعين هما: ﴿جاء ل لوط﴾ بالحجر، و﴿جاء ل فوعون﴾ بالقمر؛ ففيها على وجه الإبدال للهمزة الثانية المد الطويل أو القصر في الألف المبذلة التي بعد الهمزة الأولى، وذلك لاجتماع ألفين فيحذف أحدهما أو يجتمعان فيفصل بينهما بألف، فيكون فيها الطول أو القصر ولا يجوز التوسط، وليس على التسهيل إلا توسط البدل<sup>(٢)</sup>.

٥- جرى الخلاف في الهمزة الثانية المكسورة بعد ضم نحو ﴿يشاء ال﴾. فمذهب الجمهور إبدالها أوًا خالصة، وهي قراءة الداني على الفارسي والحقاني وابن غلبون. والمذهب الثاني تسهيل الثانية بين بين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح. لذلك فإتينا نأخذ لورش والبيزى والدورى بالإبدال، لأن رواياتهم من التيسير عن طريق قراءة الداني على من مذهبه الإبدال.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر شرح، مختصر بلوغ الأمانة للشيخ الضباع شرح ابن القاصح ص ٧٢ ط. الحلبي وكذا (النشر) ج١، ص ٣٨٩.

ونأخذ لقالون وقنبل والسوسى بالتسهيل كمذهب أبى الفتح<sup>(١)</sup>. وهذا هو ما تقتضيه طرق الرواية عن كل منهم من كتاب التيسير. وهو ما ذكره فى (جامع البيان). أما رويس فنأخذ له بالإبدال؛ لأنه هو الذى فى الإرشاد والكفاية لأبى العز وعنه روى المحقق فى التحبير رواية رويس. ونرى الوجهين جائزين لأبى جعفر؛ إذ لم يرجح أحدهما فى النشر ولا فى التحبير، إلا أن الإبدال أرجح. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

٦- إذا تغير الهمز بتسهيل أو حذف بعد حرف المد، فإن المد أرجح عند التسهيل. والقصر أرجح لمن يحذف الهمزة؛ فالمد أرجح فى ﴿جاء اهدك﴾ لقنبل ورويس والقصر أرجح للبزى وقالون والسوسى. أما ﴿هؤلاء ان﴾ بالبقرة فالمد الأول من قبيل المنفصل والثانى من قبيل المتصل، فلو قرأت للدورى بمد المنفصل تحتم المد فى الموضعين مع حذف الهمزة الأولى على مذهبه، ولا يجوز قصر ﴿اولاء﴾ مع مد (ها)، لأن المد الثانى إما أن يكون من قبيل المتصل لو أنك قَدَرْتَ حَذَفَ الهمزة الثانية، وإما أن يكون من قبيل المنفصل لو قَدَرْتَ حذف الأولى.

وإذا قرأت للبزى والسوسى وقالون فى نحو ﴿شاء ان﴾؛ فالراجح فيه القصر مع حذف الهمزة الأولى. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) (تحبير التيسير) ص ٥٥ - (النشر) جاء، ص ٢٨٨.

(٢) قول ابن الجزرى عن الإبدال، «وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً بلفت نظرنا إلى اختيار الإبدال لأبى جعفر، لأنه من أوائل التابعين ومن أقرأ القرآن فى - مسجد رسول الله ﷺ قديماً. وهذا هو ما استنبطه الشيخ محمد بن السيد الحنبل السودانى فى كتابه فتح الكرم الشكور فى رواية الدورى وهو الأولى بالصواب. والله أعلم.

(٣) (النشر) جاء، ص ٣٥٥.

## «فصل»

## مسائل الخلاف في الهمز المفرد

١- قرأ أبو جعفر بإبدال الهمز الساكن واستثنى مواضع ﴿انبتهم﴾ بالبقرة و﴿نبهم﴾ بالحجر والقمر. واختلف عنه في ﴿نبثنا﴾ بيوسف. وظاهر التحبير والذرة الإبدال فيه من الروایتين. ولكن أفاد المحقق في النشر أن التحقيق رواه أبو طاهر بن سوار، أى في المستنير. وهو طريق التحبير عن ابن جمار. فنأخذ له بالتحقيق في نبثنا بيوسف خاصة من رواية ابن جمار. أما رواية ابن وردان فنأخذ له فيه بالإبدال على ظاهر التحبير؛ قال الإمام الأزميرى في عمدة العرفان، «ويختص وجه الاختلاس في ترزقانه لابن وردان بوجه الإبدال في نبثنا على ظاهر النشر»<sup>(١)</sup>. وهو واضح لأن ابن وردان يقرأ له بالاختلاس في ﴿ترزقانه﴾ من طريق التحبير؛ فيكون له الإبدال خاصة في نبثنا بيوسف، ويكون لابن جمار التحقيق لا غير. والله أعلم.

٢- انفرد أبو الحسن بن غلبون وتبعه الشاطبي بإبدال همزة ﴿بارئكم﴾ في موضعي البقرة عن السوسى؛ قال الشاطبي، «وقال ابن غلبون بياء تبدلاً». قال المحقق في النشر، «وهو غير مُرضٍ لأن إسكان الهمز عارض تخفيفاً فلا يعتد به»، فالأولى أن يقرأ فيه للسوسى بالتحقيق وعدم الإبدال، وصوبه في النشر<sup>(٢)</sup>.

٣- اختلف عن ابن وردان في حذف همزة ﴿المنشون﴾ في الواقعة وإثباتها. والحذف هو الراجح من طريق الذرة والتحبير؛ لأن الهمز ليس طريق الشطوى كما جاء في النشر؛ لذا نأخذ بالحذف لابن وردان فيه<sup>(٣)</sup>.

٤- روى في تحبير التيسير الخلاف عن أبي جعفر في إبدال ﴿موطئنا﴾ بالتوبة، وأطلق الخلاف له من الروایتين. ولكن المحقق في النشر ذكر أن ابن سوار لم يذكر من الروایتين إبدالاً. فنأخذ فيه أيضاً بالتحقيق لابن جمار؛ لأن طريق التحبير فيه عن ابن سوار، كما نأخذ لابن وردان بالتحقيق فيه من طريق التحبير، كما يتضح لنا من النشر. وقد قلنا إن التحقيق

(١) (النشر) ج١، ص ٣٩٠، (عمدة العرفان في تحبير أوجه القرآن) (ص ٨١) ط. مكتبة الجندی.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٩٣.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٩٧، لأن الهمز فيه من طرق ابن العلاف والنهروانى والحنبلى وهى ليست من طرق التحبير.

فيه أرجح، لأن الإبدال من النشر من طريق أبي العلاء والهدلى وليس في سند رواية التحبير عن ابن وردان. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٥- اختلف عن أبي جعفر أيضاً في إبدال ﴿خاطئة / الخاطئة / مائة / مئتان / فئة / ففتان﴾، قال في النشر<sup>(٢)</sup>، «وانفرد الشطوى عن ابن وردان في هذه الأربعة بالتحقيق». قلت، ولا يعد هذا انفراداً عن ابن وردان، لأن ابن العلاف رواه أيضاً بالتحقيق عن زيد عن ابن شبيب - كما جاء في النشر - فلا يعد التحقيق في هذه الأربعة انفراداً، لموافقة رواية ابن العلاف رواية الشطوى فيها، لذلك نأخذ لابن وردان بالتحقيق في ﴿خاطئة / الخاطئة / مائة / فئة / وفنديتها﴾. ولا خلاف عن ابن جمار في إبدالها. وإذا كان صاحب الدرّة قد أطلق الإبدال فيها من الروایتين، فالصحيح من طريقه هو التحقيق لابن وردان والإبدال لابن جمار. والله أعلم.

٦- اختلف عن الأزرق عن ورش في ﴿أوابت﴾ وبابه مثل ﴿أوابتكم / أوابتم﴾ ونحوه. فورد عنه تسهيل همزة الثانية، وهى التى تلى الراء، ولم يذكر الداني في التيسير سوى التسهيل. وزاد الشاطبى الإبدال، والوجهان جيدان.

ونقل المحقق في النشر أن الداني ذكر البديل في غير التيسير ثم قال، «والبديل فيه قياس البديل في أنذرتهم وبابه، إلا أن بين وبين أكثر وأشهر وعليه الجمهور». لذلك نأخذ لورش بالتسهيل لأنه في التيسير<sup>(٣)</sup>. ولا نمنع الإبدال لشبوته عن ورش أيضاً. وقد ذكره الداني في غير التيسير<sup>(٣)</sup>.

٧- ذكر الشاطبى الخلاف في تسهيل همز ﴿لأعنتم﴾ بالبقرة عن البزى، ورواية التسهيل هى الأولى والمعتمدة في الأداء، لأن الداني قرأ بها من طريقه، وأثبت في التيسير أنها عن أبى ربيعة، وذكر في المفردات أنها عن أبى ربيعة وابن الحباب أيضاً. فالراجح التسهيل للبزى فيه وجهاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

٨- ذكر الشاطبى وجهين عن ورش في ﴿هانتم﴾، الأول حذف الألف وتأتى بعد الهاء همزة مسهلة، والثانى إبدال همزة ألفا محضه مع المد المشبع. ولم يذكر في التيسير سوى

(١) (النشر) ج١، ص٣٩٦. فريدة الدهر، ج١، ص٤٦٥.

(٢) (النشر) ج١، ص٣٩٦.

(٣) (النشر) ج١، ص٣٩٨ - (التيسير) ص١٠٢.

(٤) (النشر) ج١، ص٣٩٩ - (التيسير) ص٨٠ - (المفردات) ص٩٩.

وجه التسهيل بدون مد، ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضاً والوجهان جيدان وبهما نأخذ<sup>(١)</sup>.

٩- اختلف عن أبي عمرو والبيزى في «اللائي» بالأحزاب والمجادلة وموضعي الطلاق، وذكر المحقق في النشر أن اللدائي قد قرأ بتسهيل الهمزة على أبي الفتح وقرأ بإبدال الهمزة ياء ساكنة على الفارسي<sup>(٢)</sup>. ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه للسوسى من طريق أبي الفتح. والرواية المسندة لكل من الدورى عن أبي عمرو وللبيزى عن ابن كثير من طريق الفارسي؛ كان الوجه الراجح في الأداء للسوسى تسهيل الهمزة، والراجح للدورى والبيزى الإبدال ياء ساكنة. وقد تقدم في باب الإدغام الكبير ذُكِرَ إظهاره وإدغامه في موضع سورة الطلاق.

١٠- ذكر الخلاف عن البيزى في قلب موضع الهمزة إلى موضع الياء وتأخير الياء إلى موضع الهمزة من (بيأس) وبابه بيوسف والرعد، فقال الشاطبي - رحمه الله - «أقلب عن البيزى بخلف وأبدلاء، وصرح اللدائي في التيسير بقراءته على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة بالقلب والتأخير بلا خلاف. أما عدم القلب والتأخير فهو لللدائي من طريق ابن الحباب عن البيزى وليست في التيسير. فالأولى والراجح أن يؤخذ للبيزى من طريق التيسير بالقلب والإبدال بلا خلاف. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

١١- لم يذكر في الدررة سوى الإدغام في «هيئة» موضعي آل عمران والمائدة عن أبي جعفر من الروايتين. والصحيح عن ابن جاز من طريق التحبير هو الهمز وعدم الإدغام كحفص؛ إذ قطع به ابن سوار كما جاء في النشر. ومعلوم أن طريق رواية ابن جاز من تحبير التيسير والدررة هو من كتاب المستنير لابن سوار من طريق ابن رزين عن الهاشمي، وفيه علم الإدغام لابن جاز، وبذلك نأخذ<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٠ - (التيسير) ص ٨٨.

(٢) (النشر) ج١، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤٠٥ - (التيسير) ص ١٢٩.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤٠٥ - فهرسة الدهر ج١، ص ٤٧٠.

## «فصل»

## فد نقل حرركة الهمزة إلى الساكن قبلها وفيه مسائل

- ١- اختلف عن ورش في نقل ﴿كتابه إني﴾ بالحاقة. فروى عنه النقل وروى عنه التحقيق؛ فالجمهور روى إسكانها عنه مع تحقيق الهمزة، وهو الذي لم يذكر في التيسير سواء، وهو الراجح في الأداء، لأن الدالي قال، إنه قرأ بالتحقيق فيه على الخاقاني، وهو طريقه في رواية ورش. ورجح الشاطبي عدم النقل فقال: «بالاسكان عن ورش أصحّ تقبلاً». وهذا هو المعتمد والذي اختاره المحقق في النشر؛ لأن الهاء هاء سكتٍ وعلى هذا الوجه يأتي إظهار ﴿ماليه هلك﴾ مع سكتة لطيفة على الهاء الأولى. ولا يجوز فيه الإدغام لورش؛ لأن الإدغام مفرع على النقل في ﴿كتابه إني﴾، وقد مرّ بك ما علمت من ضعفه<sup>(١)</sup>.
- ٢- حكم الابتداء بالأولى من ﴿عاداً لأولى﴾ لكل من أبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر ثلاثة أوجه؛ الأول: ﴿أولى﴾ بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها. الثاني: ﴿أولى﴾ بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها. الثالث: ﴿الأولى﴾؛ إثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق الهمزة، أي الابتداء بالأصل. وهذا الوجه الثالث هو المقدم في الأداء<sup>(٢)</sup>. وهذه الوجوه أيضاً تأتي لقالون مع الهمز في الوجهين الأولين ﴿أولى / أولى﴾، غير أنه يشترك مع أبي عمرو ومن معه في الوجه الثالث بدون همز، وهو المقدم في الأداء للجميع. أما ورش فليس له إلا النقل في الوصل والابتداء.
- ٣- لم يذكر المحقق في تحجيم التيسير النقل في ﴿ملاء الأرض﴾ بآل عمران لابن وردان، وذكره في الدرّة عنه. ولكن الأصح أداء من طريق ابن وردان في التحجيم عدم النقل، لأن النقل من طريق النهرواني وأبي العلاء والعمري، وليس من طريق التحجيم<sup>(٣)</sup>. قال المحقق في النشر: ورواه سائر الرواة، عن ابن وردان من غير نقل.
- ٤- لا يجوز في مذهب ورش أو حمزة النقل في ميم الجمع مطلقاً. وهذا الذي حققه في النشر، وضعف رواية نقل ميم الجمع عن القراء العشرة. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٩ - (التيسير) ص ٣٦.

(٢) (النشر) ج١، ص ٤١٣.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤١٤. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤١٨.

## «فصل»

### السكت على الساكن قبل الهمز وغيره وفيه ثلاث مسائل

١- روى الداني في التيسير أنه قرأ لخلف عن حمزة بالسكت على آل وشيء، والمنفصل نحو ﴿من آمن﴾، وذلك من قراءته على أبي الفتح. وروى أنه قرأ له أيضاً بالسكت على آل وشيء من قراءته على أبي الحسن.

ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه من قراءة الداني على أبي الحسن، فإن المقدم في الأداء لخلف عن حمزة هو السكت على آل وشيء فقط دون السكت على المفصول<sup>(١)</sup>.

٢- روى الداني في التيسير أنه قرأ على أبي الحسن من الروايتين بالسكت على آل وشيء، وأنه قرأ على أبي الفتح بترك السكت في رواية خلاد. فصرح بترك السكت في المفردات من قراءته على أبي الفتح، ولم يذكر عنه سكتاً في التيسير في هذه الرواية من قراءته على أبي الفتح، لذا فالمقدم في الأداء لخلاد عدم السكت مطلقاً، لأن ذلك طريق الرواية المسندة في التيسير عن خلاد. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

٣- أهمل صاحب الدرّة السكت عن خلف العاشر، فقال: «وحقق همز الوقف والسكت أهمل». والصحيح أن السكت على الهمز من كلمة أو كلمتين غير حرف المد روى عن المطوع عن إدريس عن خلف، نحو ﴿يسألونك / من آمن﴾، وهو في المبهج، ومنه طريق الرواية في التحبير والدرّة؛ لذلك نأخذ به من هذا الطريق. ويكون عدم السكت طريق القطيعي وطريق إسحاق عن خلف العاشر<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) جاء، ص ٤٢٠، و(التيسير) (ص ٦٢).

(٢) (النشر) جاء، ص ٤٢٢.

(٣) (النشر) جاء، ص ٤٢٤.



## «فصل»

### الوقف على الهمز وفيه مسائل

١- مما زاده الشاطبي على طرق الداني النقل في الساكن المفضول وفقاً مثل ﴿من آمن﴾. ولم يجوزه الداني عن حمزة، ومذهبه التحقيق فيه من الروایتين من جميع طرقه؛ قال المحقق في النشر: «إن النقل لا يصح من طرق الشاطبية». وعلى ذلك لا يجوز النقل فيه عن حمزة من الروایتين. والأولى عدم السكت فيه لخلاص وخلف وصلًا ووفقًا. فالمقدم فيه في الأداء من الروایتين التحقيق بلا سكت<sup>(١)</sup>.

٢- اختلف عن حمزة في الوقف على لام التعريف التي تليها همزة مثل ﴿الآخرة﴾. ومذهب أبي الحسن فيه التحقيق مع السكت وفقاً، فهو المقدم في الأداء من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح فيه النقل وفقاً، فهو المقدم في الأداء من رواية خلاد. ولا يكون في هذا الطريق سكت على الهمز لخلاد، وإنما يصح السكت وصلًا ووفقًا لخلف عن حمزة فيه<sup>(٢)</sup>.

٣- اختلف عن حمزة من الروایتين في الوقف على ﴿انبتهم / فنبتهم﴾. ومذهب أبي الحسن كسر الهاء أو ضمها وفقاً، فيجوزان من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح ضم الهاء وفقاً، فهو المقدم في الأداء من رواية خلاد<sup>(٣)</sup>، ولم يختلف عن حمزة في إبدال الهمزة فيهما ياء من الروایتين.

٤- اختلف عن حمزة في الوقف على المهموز إذا كان قبل الهمز ياء أو واو أصليتان مثل ﴿شئ / شيئاً / هيئ / مؤثلاً﴾ فمذهب أبي الحسن النقل، لذلك فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح الإبدال والإدغام، فنأخذ به من رواية خلاد<sup>(٤)</sup>.

٥- اختلف عن حمزة في الوقف على المتوسط بدخول حرف زائد عليها (كهاء التنبيه وياء النداء واللام والباء والواو والهمزة والفاء والكاف والسين) ويجمعها قولك (هَيَّا لِكُشِبِ الوُقَاءِ)، نحو (هأنتم / يا آدم / لأبويه / بإحسان / وأوحى / آتتم / فأواري / كأنهم / ساوركم)، ومذهب أبي الحسن فيها التحقيق وإجراؤه مجرى المبتدأ فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح التخفيف بالتسهيل أو الإبدال، وعليه يكون هذا الوجه مقدماً من رواية خلاد. وتقدم أن مذهبه النقل وفقاً في لام التعريف<sup>(٥)</sup>.

(١) (النشر) جا، ص ٤٢٥. (٢) (النشر) جا، ص ٤٢٤. (٣) (النشر) جا، ص ٤٣١، ٤٣٢.

(٤) (النشر) جا، ص ٤٤٠. (٥) (النشر) جا، ص ٤٣٤.

٦- اختلف عن حمزة في الأخذ بمذهب الأخفش عند الوقف على المهموز إذا كان مضمومًا بعد كسر، نحو ﴿سَفَرْتُكَ﴾، أو مكسورًا بعد ضم، نحو ﴿اللَّوْؤُكُ﴾. وقد ردَّ هذا المذهب كثيرًا من القراء، منهم أبو الحسن طاهر بن غلبون شيخ الداني، لذلك كان الأولى والراجح في الأداء عدم الأخذ به في رواية خلف. ولكن يجوز الأخذ به في رواية خلاد بشرط أن يكون الهمز لام الفعل، نحو ﴿سَفَرْتُكَ﴾. فلا يجوز في نحو ﴿سَلَّطْتُ﴾، لأن الهمز فيه عين الفعل، ولا يجوز إبداله من نحو المنفصل نحو ﴿يُرْفَعُ إِبْرَاهِيمَ﴾، أو نحو ﴿يَشَاءُ إِلِيَّ﴾. كذا حققه صاحب النشر وقال: «إنه رآه كذلك في كتاب معاني القرآن للأخفش». ويشترط أيضًا موافقة الرسم فلا يجوز في نحو ﴿مَسْتَهْزِءُونَ﴾ إبداله بـاء محضه، لأنه في الرسم بالواو. وهو اختيار الداني<sup>(١)</sup>.

٧- ورد الخلاف عن حمزة في الوقف على نحو ﴿وَرِيَاءُ﴾ بمرهم، وكذلك ﴿تَوَوَّى﴾ بالأحزاب، ﴿تَوَوَّى﴾ بالمعارج (وَرَوَيْكَ وَوَرَوَيْتَا وَوَرَوَيْتَا)، ورجح أبو الحسن الإبدال والإدغام فهو الراجح في الأداء من رواية خلف، فقرأ هكذا: (رِيَا - تَوِيه - تَوِي رِيَا - الرِيَا - رِيَا) ورجح غيره الإبدال وقفاً فهو الراجح من رواية خلاد (رِيَا - تَوَوِيه - تَوَوِي - رُوِيَا - رُوِيَا - الرُوِيَا)<sup>(٢)</sup>.

٨- ورد الخلاف أيضًا في زيادة تمكين الألف إذا كان بعدها همزة متطرفة في الوقف في نحو ﴿السَّمَاءُ / جَاءَ﴾ لدى هشام وحمزة، فإنه يلزم إبدال الهمزة ألفًا، ثم تحذف إحدى الألفين، فيجوز إذن المد أو القصر، ويجوز التوسط أيضًا. ووردَ الخلافُ في الوقف عن حمزة على نحو ﴿ابْتِئَاكُمْ / نَسَاءُكُمْ﴾ ونحوه فيما توسط فيه الهمز، فيجوز فيه أيضًا المد والقصر. والراجح القصر عند الحذف للهمزة في نحو السماء وجاء، والمد عند تغيير الهمزة بالتسهيل ونحوه<sup>(٣)</sup>. وهذا هو الذي حققه صاحب النشر، إلا أن الداني في (التيسير) رجح المد عند حذف الهمز أيضًا في الوقف على نحو السماء والوجهان جيدان، المد أو القصر.

- (١) (النشر) ج١، ص ٤٤٤ - ٤٤٥، لما يؤخذ في مستهزؤون ونحوه بالتسهيل أو الحذف فقط دون الإبدال بـاء. وانظر أيضا فريدة الدهر ج١، ص ٣٦٧.
- (٢) (تخريج التيسير) - ص ٦١، ط. دار الكتب العلمية.
- (٣) (النشر) ج١، ص ٢٥٦ - (التيسير) ص ٣٨.

٩- ذهب إلى التخفيف الرسمي أبو الفتح فارس وغيره، وانتصر له أبو عمرو الداني في جامعه. إلا أن أبا الحسن بن غلبون شيخ الداني قد ضعفه وردّه. كذلك رده جمهور أهل الأداء من المشاركة والمغاربة على ما جاء في النشر، ولم ينقلوا التخفيف الرسمي ولم يشيروا إليه. لذلك فإننا نأخذ بجواز التخفيف الرسمي لخلاد دون خلف، وكذلك في رواية هشام؛ لأن طريقيهما في التيسير من قراءة الداني على أبي الفتح. ولا نأخذ به في رواية خلف. كيف وقد ردّه أبو الحسن طاهر بن غلبون الذي روى الداني رواية خلف من قراءته عليه<sup>(١)</sup>. وقد حصر العلماء الكلمات التي يجوز الوقوف عليها بالواو ووقعت الهمزة فيها بعد الألف، فيجوز الوقوف عليها عملاً بهذا المذهب، وهي ﴿جَزَأُ الظلمين﴾، و﴿إِنَّمَا جَزَأُ﴾ (الأولان بالمائة) ﴿فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ بالأنعام، ﴿مَا نَشَأُ﴾ في هود، ﴿فَقَالَ الضعفاءُ﴾ في إبراهيم، ﴿شَقَقْنَا﴾ بالروم، ﴿لَهُوَ الْبِئْسَاءُ﴾ بالصفات، ﴿فِيَقُولُ الضعفاءُ﴾، و﴿وَمَا دَعَا﴾ بغافر، ﴿أَمْ لَكُمْ شُرَكَاءُ﴾، و﴿وَجَزَأُوا سَيِّئَةً﴾ بالشورى، ﴿بَلَاءُ﴾ مبین، بالدخان، ﴿وَذَلِكَ جَزَأُ الظلمين﴾ بالحشر، ﴿إِنَّا بَرَأْنَا﴾ بالمتحنة. واختلف في ﴿جَزَاءُ الحسنی﴾ بالكهف بالنسبة لهشام، وكذلك ﴿جَزَاءٌ مِنْ تَزْمِي﴾ بظه، و﴿جَزَاءُ المسدين﴾ بالزمر لحمزة وهشام، وهذه مرسومة في أغلب المصاحف بلا واو، واختلفوا في ﴿أَنْبِئُوا﴾ في الأنعام والشعراء و﴿عَلَّمُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ بالشعراء و﴿وَالْعَلَمَاءُ﴾ بفاطر، وهذه مرسومة في أغلب المصاحف بالواو.

أما الكلمات التي رُسمت همزتها بالواو ولم تقع بعد ألف؛ فهي ﴿يَبْدُوا﴾ حيث وقع، و﴿تَفْتُوا﴾ بيوسف، و﴿يَتَفِيؤُا﴾ بالنحل، و﴿أَتَوْكُوا﴾ و﴿لَا تَطْمُوا﴾ بظه، و﴿وَيَذَرُوا﴾ بالنور، و﴿يَغْتَابُوا﴾ بالفرقان، و﴿فَقَالَ الْمَلَأُوا﴾ أول موضع بالمؤمنون، و﴿يَسَابِيهَا الْمَلَأُوا﴾ الثلاثة بالنمل، و﴿أَوْ مِنْ يَنْشُرُوا﴾ بالزخرف، و﴿تَبَيُّوا﴾ إبراهيم والتخاين. واختلفت المصاحف في ﴿تَبَيُّوا﴾ الخصم، و﴿نَبِيًّا عَظِيمًا﴾ في ص، وكذلك ﴿يَنْبِئُوا﴾ في القيامة، والأغلب كتابتها بالواو.

أما الكلمات التي كتبت بالياء وقبلها ألف، فيجوز الوقوف عليها بالياء، وهي ﴿تَلْقَاهِ﴾ بيونس، و﴿وَأَيُّهَا ذِي الْقُرْبَى﴾ بالنحل، و﴿وَمَنْ لَنَاهِ اللَّيْلُ فَسَبِّحْ﴾ بظه، و﴿مَنْ وَابَّ﴾ بحجاب بالشورى، واختلفوا في ﴿بِلِقَائِي رَبِّهِمْ﴾ و﴿لِقَائِي الْآخِرَةِ﴾ في الروم والأغلب كتابتها

(١) (النشر) ج١، ص ٤١٣.

بالياء . كما صورت الهمزة ياء في ﴿من نبأ المرسلين﴾ بالأنعام<sup>(١)</sup> . ولقد فصلنا في ذلك، لأن القراءة سنة متبعة وليس معنى أن كل كلمة صُوِّرت همزتها بالواو أو الياء يوقف عليها بالواو أو الياء الخالصتين، فلا يصح الوقف على ﴿نساؤكم﴾ بالواو، أو على ﴿خائفين﴾ بالياء . ولكن يوقف بالتسهيل عليهما . فلا بد أن يقيد الوقف الرسمي بما صح نقله وثبتت تلاوته . والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

- (١) لذا فالراجح الوقف على نحو ﴿فَعَلَمْنَا﴾ لخلاص بائني عشرة وجهًا هي خمسة الإبدال وثلاثة الوقف على الواو بالسكون وثلاثة الإشمام ووجه الروم مع القصر، ويختص خلف بالخمسة الأولى على أوجه القياسى دون الرسمي . ويوقف على نحو ﴿وا ينأى﴾ لخلاص بتسعة أوجه، خمسة الإبدال، وثلاثة بسكون الواو، ووجه الروم، ويختص خلف بخمسة الإبدال . ويوقف على نحو ﴿انوكوا﴾ بوجهى الإبدال والتسهيل بالروم لخلف ويزاد لخلاص ثلاثة الوقف بالواو (السكون، الروم، الإشمام) . ويوقف على نحو ﴿من نبأى﴾ لخلف، وخلاص بوجهى الإبدال والتسهيل بالروم ويزاد لخلاص الوقف بالياء مع السكون والروم . والله أعلم .
- (٢) وكلنا يجوز الأخذ لهشام في الهمز المتطرف بأوجه الوقف الرسمي وأوجه الأخصش لأن رواية هشام من طريق أبى الفتح فارس .

## «فصل»

## في الإدغام الصغير، وفيه مسائل

١- ذكر الداني في التيسير الخلاف عن ابن ذكوان في إدغام دال قد في الزاي من ﴿ولقد زيناه﴾، وتبعه الشاطبي في ذكر الخلاف فيه، إلا أن الداني في التيسير قد صرح بذكر قراءته من طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالإظهار، وبه قرأ على عبد العزيز الفارسي، وهو طريقه في التيسير، ونص في المفردات على قراءته على الفارسي بالإظهار، فالأولى الأخذ له بالإظهار في ﴿ولقد زيناه﴾، لأن الإدغام طريق الصوري وطريق ابن الأخرم عن الأخفش وقراءة الداني على أبي الفتح وأبي الحسن، وليست من طريق التيسير عن ابن ذكوان<sup>(١)</sup>.

٢- انفرد الشاطبي في ذكر الخلاف في إدغام ﴿وجبت جنوبها﴾ لابن ذكوان، قال المحقق في النشر: (ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق). ونقل عن أبي شامة قوله: (إن الداني ذكر الإدغام فيه في غير التيسير من قراءته على أبي الفتح). وليس ذلك طريق التيسير، لذا أشار الشاطبي - رحمه الله - إلى ضعفه بقوله:

☆☆ وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا☆☆

فالأولى إظهار ﴿وجبت جنوبها﴾ لابن ذكوان من طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

٣- ذكر في التيسير الخلاف في إدغام ﴿بيل طبع﴾ عن خلاد «بالنساء»، وتبعه الشاطبي بقوله: (وبيل في النساء خلادهم بخلافه) ولكن نص المحقق في النشر على أن الداني قرأ على أبي الفتح فيه بالإدغام. ونص الداني نفسه في المفردات عليه وقال فيه وفي التيسير: (وبه أخذ)، أي وبالإدغام أخذ. فتبين أن الإدغام طريق التيسير الذي ينبغي أن يؤخذ به منه. أما الإظهار فقد قرأ به الداني على أبي الحسن عن أبي القاسم بن نصر بن أبي الهيثم عن خلاد، وليس ذلك طريق التيسير، لذا ينبغي الأخذ لخلاد فيه بالإدغام<sup>(٣)</sup>.

٤- استثنى هشام إدغام ﴿هل نستوى﴾ بالرعء، ونص الداني على إظهاره في التيسير والمفردات، إلا أن الداني ذكر في جامع البيان قوله: (وحكى لي أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين بالإدغام كظاثره في سائر القرآن)، وقال: (وكذا نص عليه الحلواني)، قاله المحقق

(١) (النشر) ج٢، ص٣، (المفردات) ص١٨٣، و(التيسير) ص٤٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص٧، و(التيسير) ص٤٣، و(المفردات) ص٣٤٤، ٣٤٥.

في النشر. وهو يقتضى صحة الوجهين، لذلك فإننا نأخذ لهشام فيه بالوجهين: (الإظهار والإدغام) من طريق التيسير. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٥- ذكر الداني في التيسير وجهين في إدغام ﴿ومن لم يتب هاولئك﴾ في الحجرات عن خلاد على سبيل التخيير، وقال إن شيخة أبا الفتح قد خير فيه. وبالإظهار والإدغام نأخذ عملاً بالوجهين<sup>(٢)</sup>.

٦- ﴿يعذب من يشاء﴾ [آخر البقرة]: نص الداني في التيسير على إدغامه عن ابن كثير بالخلاف، وتبعه الشاطبي بقوله: (فَقُلْ يُعَذِّبُ دَنَا بِاخْتَلَفِ)، قال المحقق: (والذى تقتضيه طريقيهما؛ أى «البنى وقنبل عن ابن كثير» هو الإظهار؛ لأن الداني نص على الإظهار في جامع البيان من رواية ابن مجاهد عن قنبل ومن رواية النقاش عن أبى ربيعة)، وهذان هما طريقا التيسير عن قنبل والبنى. وإن كان الخلاف مذكوراً في التيسير والشاطبية وفي المفردات، إلا أن طريق التيسير يقتضى الإظهار فيه للبنى وقنبل، وبذلك نأخذ<sup>(٣)</sup>.

٧- نص الداني في التيسير على الخلاف في إدغام ﴿أوجب معناه﴾ لكل من البنزى وقالون وخلاد. وتبعه الشاطبي بقوله: (وَفِي أَزْكَبْ هُدَى بَرِّ قَرِيْبٍ بِخُلْفِهِمْ)، وفيه نظراً؛ لأن الإظهار مروى للبنى عن النقاش من جميع طرقه. كما أن الداني قرأ على أبى الفتح في رواية قالون بالإظهار. أما خلاد فقد قرأ له الداني على أبى الفتح بالإدغام - وإن كان قد اختار الإظهار في المفردات فليس هو طريقه في رواية خلاد، فينبغى الأخذ بالإظهار لقالون والبنى، والأخذ بالإدغام لخلاد من طريق التيسير<sup>(٤)</sup>.

وينبغى أن ننبه على أن المحقق في تحبير التيسير ذكر أن الإدغام طريق النقاش عن البنزى، إلا أن الصحيح هو الإظهار من جميع طرق النقاش، كما نص عليه في «النشر»، وكما جاء عن الداني في «المفردات»، أنه قرأ بالإظهار على الفارسي عن النقاش عن أبى ربيعة. والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

٨- ذكر الداني في التيسير الخلاف عن قالون في إدغام ﴿يلهث ذلك﴾ أو إظهاره، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَقَالُونَ فَوُخْلَفِ). ولكن طرق رواية الداني في التيسير عن أبى الفتح تقتضى الإظهار<sup>(٦)</sup>، إذ به قرأ الداني على أبى الفتح من قراءته على عبد الباقي. أما الإدغام:

(١) (النشر) ج٢، ص ٨ - (فتح القدير) للشیخ عامر عثمان، ص ٩٧.

(٢) (التيسير) ص ٤٤ - (النشر) ج٢، ص ٩. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٠ - البدور الزاهرة، ط. الأزهر، ص ٧٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١١، ١٢ (المفردات) ص ١٠٠. (٥) (التحبير) ص ٦٥ - (النشر) ج٢، ص ١١.

(٦) (التيسير) ص ٤٤ - (النشر) ج٢، ص ١٤.

قرأ به أبو الفتح عن السامري، وإسناده لا يكون إلا من طريق الحلواني لا من طريق أبي نشيط التي في التيسير. فعلى ذلك يكون لقولن الإظهار فيه كورش من طريق التيسير. ٩- قد أطلق الخلاف عن دورى أبي عمرو في إدغام الراء المجزومة في اللام، نحو: ﴿هَافَغُفْرَ لِفَا﴾، وبالإدغام قرأ الداني على الفارسي من طريق أبي طاهر، وهو طريق التيسير، وبه نأخذ<sup>(١)</sup>.

١٠- ﴿يس والقوان﴾، و﴿ون والقلم﴾؛ لم يختلف عن ورش من طريق الشاطبية في إدغام نون، ﴿يس والقوان﴾. وإنما جرى خلاف في ﴿ون والقلم﴾. وعبرة التيسير تشير إلى الإظهار وبه نص الداني أن عليه عامة أهل الأداء من المصريين عن ورش. ورواية الداني لورش من طريق قراءته على المصريين، لذلك نأخذ لورش بالإظهار للنون في ﴿ون والقلم﴾. والله أعلم<sup>(٢)</sup>. ١١- ﴿هلم نطقكم﴾. ورد فيه وجهان إدغام القاف في الكاف مع ظهور صفة الاستعلاء أو الإدغام الكامل وجعلها كافاً خالصة من غير إظهار هذه الصفة. قال المحقق في النشر، وهو قول أبي عمرو الداني في جامعه وقال، (إن الإدغام الخالص أصح وأوجه قياساً)، لذلك نأخذ بالإدغام الكامل وجهاً راجحاً في الأداء<sup>(٣)</sup>. ولا يوجد نص في الشاطبية أو التيسير بالخلاف فيه.

١٢- ورد وجهان عن ورش في ﴿ماليه هلك﴾، وكذلك عن باقى رواة القراء العشرة. الإدغام أو السكت على هاء (ماليه) سكتة لطيفة. وكلاهما صحيح عن الجميع، إلا أن من روى النقل لورش في ﴿كتابه إني﴾ لزمه الإدغام في ﴿ماليه هلك﴾. وقد مرّ بك أن هذا الوجه ضعيف لا ينبغي أن يقرأ لورش به. فتعين أن يؤخذ لورش بوجه واحد، وهو السكت على الهاء مع الإظهار، لأن عدم النقل في ﴿كتابه إني﴾ هو الأصح عنه. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

١٣- قرأ أبو جعفر بإخفاء النون عند الغين والحاء، واستثنى له أهل الأداء ثلاثة مواضع أخذوا له فيها بالإظهار، وهى ﴿فسينفضون﴾ [بالإسراء]، ﴿ون يكن غدياً﴾ [بالنساء]، ﴿والمنخفة﴾ [بالمائدة]. لكن صاحب النشر ذكر أن ابن سوار روى الإخفاء في موضع المائدة ﴿والمنخفة﴾ والإظهار في الحرفين الآخرين. فدل ذلك على أن الراجح في رواية ابن جهمز هو إخفاء النون عند الحاء في حرف المائدة فقط دون حرفي النساء والإسراء لأن روايته من طريق كتاب ابن سوار من طريق التحبير. وبذلك نأخذ<sup>(٥)</sup>.

- (١) (النشر) ج٢، ص ١٣. (٢) (النشر) ج٢، ص ١٨ - (التيسير) ص ١٨٣.  
 (٣) (النشر) ج٢، ص ٢٠. (٤) (النشر) ج٢، ص ٤٠٩ - (التيسير) ص ٩٦.  
 (٥) (النشر) ج٢، ص ٢٢ - وفردة الدهر ج٢، ص ٤٧٠.

## «فصل»

### في الفتح والإمالة وفيه مسائل

أولاً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن قالون:

١- حرف الهاء وحرف الياء من ﴿كهيصص﴾ فيه الخلاف، بناء على ما أطلقه صاحب التيسير فيه من تقليهما بين بين، قال المحقق في النشر بعد ذكر الفتح: (وبه قرأ الدائي لقالون على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءة على عبد الباقي بن الحسين، يعني من طريق أبي نسيط، وهو طريق التيسير ولم يذكره فيه، وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريقه). أما التقليل فمن طريق الدائي عن الحلواني عن قالون، وليست في التيسير، فينبغي أن يؤخذ بالفتح لقالون في الهاء والياء كذلك، لأن من فتح الهاء فتح الياء عن نافع. أما ورش فلم يختلف عنه من طريق التيسير في تقليهما كما سيأتي<sup>(١)</sup>.

٢- تقليل (التوراة)، ورد في الشاطبية تقليل التوراة بخلف عن قالون بقوله: (وَبِالْحَلْفِ بَلَاءً) بناء على ما ذكره الدائي في التيسير أنه قرأ فيه بالحلف عن أبي الفتح. وقد ذكر المحقق في النشر أن تقليل (التوراة) قرأ به الدائي على أبي الفتح، ولكن من قراءته على السامري يعني من طريق الحلواني. أما الفتح فقرأ به على عبد الباقي من طريق أبي نسيط، وهي الطريق المسندة في التيسير. ثم قال صاحب النشر: (وذكر غيره فيه خروج عن طريقه)، وهو صريح في أن الراجح بل الأولى في الأداء الفتح لقالون في (التوراة) في كل القرآن من طريق التيسير والشاطبية. ولا يؤخذ بسواه عند التحقيق. والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

٣- ليس من طريق الشاطبية عن قالون في (هار) بالتوبة سوى الإمالة، وإنما نهبنا عليه؛ لأن الخلاف في الشاطبية أتى عن ابن ذكوان، وسيأتي تحقيقه.

ثانياً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن ورش:

١- ما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية وليس آخره راء مثل (هدى - أتى - أعمى - موسى)، فالذي في التيسر تقليله بين بين، ولم يذكر فيه الدائي خلافاً، وسوى بينه وبين الرائي نحو (اشترى). وبالتقليل قرأ الدائي على شيخه خلف بن خاقان. وإنما قرأ الدائي فيه

(٢) (التيسير) ص ٨٦ (النشر) ج ٢، ص ٦١.

(١) (النشر) ج ٢، ص ٦٧.



بافتح على أبي الحسن؛ لذلك فالراجح والأولى في الأداء تقليل ذوات الياء كلها وجهاً واحداً عن ورش لا فرق بين الرائي وغيره، لأن ذلك طريق التيسير.  
وإذا كان الوجهان المذكورين في جامع البيان والشاطبية - فإن الرجوع للأصل هو الراجح والأولى في الأداء<sup>(١)</sup>.

٢- ورد أيضاً الخلاف عن ورش في تقليل رءوس الآيات المختومة بضمير المؤنثة الغائبة؛ نحو: (ضحاهها وجلالها وبنائها وسواها) في النازعات والشمس. والذي صرح به في التيسير هو الفتح، ولم يذكر في الشاطبية سوى الفتح فيه، وتتبعه في النشر، فذكر أن الداني عوّل على الفتح مع أن اعتماده في التيسير على قراءته على أبي القاسم الخاقاني، وهي بالتقليل؛ لذلك فإن الفتح في هذا الفصل خروج عن طريق التيسير لأنها قراءة الداني على أبي الحسن؛ إذا نأخذ لورش فيه بالتقليل وجهاً راجحاً في الأداء؛ لأنه الأصح رواية من طريق التيسير<sup>(٢)</sup>؛ لذا يؤخذ لورش من طريق التيسير بتقليل رءوس الآيات الإحدى عشر سواء ما ختم بياء أو بها ألف (للمؤنثة الغائبة).

٣- عبارة التيسير تقتضى الإمالة في الهاء والياء من ﴿كهيص﴾ لنافع. والصحيح أنه ليس لورش فيها سوى التقليل وليس لقالون سوى الفتح كما تقدم.

٤- ورد الخلاف عن ورش في تقليل ﴿أراكم﴾ بالأنفال؛ قال الشاطبي - رحمه الله، (وَفِي أَرَاكُمُ وَذَوَاتِ الْيَاءِ لَهُ الْخَلْفُ جَمَلًا). والراجح في الأداء التقليل عن ورش في ﴿أراكم﴾؛ وذوات الياء أيضاً لأنها قراءة الداني على الخاقاني، وهي طريق التيسير. قال في التمهيد عن تقليل أراكم؛ وهو الصواب. وقال في جامع البيان؛ وهو القياس. أما الفتح فيه، فمن قراءة الداني على أبي الفتح، وليست طريق التيسير<sup>(٣)</sup>.

٥- عبارة التيسير قد يؤخذ منها الفتح في (هداي ومثواي ومحياي) لورش؛ لأنه ذكر إمالتها عن الدورى عن الكسائي ولم يذكر معه ورشاً، وليس لورش فيه إلا التقليل، كما صرح بذلك الداني في سائر كتبه. وقد ذكرنا أن الخلاف في ذوات الياء لا يؤخذ به من طرق التيسير، فليس له فيها إلا التقليل من طريقه وجهاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٠.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٤٨ - (فتح القدير) للشيخ عامر السيد عثمان ص ٤٩.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٤١ - ٤٢. (٤) (النشر) ج٢، ص ٥٠.

٦- روى الداني في التيسير أيضاً الخلاف عن ورش في ﴿الجار / جبارين﴾، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَهَذَا عِنْدَهُ بِاخْتِلَافٍ)، والمتبع لعبارة التيسير يجد أن الداني بعد ذكر الخلاف فيه قال، (إنه قرأ على ابن خاقان بالتقليل). وهو طريق التيسير كما علمت؛ لذلك فالراجح فيهما التقليل عن ورش<sup>(١)</sup>.

٧- مما يجب ملاحظته أن حرف ﴿نأى﴾ في موضعه بالإسراء وفصلت ليس لورش في نونه تقليل، وإنما تقليله للهمزة والألف بعدها وإنما ذكرته لأن بعض عبارات المشايخ تشير إلى تقليل حرفي نأى لورش، وربما فهم تقليل النون والهمزة، وإنما المراد تقليل الهمزة والألف بعدها. والله أعلم.

### ثالثاً: ما ورد في الإمامة من الخلاف عن أبي عمرو من الروايتين:

١- ورد عن أبي عمرو الخلاف في الوقف على ﴿تقرأ﴾ بالمؤمنون، فهي بالتونين عند أبي عمرو، فإذا وقف أبدلها ألفاً. وأوهمت عبارة الداني في التيسير الإمامة فيه، إذ قال: (وهم على أصولهم في الراء)، قال المحقق في النشر: (ويحتمل في ترا وجهان، أحدهما، أن يكون الألف بدلاً من التونين مثل ﴿ذكوا﴾. ﴿سترا﴾ فلا يجوز إمالتها. وظاهر كلام الشاطبي أنها للإحقاق. ثم قال: (ونصوص أكثر أئمتنا تقتضى فتحها لأبي عمرو) قلت: وهو الأرجح أى الفتح، لأن كلام الداني في التيسير يقتضى أنها بدل من التونين؛ لذلك نأخذ لأبي عمرو بالفتح في ﴿تقرأ﴾ وفقاً<sup>(٢)</sup>.

٢- اختلف عن أبي عمرو في ﴿ببشراي﴾ بيوسف، فذكر الشاطبي فيه ثلاثة أوجه: الفتح، والتقليل، والإمالة، ورجح الفتح، إذ ليس في التيسير غيره؛ إذ قال الداني فيه: (وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو). وقال في النشر: (الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله). ورجح في غيث النفع الفتح، وقال: (فهذا كما تراه بلغ الغاية في القوة من جهة النقل، وإن كان لا يقتضيه أصله). ولما كان المعول في إسناد الرواية على النقل والمشافهة دون القياس، فإن الراجح في الأداء في ﴿ببشراي﴾ هو الفتح<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص٥٦، ٥٨.

(٢) (التيسير) ص١٥٩ - (النشر) ج٢، ص٨٠.

(٣) (التيسير) ص١٢٨ - (النشر) ج٢، ص٤٠. قال الشاطبي - رحمه الله -، (وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَنخُلٌ ٣. انظر أيضاً غيث النفع بهامش شرح ابن القاصح ص٢٥٦، ط. الحلبي).

## رابعاً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن الدورى عن أبى عمرو:

١- ورد الخلاف عن أبى عمرو في ﴿الناس﴾ المجرور، وظاهر الشاطبية أن الخلاف من الروائتين، كما يفهم من قوله: (وَخَلَّفَهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْءِ حُصْلاً)، ولكن الذى ذكره الداني في سند قراءته لأبى عمر حفص الدورى عن أبى عمرو أنها من قراءته على الفارسى عن أبى طاهر، وقد صرح في التيسير أنه قرأ من هذا الطريق بإمالة ﴿الناس﴾ المجرور، وكذلك نص عليه في المفردات. فلا يصح فيه للدورى عن أبى عمرو إلا الإمالة، ولا يصح للسوسى فيه إلا الفتح، كما هو واضح من أسانيده في التيسير، وكما ذكره في المفردات من إخلص الفتح لغير من ذكره عن أبى طاهر وغيره<sup>(١)</sup>.

٢- قطع في التيسير بتقليل ﴿يا ويلتى﴾، و﴿يا حسرتى﴾، و﴿انى﴾ الاستفهامية للدورى عن أبى عمرو. وقطع بالفتح في ﴿يا اسفى﴾، وذكر أن ذلك من طريق أهل العراق. وقد ذكر التقليل فيه الشاطبى، وهو خروج عن طريقه، فالراجع في الأداء فيه هو الفتح، إذ نص الداني عليه أيضاً في المفردات واختاره<sup>(٢)</sup>.

## خامساً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن السوسى عن أبى عمرو:

١- فَتَحَ الرَّاءَ مِنْ حَرْفِي ﴿وَأَي﴾ الْوَاقِعِ قَبْلَ مَتَحْرِكِ أَبُو عَمْرٍو مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ كَمَا أَمَالَ الْهَمْزَةَ. وهذا هو الأولى والراجح في الأداء والذى لا يصح غيره عن السوسى، أى فتح الراء وإمالة الهمزة من نحو ﴿وَأَي كَوَكْبَا﴾. وأما ما ذكره الداني في التيسير في قوله: (إِنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي شَعِيبٍ مِثْلَ حَمْزَةٍ)، يعنى إمالة الراء والهمزة معاً، فهو من طريق أبى بكر القرشى وليست طريق التيسير. وقد صرح الداني في جامع البيان بأنه قرأ على أبى الفتح في رواية السوسى من غير طريق أبى عمران موسى بن جرير فيما استقبله ساكن وفيما لم يستقبله ساكن بإمالة الراء والهمزة. ومعلوم أن طريق التيسير هى طريق أبى عمران موسى بن جرير، وفيه فتح الراء وإمالة الهمزة. وقال المحقق في النشر: إن الشاطبى خالف سائر الناس بإطلاق الخلاف في إمالة الراء، إذ قال: (وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَى بِخُلْفٍ). فالصحيح عن السوسى فتح الراء وإمالة الهمزة في ﴿وَأَي﴾ الْوَاقِعِ قَبْلَ مَتَحْرِكِ، وهو كذلك عن الدورى عن أبى عمرو بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٢ - (فتح القدير) للشيخ عامر ص ١٢٠ - المفردات ص ١٢٨.

(٢) (التيسير) ص ٤٨ - (النشر) ج٢، ص ٥٤ - (فتح القدير) ص ٧٢، ١٢٠ و(المفردات) ص ١٣١.

(٣) (التيسير) ص ١٠٤ - (النشر) ج٢، ص ٤٥، ٤٦، ٤٧.

٢- ذكر الشاطبي أيضًا وجهان في إمالة فتحة الراء والهمزة من ﴿واي﴾ الواقعة قبل ساكن، نحو ﴿وورء المجرمون﴾، وذلك عن السوسى فقال:

(وَقَبِلَ السُّكُونِ الرَّأْمِلُ فِي صَفَاءِ يَدٍ بِخُلْفٍ وَقُلِّ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صِلًا)

ولا يصح فيه من طريق التيسير سوى الفتح للراء والهمزة معًا، لأن طريق الداني في رواية السوسى هو عن أبى عمران موسى بن جرير وليس فيه إلا فتح الراء والهمزة في ﴿واي﴾ الواقع قبل الساكن، وذكر الداني في مفرداته أن رواية الفتح في الراء والهمزة من ﴿واي﴾ الواقع قبل ساكن اختيار موسى بن جرير من نفسه، فهو صحيح من جهة الرواية عنه إلا أن الإمالة فيهما عن غيره في رواية السوسى وذكُرْها في التيسير خروج عن طريقه<sup>(١)</sup>.

٣- ذكر الشاطبي الخلاف في إمالة الألف من ﴿فأى﴾ في الإسرائ وفصلت عن السوسى، فقال: «نأى شرع يمن باختلاف»، وقد تبع في ذلك عبارة الداني في التيسير، إذ قال بعد ذكر من أمال الألف: «وقد روى عن أبى شعيب مثله». وليس عليه الجمهور. فقد قال المحقق في النشر:

«وقد أجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم خلافًا. إنما هو انفراد لفارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسى، لذا لم يعول عليه في المفردات ولم يذكره... لذلك نأخذ للسوسى في نأى بالفتح وجهًا واحدًا في المواضع<sup>(٢)</sup>».

٤- أشار الشاطبي إلى الخلاف في إمالة الراء وصلًا عن السوسى من نحو ﴿نوى الله﴾، و﴿القوى لله﴾، ومثله مما تجوز الإمالة فيه للوصل، فقال: «وذو الراء فيه الخلف في الوصل يجتلى»، قال في التيسير: «على أن أبى شعيب قد روى عن اليزيدى إمالة الراء مع الساكن في الوصل، نحو ﴿نوى الله﴾ - ﴿يوى للذين﴾، وبذلك قرأت في مذهبه وبه أخذ»، وقال في النشر: «وهى قراءة الداني على أبى الفتح عن أصحاب ابن جرير وهى طريق التيسير». لذلك فالأولى الأخذ له بالإمالة في الوصل وجهًا واحدًا في مثل هذه المواضع<sup>(٣)</sup>.

٥- إمالة الياء من ﴿مهيصن﴾ للسوسى ليست طريق التيسير، وإن كان الشاطبي قد ذكر الخلاف فيه، قال في النشر: «وهو معذور في ذلك، فإن الداني أسند رواية أبى شعيب

(١) (النشر) ج٢، ص٤٦ - (المفردات) ص١٦٨.

(٢) (التيسير) ص١٤١ - (النشر) ج٢، ص٤٤، ٤٥.

(٣) (التيسير) ص٥٣ - (النشر) ج٢، ص٤٧.

السوسى فى التيسير من قراءته على أبى الفتح. ثم ذكر أنه قرأ عليه بالإمالة، ولم يبين من أى طريق قرأ عليه بذلك لأبى شعيب، وكان يتعين عليه أن يبين كما بينه فى جامع البيان فقال: وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران النحوى. وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبى الفتح من رواية أبى شعيب من طريق أبى عمران عن اليزيدى»، ثم قال: «فلم يعلم إمالة الياء وردت عن السوسى من غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك فى طريق التيسير ولا الشاطبية»<sup>(١)</sup>. لذلك لا يؤخذ للسوسى فيه إلا بفتح الياء. أما إمالة الهاء فهى لأبى عمرو من الروايتين.

### سادساً: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن ابن ذكوان؛

١- إمالة ﴿ما ادونك و ادونكم﴾ حيث وقع؛ والفتح طريق النقاش عن الأخفش زهى رواية الدانى من قراءته على الفارسى. وعبرة التيسير تفيد ذلك. وقول الشاطبى: (وبالخلف مُثلاً) إنما هو من غير طريق التيسير؛ فالراجح فيه هو الفتح لابن ذكوان، لأنه طريق التيسير. وقد نص عليه فى المفردات<sup>(٢)</sup>.

٢- إمالة ﴿واى﴾ (إذا اتصل به ضمير)؛ وهو فى ثلاث كلمات ﴿واك - واه - واه﴾ فقطع الدانى فى التيسير لابن ذكوان بالفتح وعزاه للنقاش عن الأخفش، وقال إنه قرأ بذلك على الفارسى وأبى الفتح، كذلك نص على الفتح فى المفردات من طريق النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير، وبه نأخذ، إذ هو الراجح فى الأداء. وما ذكره الشاطبى من الخلاف فيه فليس طريقه. وقد نقل صاحب النشر أن الفتح فيه عن أبى العز للأخفش من جميع طرقه. إلا أنه ذكر قبل ذلك أن إمالة الراء والمهمزة فى هذا الفصل رواها صاحب التيسير، والصحيح أن صاحب التيسير قد ذكر فيه الفتح، ولعله سهو من النساخ. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

٣- إمالة ﴿زاد﴾؛ روى عن ابن ذكوان الإمالة فى ﴿وزادهم الله مرضاً﴾ الموضع الأول من البقرة بلا خلاف. وروى الخلاف عنه فيما عدا ذلك - قال الشاطبى: «وزادهم الأولى وفى الغير خلفه، وذكر فى التيسير أن طريق الأخفش من غير رواية ابن الأخرم فيه الإمالة فى ﴿زاد﴾ فى كل القرآن. وليس لابن الأخرم إمالة - إلا فى الموضع الأول من البقرة، وليس هو

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٩ - (التيسير) ص ١٤٧ - (غيث النفع) ص ٢٤٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٤١، و(التيسير) ص ١٢١، و(المفردات) ص ١٨٥، و(فتح القدير) ص ١١١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٤٦، و(التيسير) ص ١٠٣، و(المفردات) ص ١٨٦، و(فريد الدهر، ج١، ص ٢٨٦).

طريق التيسير. إنما طريق التيسير فيه عن النقاش عن الأخفش. وقد ذكر فيه الداني الإمالة في المفردات. فتعين له الإمالة في ﴿وزاد﴾ من طريق التيسير في كل القرآن بما في ذلك موضع البقرة وغيره<sup>(١)</sup>.

٤- إمالة ﴿حمامك والحمارك﴾: والمذكور في التيسير هو الإمالة. ولم يقرأ الداني بالفتح فيهما إلا من طريق ابن الأخرم بقراءته على أبي الحسن، وليست طريق التيسير. كذلك نص في المفردات أنه قرأ بالإمالة على الفارسي، وهي طريق التيسير عن النقاش عن الأخفش، وذكر أن الأخفش نص على الإمالة في كتابه الخاص بالإمالة، فالراجع في الأداء الإمالة في الحرفين بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

٥- إمالة ﴿جوف هار﴾: بالتوبة، صرح الداني في التيسير أن النقاش قرأ فيه بالفتح عن الأخفش، وهو طريق التيسير الذي قرأ به الداني على الفارسي ولم يذكر فيه خلافاً<sup>(٣)</sup>. وذكر الخلاف الشاطبي بقوله: «وهار روى مرو بخلف»، فالراجع في الأداء الفتح فيه لأنه طريق التيسير.

٦- إمالة ﴿الحواب﴾: صرح الداني في التيسير بقراءته على الفارسي عن النقاش بإمالة المحراب حيث وقع منصوباً أو مجروراً، وكذا فتح المنصوب، وهو موضعان، (موضع في آل عمران، وموضع آخر في ص) من طريق ابن الأخرم، أما المجرور فلا خلاف في إمالته، ولكن الذي صرح به في المفردات والتيسير أنه قرأ بالإمالة في المحراب حيث وقع عن الفارسي، وهو طريق التيسير. فأتخذ له بالإمالة فيه حيث وقع منصوباً أو مجروراً وجهاً راجحاً في الأداء<sup>(٤)</sup>.

٧- إمالة ﴿عمران والإكروم وإكراهين﴾، قال في النشر: «وذكر الإمالة في التيسير من قراءته على أبي الفتح ولكنه منقطع بالنسبة للتيسير فإنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش، وإنما قرأ عليه بطريق ابن الزرّز - وموسى بن عبد الرحمن وأبي طاهر الجلبكي وابن شنبوذ وابن هارون، خستهم عن الأخفش». فالأولى الفتح في هذه المواضع حيث وقعت، من طريق التيسير؛ لأن الفتح طريق النقاش<sup>(٥)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٠، و(التيسير) ص ٥١، و(فتح القدير) ص ٧٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٥٦، و(التيسير) ص ١٢٠. (٣) (النشر) ج٢، ص ٥٧، و(التيسير) ص ١٢٠.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٦٤، و(التيسير) ص ٥٢. (٥) (النشر) ج٢، ص ٦٤ - ٦٥.

سابقاً: الإمالة عن شعبة وما ورد فيها من الخلاف عنه:

انفرد الشاطبي عن أبي بكر بذكر الخلاف في إمالة همزة ﴿واي﴾ إذا وقع بعدها ساكن، نحو ﴿واي القمر / واي الشمس﴾، وروى الداني في التيسير والمفردات إمالة الراء دون الهمزة فيما وقع قبل ساكن، وهو طريقه، إلا أنه قرأ من طريق خلف عن يحيى عن أبي بكر بإمالة الراء فيها مع الهمزة، فحسب الشاطبي أن ذلك طريقه، وحكى الخلاف فيه، والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة كما حققه في النشر. وهو الراجح في الأداء<sup>(١)</sup>.

ثامناً: الإمالة عن الكسائي والخلاف فيها:

١- ذكر الخلاف الشاطبي في إمالة ﴿نحسات﴾ لأبي الحارث عن الكسائي وضعفه فقال (وأخلاً)، وهو الصواب. فطريقه الفتح من التيسير لا غير. فقد قال فيه: «ولم أقرأ به وأحسبه وهماً»<sup>(٢)</sup>.

٢- ذكر الخلاف أيضاً في التيسير في إمالة ﴿يواري﴾. وذكر فيه الداني أنه قرأ به من طريق عثمان الضهير عن الدوري عن الكسائي وخصه بحرفي المائدة. وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف فيه وتبعه في النشر، فذكر أن ذلك ليس من طريق التيسير، إذ صرح الداني أنه قرأ من رواية الكسائي بطريق ابن مجاهد وليس من طريق الفارسي عن عثمان الضهير، كما أن تخصيص حرفي المائدة غير معروف، لذلك فالأولى الفتح في ﴿اولوي و يواروي﴾ حيث وقع في رواية الدوري عن الكسائي وبذلك تأخذ<sup>(٣)</sup>. وسوف يأتي الخلاف في إمالة هاء التأنيث عن الكسائي في فصل لاحق إن شاء الله.

تاسعاً: الخلاف عن خلاد عن حمزة في باب الإمالة:

ورد الخلاف لخلاد في إمالة ﴿ضعافكم﴾ بالنساء، و﴿انبيك﴾ موضعي النمل. وقد أطلق الخلاف فيهما الداني في التيسير وتبعه الشاطبي. إلا أن الداني لم يقرأ في الموضعين على أبي الفتح في رواية خلاد إلا بالفتح - كما ذكره في المفردات - وذكر أنه كان يأخذ لخلاد فيهما بالفتح، لذلك كان الفتح راجحاً في الأداء من طريقه<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٤٧، و(التيسير) ص ١٠٤. (٢) (التيسير) ص ١٩٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٩، ٤١، و(التيسير) ص ٥٠.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٦٣، و(فتح القدير) للشيخ عامر عثمان ص ١٥٦.

عاشراً؛ الإمامة والتقليل في الألف بين الرايين المكررين نحو الأبرار المجرورة؛ ذكر فيها وجهان: التقليل لحمزة مطلقاً، هو الذى رواه جمهور المغاربة والمصريين وهو الذى فى التيسير، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، والثانى: الإمامة المحضة من قراءة الدانى على أبى الفتح.

وقد قرأ الدانى على أبى الحسن رواية خلف عن حمزة، كما قرأ على أبى الفتح رواية خلاد عن حمزة، وصرح فى المفردات وجامع البيان أنه قرأ بالتقليل على أبى الحسن وبالإمالة المحضة على أبى الفتح، ولم يذكره فى التيسير، وبينه المحقق فى النشر وذكر فيه أن الدانى خرج فيه عن طريقه. إلا أنه قد بينه فى جامع البيان.

لذلك فالأولى والراجح فى الأداء التقليل فى نحو الأبرار المجرورة، وبابه مما تكررت فيه الرء وكانت ثانيتهما مجرورة وقبلها ألف من رواية خلف. والراجح فيه الإمامة المحضة فى رواية خلاد. وإذا كان لم يبين ذلك فى التيسير ولا فى الشاطبية، إلا أن الدانى بينه فى المفردات وجامع البيان وأوضحه المحقق فى النشر. وبه نأخذ<sup>(١)</sup>.

ملاحظة: بقى قول الشاطبى رحمه الله: «وقد فخموا التنوين وقتاً ورققوا» وذكر فى شروح الشاطبية ما يفيد أن المنون نحو ﴿مسمى﴾، فيه ثلاثة مذاهب: الفتح فى الوقف مطلقاً - أو الإمامة - أو إمالة المجرور والمرفوع دون المنصوب، وتتبعه فى النشر، فأفاد أن ذلك مذهب نحوى لا أدائى، والصواب الإمامة فيه وقتاً مطلقاً بصرف النظر عن إعرابه، والفتح وصلاً هو الصواب، وعليه العمل، وقد تقدم الكلام فى ﴿فتوا﴾ فى إمالة أبى عمرو. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٩، و(المفردات) ص ٢٩٩، و(فتح القدير) ص ٩١، و(جامع البيان) مخطوط دار الكتب القومية رقم الميكروفيلم (٤٦٧١).

(٢) (النشر) ج٢، ص ٧٥.



## «فصل»

## فد إماله هاء التأنيث وفقاً

ذكر الداني في التيسير إماله هاء التأنيث وفقاً للكسائي على مذهبين، أحدهما: الإماله عند حروف (فجشت زهنب لذود شمس)، وكذلك إذا كان قبل حروف (أكهر) ياء ساكنة أو كسرة. والآخذون بذلك هم الأكثرون.

الثاني: الإماله مطلقاً عند حروف الهجاء كلها، ما عدا الألف، والآخذون بذلك هم الأقل، وقد ذكر أنه قرأ على أبي الحسن بالمذهب الأول رغم أنه ليس طريق التيسير.

إنما طريق التيسير من الروايتين عن الكسائي من قراءة الداني على أبي الفتح. وقدمه في المفردات رغم أنه اختار المذهب الأول ورواه عن ابن مجاهد.. والذي يقرأ بمضمون التيسير يرجح له المذهب الثاني، لأنه أقوى في الرواية، أي أن الداني قد قرأ به من طريق الرواية المسندة في التيسير<sup>(١)</sup>. وقد ذكره في جامع البيان من قراءته على أبي الفتح. واختيار غيره خروج عن طريق التيسير؛ فالراجح في الأداء الإماله مطلقاً للكسائي قبل هاء التأنيث إذا سبقها أي حرف ما عدا الألف. وإن كان الأكثر على المذهب الأول إلا أن سند الرواية في التيسير تُرجح المذهب الثاني وتعضده. والله أعلم.

(١) (النشر) ج٢، ص ٨٦ - (التيسير) ص ٥٥، (جامع البيان) - مخطوط.

## «فصل»

# فد الذلاف فد حكف الراء

فيه مسائل:

- ١- اختلفوا عن ورش في ترقيق الراء و تفخيمها من ست كلمات، وهى: ﴿ذكروا / سترأ / وزوا / إموا / حجوا / صهوا﴾. فاستثناها أبو عمرو الدانى ولم يرققها، وبذلك قرأ على شيخه الخاقانى، وهو طريق التيسير، وبه قطع فى كتابه. ورجح الشاطبى التفخيم، وعليه يكون توسط البدل والتقليل، وبه نأخذ<sup>(١)</sup>.
- ٢- ﴿حيون﴾ بالأنعام: فخمها ابن خاقان فى رواية ورش، وبذلك قرأ عليه الدانى، إلا أن الدانى ذكره من جملة المرقق فى الرءاءات لورش. قال فى النشر: «فخرج عن طريقه». ورغم أن الوجهين فى جامع البيان والشاطبية إلا أن التفخيم أرجح وأولى أن يذكر فى التيسير مع المفخم، وبه نأخذ<sup>(٢)</sup>.
- ٣- اختلفوا عن القراء فى تفخيم راء ﴿فوق﴾ وترقيقه بالشعراء، والوجهان صحيحان عن كل القراء. وقد نقل المحقق فى النشر أن التفخيم مذهب سائر أهل الأداء، وهو الذى يظهر من التيسير، ونقل عن الدانى قوله فى غير التيسير أن المأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر. فالوجهان جيدان، وبهما نأخذ، إلا أن التفخيم فى ﴿هوقة﴾ بالتوبة هو المأخوذ به. لانفتاح القاف بعد الراء<sup>(٣)</sup>.
- ٤- نبه المحقق فى النشر على الوجهين فى الوقف على كل من ﴿مصر﴾ و﴿عين القطر﴾، وأن الدانى نص على الترقيق فىهما فى كتاب الرءاءات وجامع البيان، إلا أن المحقق قد اختار فى النشر التفخيم فى مصر والترقيق فى القطر وفقاً نظراً للوصل وعملاً بالأصل، وهو الذى نختاره. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.
- ٥- نبه المحقق فى النشر على أن الراجح فى الوقف على نحو ﴿يسر﴾، وأمثالها مما حذف باءه تخفيفاً هو الترقيق، لأن أصلها يسرى. ونأخذ فيها بالترقيق وفقاً لمن حذف الباء فيها<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٠٣.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٩٧.

(١) (النشر) ج٢، ص ٩٤.

(٥) (النشر) ج٢، ص ١١١.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٠٦.

## «فصل»

## فد الزلاف فد حكم الالامات

وفيه مسائل:

١- اختلفوا في تغليظ اللام عن ورش إذا كان بعد اللام ألف مماله، نحو ﴿مصل﴾، فالعمل على الترقيق من كتاب التيسير؛ لأن الأرجح ترقيقها في رءوس الآيات، وكذا قبل الحرف الممال، وهو مقتضى كتاب التيسير. قال في النشر: «الأرجح في الشاطبية والأقيس في التيسير هو الترقيق، فالعمل على ترقيق اللام قبل الألف المقللة وذلك حتى لا يجتمع التغليظ مع التقليل. والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

٢- إذا حال بين الحرف واللام ألف، وذلك في ثلاث كلمات ﴿فصالا/ ويصالحا/ وطال﴾، ففيها وجهان لورش. وظاهر كلام التيسير الترقيق، واختار في غيره التضخيم، وتأخذ له بالتغليظ فيها، وكذلك بالتغليظ في اللام المتطرفة إن وقف عليها نحو ﴿ان يوصل﴾ - عملاً بقول المحقق في النشر: إن التغليظ أرجح في ﴿فصالا/ ويصالحا/ وطال﴾، وكذلك في الوقف على اللام في نحو ﴿ان يوصل﴾، لأن الحاجز في الأول وهو الألف ليس بحصين ولأن السكون عارض<sup>(٢)</sup>. قال: وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ. وبه نأخذ.

٣- واختلفوا في ترقيق اللام من ﴿صلصال﴾ لورش والأصح في الأداء ترقيقها، وهو الذي في التيسير، ورجحه صاحب النشر وقال هو الأصح رواية وقياساً<sup>(٣)</sup>.

٤- اختلف عن السوسى في ترقيق اللام إذا وقعت من اسم الجلالة بعد الراء المماله في الوصل من نحو ﴿دى الله - سبوى الله﴾، وقال المحقق في النشر: إن التضخيم هو الذى قرأ به الدانى على أبى الفتح من قراءته على السامرى وهو طريق التيسير. ووجه التضخيم عدم وجود الكسر الخالص قبل لام الجلالة. وقد روى أيضاً الترقيق ووجه عدم وجود الفتح الخالص قبل اللام، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح من قراءته على الخراسانى، وليس ذلك طريق التيسير. ورغم أن الوجهين جيدان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء كما أفاد في النشر، فإن الأرجح رواية هو التضخيم، لأنه طريق التيسير وبه نأخذ للسوسى وجهًا راجحًا في الأداء؛ لأنه طريق الرواية عن أبى الفتح. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

المراد (بمخالفة)

(٢) (النشر) ج٢، ص ١١٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١١٦.

(١) (النشر) ج٢، ص ١١٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١١٤.

## «فصل» الوقف على أواخر الكلم

وفيه ثلاث مسائل:

- ١- اختلفوا في الوقف على هاء الضمير؛ نحو: ﴿يعلمه / يبره﴾. فأجاز البعض الوقف بالروم والإشمام عليها مطلقاً، وهو ظاهر كلام الداني في التيسير، ومنعها آخرون مطلقاً كالشاطبي. وأعدل المذاهب هو التفصيل، وهو منع الإشارة إن كان قبل الهاء ضمة أو واو، نحو: ﴿يعلمه / خذوه﴾، وكذا لو كان قبلها كسرة أو ياء؛ نحو: ﴿يربه / وهيه﴾، وجوازها فيما عدا ذلك؛ نحو: ﴿منه / لوجه﴾، وهو أعدل المذاهب كما قال في النشر، وبه تأخذ<sup>(١)</sup>.
- ٢- ذكر الشاطبي مذهب إمام النحو سيبويه في جواز الروم في الحركات الثلاث بما في ذلك النصب. ولم يقرأ بذلك أحد<sup>(٢)</sup>. فالواجب عدم الروم في المنصوب، وعليه أهل الأداء.
- ٣- الصواب الوقف على المشدد بالتشديد وبالروم. فتجوز الإشارة في المشدد؛ نحو: ﴿ولا جان﴾ - وكذا في قراءة ابن كثير ﴿تبعثون﴾ بالتشديد. وانفرد الداني بمنع الوقف بالإشارة فيما قبله واو أو ياء، وذكره ابن الجزري في النشر وقال: «لم أعلم أحداً واقفه على التفرقة بين هذه السواكن وغيرها. فلا عبرة لما ذكره الداني في اجتماع ثلاث سواكن في نحو: ﴿تبعثون﴾. على أن الوقف بالتشديد ليس بالنطق بساكنين وإن كان في زنة الساكن. فإن اللسان ينوب بالحرف المشدد نبوةً واحدة فيسهل النطق به لذلك»<sup>(٣)</sup>، لذا يجوز الإشارة فيه وهو الصواب، وبذلك تأخذ. والله أعلم.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٢٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٢٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٢٧.

## «فصل»

## الوقف على مرسوم الخط

١- أطلق الدانى فى التيسير الوقف للبنى على ﴿مما﴾ إذا كانت استفهامية وسبقها حرف جر وليس بعدها ألف بزيادة هاء السكت. وقد وقع ذلك فى خمس كلمات هى: ﴿عَمَ/بِمَ/فِيمَ/مَ/مَمَ﴾. ولم يذكر فيه خلافاً عنه ولكن بين فى المفردات أن هاء السكت فيها وفقاً ليست من قراءته على الفارسى، بل من قراءته على أبى الحسن. وقد أطلق الشاطبى الخلاف فيها، بل ومنع ردها فقال: «وادفع بجها»، مع أنها ليست من طريقه ولا طريق التيسير المسندة إلى رواية البزى من قراءة الدانى على الفارسى. وقد أوضح المحقق فى النشر أن ذلك من المواضع التى خرج فيها صاحب التيسير عن طريقه، لذلك فالأولى عدم إلحاق الهاء فيها وفقاً للبنى<sup>(١)</sup>.

٢- أطلق المحقق فى تجبير التيسير الوقف بالهاء ليعقوب أيضاً فى الكلمات الخمس المذكورة، والصحيح أن الوقف بهاء السكت فيها كلها لرويس بلا خلاف، لأن سند التحبير من الإرشاد لأبى العز، وفيه هاء السكت لرويس فيها كلها. أما رواية روح فهى من المستنير، وقد قطع له بالوقف بهاء السكت فى الثلاثة: ﴿عَمَ/بِمَ/فِيمَ﴾، دون ﴿مَمَ/مَمَ﴾، إذ يؤخذ من النشر أن ابن سوار فى المستنير ألحق هاء السكت ليعقوب بتمامه بالثلاثة الأولى دون الآخرين؛ لذلك تأخذ فى الوقف لرويس بهاء السكت فى الخمسة لأن ذلك طريق الإرشاد لأبى العز، ولروح بالثلاثة الأولى دون ﴿مَمَ/مَمَ﴾ لأن ذلك طريق المستنير لابن سوار، منعا من الخلط بين الطرق. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

٣- نص المحقق فى النشر على الخلاف عن يعقوب فى المبنى المشدد، نحو: ﴿عَلَى/الَى/بيدئ/ ليدئ﴾ بالوقف فيه بالهاء أو عدمها. ولكنه لم يذكر خلافاً فى التحبير من الرواتين، وقال فى النشر: «إن ابن سوار وقف بالهاء فيها»، وهو طريق رواية التحبير عن روح. ولم يذكر فى النشر النص على الوقف بهاء السكت لأبى العز من طريق الواسطى، بل قال إن الأكثرين على حذف الهاء وفقاً.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣٤ - فريدة الدهر، ج١، ص ١٠٧.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٣٤ - انظر، فريدة الدهر ج١، ص ٤٩٦، فى تحقيق رواية روح من المستنير.

فالراجح لرويس من التحبير عدم الهاء فيه وقفاً، والراجح لروح الوقف بهاء السكت عليه من طريق التحبير. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٤- كذلك نص المحقق في التحبير على إثبات هاء السكت وقفاً ليعقوب بعد النون المشددة من جمع الإناث، وقيده في النشر بما كان بعد هاء. وقال: «أحسب أن الصواب تقييده». ومثله بـ ﴿هن وعليهن وارجلهن﴾، وذكر الخلاف في النشر فيه عن يعقوب، وأفهم كلامه أنه عن ابن سوار وقطع به أبو العز لرويس من طريق القاضي - ولما كان طريق التحبير لرويس من رواية أبي العز من طريق الواسطي، كان الراجح فيه لرويس عدم إلحاق الهاء في النون المشددة من جمع الإناث. ولما كان طريق التحبير أيضاً من رواية روح عن ابن سوار، فالراجح في الأداء هو إلحاق هاء السكت بعد النون المشددة من جمع الإناث، نحو: ﴿عليهن﴾، وبذلك نأخذ<sup>(٢)</sup>.

٥- ذكر المحقق في التحبير أن رويساً اختص بهاء السكت وقفاً على (يا ويلى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية)، وذكرها في الدرّة على الإطلاق عن رويس ولم يذكر فيها خلافاً. ولكن الذى بيّنه في النشر أنها رواية القاضي أبى العلاء عن رويس من طريق أبى العز. وهى ليست طريق التحبير؛ لأن طريق التحبير من طريق الواسطي. فاندرج طريق التحبير مع الآخرين الذين رووا عن رويس الوقف فيه بغير هاء. وعليه فإن الراجح في الأداء من طريق التحبير، عدم إلحاق الهاء وقفاً على (يا ويلى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية) عن رويس. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

٦- تفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامري عن ابن مجاهد عن قبيل بزهادة الياء وقفاً في موضعين - هما: ﴿هن﴾ بالرحمن، ﴿واق﴾ بالقيامة، وذكره الداني في جامع البيان، ولم يعول عليه في التيسير، رغم أن ذلك طريقه فيه، إلا أن فارساً خالف فيه سائر الناس، فالأولى عدم الأخذ به<sup>(٤)</sup>.

٧- نص الداني في التيسير على كسر الهاء لابن ذكوان وصلتها بالياء من ﴿اقتده﴾ بالإنعام، وذكر الشاطبي خلافاً فيه فقال: (ومد بخلف ماج) وجعل الوجه الآخر موافقاً لهشام، وهو التحريك بالكسر فقال: (بالتحريك بالكسر كفلاً) أى لابن عامر بتمامه وذكر

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣٥ - وكلنا فريدة الدهر جا، ص ٤٩٦.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٣٥ - فريدة الدهر جا، ص ٤٧٩، ص ٤٩٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٣٦ - فريدة الدهر جا، ص ٤٧٩.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٣٧.

المحقق في النشر أن الجمهور روى عن ابن ذكوان الإشباع. وأن الكسر من غير إشباع ليس من طريق الشاطبية، لذلك نأخذ لابن ذكوان في «واقته» بالإشباع وجهاً واحداً ويكون لهشام الكسر من غير إشباع<sup>(١)</sup>.

٨- ذكر الوقف عن الكسائي وحزمة على (أيا) دون (ما) - وذلك من قوله تعالى: ﴿إيا ما تدعوه﴾ في سورة الإسراء. وتبعه في التحبير بإلحاق روهس معهما وذلك في الوقف الاختباري أو الاضطرابي. وأفاض في النشر في جواز الوقف على (أيا) وعلى (ما) كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، خلافاً لمن منع الوقوف على (ما) دون (أيا)، وبذلك نأخذ لجميع القراء<sup>(٢)</sup>.

٩- ذكر في التيسير الخلاف في الوقوف على (ما) وعلى (اللام) من قوله تعالى: ﴿هؤلاء﴾ (بالنساء)، و﴿مال هذا الكتاب﴾ (بالكهف)، و﴿مال هذا الرسول﴾ (بالفرقان)، و﴿فمال الذين كفروا﴾ (بالمعارج)، وذلك عن الكسائي، ونص على الوقف على (ما) فقط لأبي عمرو. وأفاد جواز الوقوف فيها المحقق في النشر إما على (ما) أو على (اللام)، على أن اللام مما رسم مفصلاً فيجوز الوقوف عليه، ويحتمل عدم الوقوف عليها لكونها حرف جر. وقال: وأما الميم فيجوز الوقوف عليها للاتصال لفظاً وحكماً ورسماً، فالأرجح الوقوف على كل من (اللام) و(ما) للقراء كلهم بما فيهم الكسائي وأبو عمرو اللذان ذكر عنهم المحقق في النشر نصوصاً تؤيد ذلك<sup>(٣)</sup>.

١٠- ذكر الداني في التيسير الوقف على ﴿ويكان﴾ و﴿ويكانه﴾ على الياء منفصلة ﴿وئى﴾ للدورى عن الكسائي، وروى عن أبي عمرو الوقف عليهما بالياء ﴿وئى﴾ أو بالكاف ﴿ويك﴾ أو على الكلمة بأسرها ﴿ويكان، ويكانه﴾.

ورجح المحقق في النشر الوقوف على الكلمة بأسرها لجميع القراء، لأنه مما كتب موصولاً، وهو الصواب، وبذلك نأخذ<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

١١- حقق صاحب النشر أن ابن سوار روى هاء السكت في الوقف على جمع المذكر السالم، نحو: ﴿العالمين﴾، قال: ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، ثم ذكر عن ابن مهران أن ابن مقسم قال أنها لا تثبت في الأفعال.

لذلك فإن مقتضى طريق التحبير عن روح إثبات هاء السكت وفقاً على جمع المذكر السالم وما ألحق به نحو: ﴿الذين﴾ - ﴿العالمين﴾ - ﴿المتقين﴾، وهذا لم يُذكر في الدرّة ولا في التحبير، لكن طريق رواية روح يقتضى ذلك لأنه من المستنير لابن سوار، وبذلك نأخذ<sup>(٥)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٤٢. (٢) (النشر) ج٢، ص ١٤٥. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٤٦.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٥٢. (٥) (النشر) ج٢، ص ١٣٦ - فريضة الدهر ج١، ص ٤٩٦.

## «فصل»

## فيما ورد عن الأئمة بالخلف في بيات الإضافة

وفيه ست مسائل:

١- روى الخلاف عن ورش من طريق الأزرق في ﴿محيى﴾ بالأنعام بالفتح للمياء أو إسكانها، وصرح الداني في التيسير أنه قرأ على ابن خاقان بالإسكان مع المد ﴿محيى﴾، وهو طريق الكتاب قال به آخذ. وذكر بإسناده عن ورش ما يدل على أن ورشاً كان يروى عن نافع الإسكان ويختار الفتح. (أي من روايته عن غير نافع) فالقدم من طريق التيسير هو الإسكان، وبه نأخذ<sup>(١)</sup>.

٢- اختلف عن هشام في ﴿أوهطى اعز﴾ يهود، فظاهر التيسير الإسكان، وتبعه فيه الشاطبي مع أن الداني قرأ على شيخه أبي الفتح في رواية هشام بالفتح لا بالإسكان، وهو الذي رواه الجمهور عن هشام، قال المحقق في النشر: (وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق التيسير). ثم قال: (والفتح أكثر وأشهر). وبه نأخذ<sup>(٢)</sup>.

٣- اختلف عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿عندى أو لم﴾ بالقصص، فروى الخلاف عن قنبل وعن البيزى - بالفتح والإسكان وهو المذكور في التيسير، ويوهم أن لكل منهما الفتح والإسكان، إذ أنه ذكر الإسكان لكل منهما من طريق أبي ربيعة، وفهم من ذلك أن لكل منهما الفتح من الطرق الأخرى وبذلك أخذ الشاطبي بالخلاف. إلا أن طريق التيسير عن البيزى هو من رواية أبي ربيعة، وليس كذلك طريق التيسير في رواية قنبل، فإنما هو عن ابن مجاهد، وليس له فيها سوى الفتح. لذلك فإن المأخوذ من التيسير هو الفتح لقنبل والإسكان للبيزى. وهو الذي ينبغي أن يقرأ به لكل منهما في هذا الموضع<sup>(٣)</sup>.

٤- الصواب عن ابن ذكوان في ﴿ما لى لا لوى﴾ بالنمل إسكان الياء - وهو المشهور. وشذ النقاش عن الأخفش، ففتحها فخالف سائر الرواة، لذلك لا نأخذ لابن ذكوان فيه إلا بالإسكان لانفراد النقاش بالفتح. لذلك لم يذكره في التيسير ولم يعول عليه<sup>(٤)</sup>.

٥- اختلف عن قالون في ﴿وبى إن لى﴾ بفصلت، فروى عنه الجمهور فتحها، وروى

(١) (النشر) ج٢، ص ١٧٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٦٥ - البلور الزاهرة، ص ٢٩٦، ط. المعاهد الأزهرية.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٧٤.



البعض الإسكان. وأطلق الخلاف في التيسير والشاطبية. وبالوجهين قرأ الداني على أبي الفتح، لذلك فالوجهان صحيحان من طريق التيسير، وبهما نأخذ<sup>(١)</sup>.  
٦- ذكر الخلاف أيضًا عن البزى في ﴿وَلِي دِينَ﴾ بالكافرون في الفتح والإسكان. قال في التيسير: (والإسكان هو المشهور عن البزى وبه أخذ) - وقال في النشر: (وبه قرأ الداني على الفارسي عن أبي ربيعة وهو طريق التيسير). وبذلك أي بالإسكان نأخذ وجهاً راجحاً في الأداء.. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) (النشر) ج٢، ص ١٦٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٧٤.

## «فصل»

## فيما روى عن الأئمة من الخلاف في إيات الزوائد

- ١- روى الخلاف عن قالون في ﴿الداع إذا دعان﴾ بالبقرة بين الحذف للياء فيهما والإثبات، إلا أن ظاهر التيسير يفيد الحذف فيهما. ولا ينبغي أن يؤخذ لقالون من طريق التيسير والشاطبية بغير الحذف، وقد ضعف الإثبات الشاطبي فقال: (وليسا لقالون عن الغرِّ سُبُلًا). فالعمل على الحذف للياء فيهما<sup>(١)</sup>.
- ٢- ذكر الداني الخلاف في التيسير في ﴿مكيدون﴾ بالأعراف لهشام بالإثبات للياء وصلأ ووقفاً. ويوهم ذلك أن يكون له أيضاً وجه الحذف فيه. وتبعه أبو القاسم الشاطبي في ذكر الخلاف. وقال في النشر: (هو في غاية البعد). وقال أيضاً: (ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بغير إثبات الياء في الحالتين، أي بلا خلاف. لأنه قرأ بذلك على شيخه أبي الفتح من طريق الحلواني كما نص عليه في جامع البيان). لذلك تعين لهشام الإثبات للياء في الحالين وصلأ ووقفاً في ﴿مكيدون﴾<sup>(٢)</sup>.
- ٣- ورد الخلاف في الشاطبية في إثبات الياء من ﴿ينادي﴾ في «ق» أو حذفها وقفاً، وليس في التيسير سوى الإثبات وقفاً لابن كثير، وبذلك نأخذ، إذ هو الأصح وورد به النص، كما جاء في النشر<sup>(٣)</sup>.
- ٤- ورد الخلاف عن قنبل في إثبات الياء أو حذفها من ﴿نوتع﴾ في سورة «يوسف»، والوجهان في التيسير والشاطبية. إلا أن الداني قد صرح أن الإثبات من طريق أبي ربيعة وابن الصباح - عن قنبل. وهذا ليس من طريقه، إنما طريق التيسير عن ابن مجاهد. وقد قال في النشر: (وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طريقه)، فلا ينبغي أن يؤخذ في نزع إلا بحذف الياء عن قنبل<sup>(٤)</sup>.
- ٥- لا خلاف في التيسير ولا في الشاطبية في إثبات الياء لقنبل في ﴿إنه من يتق﴾، وهو بعض لغات العرب في إثبات الياء لمعاملته معاملة الصحيح دون إعتبار أثر الجازم عليه. وهو طريق التيسير من رواية الداني عن ابن مجاهد. وهي لغة من لغات العرب. وقد

(١) (النشر) ج٢، ص ٨٣.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٨٤ - ١٨٥ - البلور الزاهرة ص ١٥٥، ط. المعاهد الأزهرية.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٤٠. (٤) (النشر) ج٢، ص ١٨٧.

ذكرناه لقول الشاطبي: (وإني كالصحيح معللاً)، ولأن المحقق في النشر نبه على أن من يحذف الياء يخرج عن طريق الشاطبية<sup>(١)</sup>.

٦- ذكر في التيسير وجهان عن ابن ذكوان في ﴿فلا تسألن﴾ بسورة الكهف بحذف الياء وإثباتها وصلًا ووقفًا. وقال المحقق: (إن الداني قرأ بالإثبات على الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير)، فلزم من ذلك كون الإثبات للياء راجحًا في الأداء من الشاطبية والتيسير<sup>(٢)</sup>.

٧- ذكر الداني في التيسير عن أبي عمرو وقالون وحفص إثبات الياء وكذلك حذفها وقفًا في قوله تعالى: ﴿فما ءاتان﴾ بالنمل. وأفاد المحقق في النشر أن الإثبات مذهب أبي الفتح وأبي الحسن بن غلبون. وعلى الأول قرأ الداني في رواية قالون، وعلى الثاني قرأ برواية حفص من طريق التيسير، ونص في المفردات على أنه قرأ لأبي عمرو بالإثبات، ولم يذكر خلافاً فيها عن قالون وأبي عمرو وحفص. فدل ذلك على أنه الأرجح من طريق التيسير. وبذلك نأخذ لهم؛ أي بإثبات الياء وقفًا في هذا الحرف<sup>(٣)</sup>.

٨- قوله تعالى: ﴿فبشر عباد﴾ بالزمر؛ روى الداني في التيسير فتح الياء وصلًا للوسوسي، وذكر سكونها وقفًا، كما ذكر أيضاً حذفها وقفًا. وفي الشاطبية ذكر فتح الياء وصلًا وسكونها وقفًا، وتتبعه المحقق في النشر فذكر أن إثبات الياء في الوصل أو الوقف ليست من طريقه، وإنما طريق القرشي. أما طريق التيسير فهو عن ابن جرير، وقد قرأ فيه بحذف الياء وصلًا ووقفًا. وقال: (وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير)؛ لذلك فإن الحذف للياء هو الأرجح من طريق التيسير وصلًا ووقفًا<sup>(٤)</sup>.

٩- ورد الوجهان في التيسير: إثبات الياء أو حذفها من ﴿التلاق﴾ و﴿التفاد﴾ بغافر عن قالون، وتبع ذلك الشاطبي، وذكر المحقق في النشر أن إثباتا انفراد من أبي الفتح فارس، وخالف فيه سائر الناس. لذلك فإتينا نأخذ لقالون بالحذف في الموضعين من طريق التيسير وصلًا ووقفًا<sup>(٥)</sup>.

١٠- قوله تعالى: ﴿أكمون﴾ و﴿أهانن﴾ بالفجر، روى في التيسير التخيير عن أبي عمرو في إثبات الياء فيهما أو حذفها، وعوّل الداني على حذفها قال: وبه أخذ. وتبعه الشاطبي

(١) (النشر) ج٢، ص ١٨٧. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣١٢. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٨٨.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٨٩ - البدور الزاهرة ص ٣٣٣، ط. المعاهد الأزهرية. فتح القدير، ص ١٩١.

(٥) (النشر) ج٢، ص ١٩٠.

بقوله: (وحذفهما للمازني عُذُّ أَعْدَلَا)، فالحذف هو المقدم والأولى في الأداء. قال الداني في المفردات: (وبالحذف قرأتها)، وهو المأخوذ به في مذهبه، وهو قياس قوله في الفواصل: وبذلك نأخذ<sup>(١)</sup>.

١١- قوله تعالى: ﴿بِالْوَاوِ﴾ بالفجر؛ ذكر الداني في التيسير إثباتها في الوصل، وذكر أنه روى ذلك عن قنبل، كما روى عنه الإثبات وصلًا ووقفًا. والذي رواه الجمهور عنه الحذف ووقفًا، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، إلا أن طريق التيسير الإثبات فيه وصلًا ووقفًا، لأنه قرأ به على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل في التيسير. وبذلك نأخذ له وجهًا راجحًا في الأداء. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

☆☆☆☆

تمت بحمد الله تعالى

الأوجه الراجعة في الأداء في الأصول  
عن رواية الأئمة العشرة من التيسير والتحبير  
للذين هما أصلا الشاطبية والذرة.  
ويليها الأوجه الراجعة في فرش الحروف  
وبالله التوفيق. والله أعلم.

☆☆☆☆

(١) (النشر) ج٢، ص ١٩١.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٩١.

## الباب الثاني

### الأوجه الراجعة في الأباء

### في فرش الدروف عن العشرة القراء

### سورة البقرة

#### ☆ باب ﴿بارئكم﴾ لأبي عمرو:

نقل الشاطبي الخلاف عن الدوري في اختلاس الهمزة من ﴿بارئكم﴾ بالبقرة وكذا اختلاس حركة الراء من ﴿يامركم، تامرهم، يامرهم، ينصرکم، يشعركم﴾، فيكون نه فيها الاختلاس أو الإسكان بناء على ذكر الوجهين في التيسير. وقد صرح الداني في التيسير أن المروي عن أبي عمرو هو الإسكان دون غيره، وبه قرأ على الفارسي عن أبي طاهر، وهو طريقه في رواية الدوري. كما صرح في المفردات أن الاختلاس من رواية أبي الحسن وأنه مذهب سيبويه، كما صرح فيه أيضاً أنه قرأ بالإسكان على الفارسي وفارس بن أحمد جميعاً عن قراءتهما، فتعين أن يكون الإسكان هو طريق التيسير في رواية الدوري ورواية السوسي عن أبي عمرو. وهو الذي اختاره الداني في التيسير والمفردات، وبه تأخذ<sup>(١)</sup>.

#### ☆ باب ﴿إبراهيم﴾ في البقرة وكل القرآن لابن ذكوان:

نقل الشاطبي الوجهين لابن ذكوان في ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة خاصة، فتقرأ بالياء أو بالألف، وتبع في ذلك التيسير، ولم يبين الحافظ أبو عمرو الداني في التيسير طريقه في قراءة الألف لابن ذكوان، وكذلك لم يوضح ذلك صراحة في المفردات. إلا أنه قال: قرأت من طريق الأخفش مرة بالألف ومرة بالياء. إلا أن المحقق في النشر تتبع ذلك فذكر أن قراءة الداني على الفارسي في رواية ابن ذكوان هي بالياء كالجماعة، وذكر أن ذلك طريق النقاش عن الأخفش، وأن القراءة بالألف هي طريق ابن الأخرم عن الأخفش، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، فتبين أن القراءة بالياء هي طريق التيسير لابن ذكوان، لأنها قراءة الداني على الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهو الأولى في الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير<sup>(٢)</sup>، فيكون لابن ذكوان الياء في ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة كغيرها من سائر سور القرآن.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢١٢ - (المفردات) ص ١٣٥. (٢) (النشر) ج٢، ص ٢٣١.

## ☆ الراء من ﴿أرنا﴾ لأبي عمرو:

اختلاس الراء من ﴿أرنا، لرنى﴾ حيث وقعا هو المروى عن الدورى عن أبى عمرو فى التيسير وفى الشاطبية، وليس له الإسكان من طريقهما، لأن الاختلاس هو طريق ابن مجاهد عن أبى الزعراء. وقد بينا ذلك لأن عبارة النشر فى هذا الحرف عن الدورى تحتل الوجهين؛ لأنه بعد ذكر الإسكان قال، (وبه قرأ الدانى من رواية الدورى على جميع من قرأ عليه). وهذا لا يعنى أنه قرأ بالإسكان من طريق التيسير؛ إذ أن المحقق ذكر أن الاختلاس طريق ابن مجاهد عن الدورى وهو طريق التيسير. فربما قرأ على شيوخه بالإسكان أيضاً، ولكن ليس من طريق أبى الزعراء الذى هو طريق التيسير، لذلك قطع الدانى فى التيسير والمفردات له بالاختلاس<sup>(١)</sup>.

## ☆ كسر التنوين وصلأ عن ابن ذكوان قبل همزة الوصل:

ورد الخلاف فيه عن ابن ذكوان بضم التنوين أو كسره من قوله تعالى: ﴿بِوَحْمَةٍ اذْخَلُوا﴾ بالأعراف، وقوله تعالى: ﴿خَبِيثَةٌ اجْتَبَتْ﴾ بإبراهيم، والوجهان فى الشاطبية، وعبارة التيسير تفيد أن الضم فيهما عن ابن الأخرم عن الأخفش، وأن الكسر فيهما وفى كل التنوين الواقع قبل ساكن هو طريق النقاش عن الأخفش، وهو طريق التيسير فى رواية ابن ذكوان. لذلك نأخذ بالكسر فى ذلك كله لابن ذكوان مثل باقى المواضع كرواية حفص، وهو الأولى فى الأداء<sup>(٢)</sup>.

## ☆ الخلاف فى ﴿يبسط﴾ و ﴿ببسط﴾:

ورد الخلاف فى ﴿يبسط﴾ بالبقرة و﴿ببسط﴾ بالأعراف لكل من ابن ذكوان وخلاد. وذكر الدانى فى التيسير أن ابن ذكوان قرأ ﴿يبسط﴾ بالسین و﴿ببسط﴾ بالصاد، روى ذلك عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير. فلا عبرة للخلاف المذكور له فى الشاطبية فى حرف الأعراف؛ لأن الشاطبى خرج عن طريقه فيه، ونبه على ذلك المحقق فى النشر<sup>(٣)</sup>.

وأما خلاد، فذكر له الخلاف أبو عمرو الدانى فى الحرفين، وتبعه الشاطبى، ولكن طريق التيسير عن خلاد هو من قراءة الدانى على أبى الفتح من طريق ابن شاذان عن

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٢ - (المفردات) ص ١٢٦ - (التيسير) ص ٧٦. فريدة الدهر، ج١، ص ١٤٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٢٥ - (التيسير) ص ٧٩. (٣) (النشر) ج٢، ص ٢٢٩.

خلاد، وهى بالصاد فى الحرفين معاً، وهذا الذى ينبغى أن يؤخذ به من طريق التيسير<sup>(١)</sup>. لذلك نأخذ لابن ذكوان بالسین فى البقرة وبالصاد فى الأعراف، ونأخذ لخلاد بالصاد فى الموضوعين، فهو الأحق فى الأداء من طريق التيسير عنهما.

### ☆ ﴿إِنْ أَنْفًا﴾ الواقعة قبل همزة القطع المكسورة:

نحو ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ قرأها الدانى بإثبات الألف وحذفها عن قالون، وهو طريقه من قراءته على أبى الفتح، والوجهان صحيحان نصاً وأداءً من طريق أبى نسيط، وبهما نأخذ<sup>(٢)</sup>.

### ☆ تشديد تاءات البزى:

وقع الخلاف فى تشديد تاءات البزى فى موضعين: أولهما ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ﴾ فى آل عمران، والثانى ﴿فَطَلْتُمْ نَفْعَهُمْ﴾ بالواقعة. وقد خرج الدانى عن طريقه فيهما إذ قال فى التيسير: (وزادنى أبو الفرج النجاد المقرئ من قراءته على أبى الفتح بن بدهان عن أبى بكر الزهنبى عن أبى ربيعة عن البزى).

وهذا الإسناد مغاير لإسناد رواية البزى فى التيسير. وقد تبعه الشاطبى بذكر الخلاف فيه. والصحيح أن يقرأ للبزى فى هذين الموضوعين بالتخفيف فقط كالجماعة<sup>(٣)</sup>.

### ☆ ﴿نِعْمًا﴾ بالبقرة والنساء:

اختلف فيها عن أبى عمرو وقالون وأبى بكر: فورد عنهم إسكان العين، وورد أيضاً عنهم اختلاس كسرتة. وذكر الدانى أن الإسكان ورد عنهم بالنص، وأن الاختلاس أقيس. وأهمل الشاطبى ذكر الإسكان مع أنه فى التيسير، وبه ورد النص عن الأئمة. فهو أحرى أن يقدم فى الأداء، وإن كان الوجهان صحيحين عنهم<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٩.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٣١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٣٥ - (التيسير) ص ٨٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٢٣٦ - (التيسير) ص ٨٤.

## سورة آل عمران

☆ ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾:

اختلف عن هشام فيه: فذكر الشاطبي الخلاف في قراءته بالتاء أو بالياء، والذي في التيسير؛ أي قراءة الداني على أبي الفتح بالتاء، وهو طريقه في رواية هشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني. أما الياء فيه: فرواية الجمال عن الحلواني، وهي قراءة الداني على الفارسي، فذكر الخلاف فيه خروج عن طريق التيسير. لذلك لم يذكر قراءة الغيبة في (المفردات) ولم يعول عليها. فالأولى في الأداء قراءة ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾ بالخطاب، لهشام<sup>(١)</sup>.

## سورة النساء

☆ ﴿لا تعدوا في السبت﴾:

اختلف عن قالون في إسكان العين واختلاسها، ولم يذكر الشاطبي سوى الإخفاء يعني اختلاس حركة العين - والوجهان في التيسير، وفيه أن النص عن قالون بالإسكان. والوجهان جيدان وبهما تأخذ عن قالون. والمقدم الإسكان لقول الداني (الإخفاء أقيس، والإسكان أثر)<sup>(٢)</sup>.

## سورة الأنعام

☆ ﴿إنها إذا جاءت﴾:

رويت عن شعبة بكسر الهمزة من ﴿إنها﴾ وفتحها، والوجهان جيدان من رواية شعبة، قرأ بهما يحيى بن آدم عليه، وهو طريق الصريفي عن، وهو طريق التيسير وبهما تأخذ<sup>(٣)</sup>.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٥٣.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٤٤ - (التيسير) ص ٩١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٦١.



## ☆ ﴿اتحاجونى﴾:

اختلف عن هشام في قوله تعالى: ﴿اتحاجونى فى الله﴾ بالأنعام. فذكر الخلاف في تخفيف النون الدانى في التيسير، وتبعه الشاطبى، ولكن الدانى فَضَّلَ في المفردات، فذكر أن قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله - يعنى السامرى عن الحلواتى - هى التخفيف، وهذا طريق التيسير الذى ينبغى أن يقرأ لهشام به منه؛ لأن رواية التشديد هى من طريق الجمال عن الحلواتى، وقراءة الدانى عن أبى الفتح من غير طريق السامرى. لذلك فالعمل فيه على التخفيف<sup>(١)</sup>.

## سورة الأعراف

## ☆ انفردات الشطوى عن ابن وردان:

انفرد الشطوى عن ابن هارون في رواية ابن وردان بضم الياء وكسر الراء من ﴿لا يخرج إلا نكدا﴾ (بالأعراف)، كذا انفرد في التوبة بقراءة ﴿سقاة الحاج وعمرة المسجد الحرام﴾ بضم السين وحذف الياء بعد الألف وفتح العين وحذف الألف. قال المحقق في النشر: وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتى الألف.

كما انفرد الشطوى أيضاً بتشديد الراء في ﴿فتغزقكم﴾ بالإسراء. ولما كان طريق التعبير هو عن الشطوى عن ابن هارون فقد ذكرها في الدرّة بخلافٍ عنه، ولكن لم يعول عليها في الطيبة لكونها انفردات عن ابن وردان - وقال في النشر: وخالفه سائر الرواة. والمأخوذ به عند علماء القراءات أن ما انفرد به طريق واحد عن راوٍ لا يؤخذ به، فالأولى عدم الأخذ بها لابن وردان، لكونها انفردات<sup>(٢)</sup>.

## ☆ ﴿بَيْتَس﴾ بالأعراف عن شعبية:

روى عن شعبية أنه كان يأخذ فيه بفتح الباء وسكون الياء وهمزة مفتوحة ﴿بَيْتَس﴾ على وزن فَيْعَل ثم قال: (جاءنى منها شك فتركت روايتها عن عاصم وأخذت عن الأعمش ﴿بَيْتَس﴾ مثل حمزة). فيكون له وجهان، بئس كفعيل، وبئس كفتعل. والمروى من

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٥٩، ٢٦٠ - (المفردات) ص ٢٢٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠٨.

طريق الأصم عن الصريفينى عن يحيى بن آدم هو «بئيس» كرواية حفص، وهو آخر الأمرين في رواية شعبة. وهو أيضًا طريق التيسير. فالأولى الأخذ به لمن يقرأ برواية شعبة من طريق التيسير<sup>(١)</sup>.

## سورة يونس

☆ «ولادركم» بيونس، «ولاقسم» بالقيامة؛

لم يختلف عن قنبل في حذف الألف من «ولادركم» بيونس و «لاقسم» بالقيامة، واختلف عن البزى في الموضعين، وذكر الدانى في التيسير أنه قرأ على الفارسي فيما يرويه عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى بغير ألف في الموضعين مثل قنبل. كذلك ذكره في المفردات، وزاد رواية الألف عن غيره. إلا أن الألف في الموضعين من غير طريق التيسير، لأنها رواية ابن الحباب عن البزى. فلزم أن يؤخذ للبزى في الموضعين بحذف الألف من طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

☆ «يهدى» بيونس؛

الخلافاً فيه عن قالون وأبي عمرو بين الإسكان والاختلاس. ولم يذكر الشاطبي الإسكان مع أنه مذكور في التيسير مع وجه الاختلاس عنهما. وقد نصّ الدانى في التيسير على أن رواية الإسكان لقالون وردت عنه نصًا. ولكنه لم يذكر في المفردات سوى الاختلاس، وعبر عنه بالإخفاء، وقال في النشر؛ واختاره الدانى عن قالون مع نصح عن قالون بالإسكان، كما اختار في المفردات أيضًا الاختلاس عن أبي عمرو، وفضّله. قال في النشر؛ (إنه لم يقرأ على شيوخه في قراءة أبي عمرو بسواه)<sup>(٣)</sup>. لذلك نأخذ من طريق التيسير لأبي عمرو بالاختلاس فيه وجهاً مقدماً في الأداء، غير

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٧٢. قال في النشر؛ روى عنه الوجهان القافلاتي عن الصريفينى - وهو أيضًا طريق التيسير وبه قرأ الدانى، فيكون لشعبة الوجهان، إلا أن الأرجح «بئيس» كرواية حفص، لأن شعبة ترك القراءة بالوجه الآخر.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٢ - (المفردات) ص ١٠١ - (التيسير) ص ١٢١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص ١٢٢.

أنا نأخذ لقالون فيه بوجهي الإسكان والاختلاس، ولورود النص فيه عن قالون بالإسكان يكون الإسكان مقدماً في الأداء لقالون.

أما في رواية أبي جعفر فقد ذكر له في التحبير روايتي الاختلاس والإسكان عن ابن جمار، وذكر بعد ذلك الإسكان لكل من ابن وردان وابن جمار وقال المحقق إنه طريق الكتاب. وهو الصحيح، لأن ابن سوار لم يذكر لابن جمار سوى الإسكان مثل ابن وردان، لذلك نأخذ لأبي جعفر بالإسكان من الروايتين كما هو في الدرّة<sup>(١)</sup>.

#### ☆ ﴿فأجمعوا﴾ بيونس :

ذكر في الدرّة الخلاف لرويس في ﴿فأجمعوا﴾ بيونس فأوهم ذلك أن طريق رويس فيه القطع وكسر الميم، أو الوصل للهمزة وفتح الميم، وقد ذكر في التحبير الذي هو أصل الدرّة أن القطع طريق الكتاب ويُقرأ بفتح الهمزة وكسر الميم. أما الوصل للهمزة مع فتح الميم فمن غير طريق الحمامي، فالصواب فيه القراءة بقطع الهمزة من طريق التحبير والدرّة، لأنه طريق الحمامي عن رويس<sup>(٢)</sup>.

#### ☆ ﴿تتبعان﴾ بيونس :

ذكر الشاطبي وجهًا لابن ذكوان في ﴿تتبعان﴾ وهو تخفيف التاء الثانية وإسكانها وفتح الباء مع تشديد النون وعبر عنه (بماج) - أي اضطرب - وهو من زيادات الشاطبية على التيسير. والوجه المقروء به هو تشديد التاء الثانية وكسر الباء مع تخفيف النون ﴿تَتَّبِعَان﴾ وهو الصحيح عنه. أما الوجه الآخر فهو انفراد عن ابن مجاهد عن ابن ذكوان، وقد رده الداني في المفردات. وإذا كان قد صححه المحقق في النشر فليس من طرق التيسير<sup>(٣)</sup>.

#### ☆ الوقف على ﴿تبوءا﴾ بيونس :

ذكر الداني في التيسير رواية هيرة وغيره عن حفص بالوقف عليه بالياء بدلاً من الهمزة، وهي حكاية لا رواية نص يُقرأ بها. لذلك فإنه ذكر أنه قرأ بالهمزة وصلًا ووقفًا. وهو الصحيح عن حفص<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص ١٢٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٥.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٨٦ - (المفردات) ص ١٩٨.

(٤) (التيسير) ص ١٢٣.

## سورة يوسف

### ☆ ﴿هيت لك﴾ بيوسف:

روى الخلاف لهشام في قوله تعالى: ﴿هيت لك﴾ بيوسف: فقرأ بكسر الهاء وسكون الهمز وفتح التاء ﴿هَيْتُكَ﴾، وهو الصحيح عن هشام من طريق التيسير. أما رواية كسر الهاء وسكون الهمز وضم التاء ﴿هَيْتُكَ﴾ فقد ذكرها التيسير أيضاً وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف في ضم التاء وفتحها. ورغم أن الداني قد وهن رواية الفتح تبعاً لأبي على الفارسي، فإن المحقق رد ذلك، وذكر أن القراءة صحيحة وراوها غير واهم وهو ثقة وحجة - أي الحلواني - خصوصاً فيما يرويه عن هشام وقالون.

وذكر أيضاً أن ﴿هَيْتُكَ﴾ بالفتح أي تهباً لي أمرك أو حسنت هياتك. أما رواية الضم وإن كان قد صححها الداني فليست من طريق التيسير، وهي رواية الداجوني عن هشام. فقراءة الضم خروج عن طريقه.

والصواب أن القراءات الواردة في هذه الكلمة لغات، وهي اسم فعل بمعنى هَلَمَّ، وليست في شيء منها فعلاً ولا التاء فيها ضمير متكلم أو مخاطب، ولا يبرز ضميرها، بل يتبين المخاطب بالضمير الذي يتصل باللام ويكون منفصلاً عنها؛ نحو: (هيت لك هيت لكما ولكم). فالأولى الأخذ برواية الفتح لهشام؛ فهي الراجحة في الأداء<sup>(١)</sup>.

## سورة إبراهيم

### ☆ ﴿افتدة﴾ بإبراهيم:

ذكر الخلاف فيه عن هشام في الشاطبية، وقد نصّ في التيسير أنه قرأ فيه على أبي الفتح بياء بعد الهمزة، وقال في المفردات: (وكذا نص عليه الحلواني. وبه أخذ). لذلك لا يجوز فيه سوى الإشباع للياء على لغة المشيعين من العرب. وبذلك نأخذ<sup>(٢)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٩٩ - (المفردات) ص ٢٢٦ - (التيسير) ص ١٣٥.

## سورة النحل

### ☆ ﴿شركائى الذين﴾ بالنحل:

ذكر الدانى الخلاف فيه فى التيسير عن البزى بالهمز وبغير همز، وذكر المحقق فى النشر أنه خرج فيه عن طريقه، وتبعه الشاطبى بذكر الخلاف. إلا أنه أشار إلى ضعف الرواية بغير همز فقال (لهلها). وقد ذكر المحقق فى النشر أن الحذف انفراد الدانى وتبعه شيخ الإقراء الحافظ المتولى بأنه وجده فى التلخيص فلا يكون الدانى منفرداً به، إلا أن الهمز للبزى وهو الثابت من طريق التيسير كالجماعة<sup>(١)</sup>، وبه نأخذ<sup>(٢)</sup>.

### ☆ ﴿ليجزيين﴾ بالنحل:

ذكر الخلاف فى التيسير عن ابن ذكوان فيه، وقال الدانى إن النقاش رواه عن الأخفش بالنون ﴿لنجزيين﴾ ووهم هذه الرواية، لأن الأخفش ذكرها بالياء فى كتابه. فالأولى القراءة له بالياء مثل هشام. وإذا كان المحقق قد صحح قراءة النون عن ابن عامر فهى ليست من طرق المغاربة، فقد ذكر أن المغاربة نصوا قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً بالياء وجهًا واحدًا، وبه نأخذ من الروایتين<sup>(٣)</sup>.

## سورة الكهف

### ☆ اختلف عن شعبة فى قوله تعالى: ﴿ردما آتونى﴾ وكذا ﴿آتونى افرغ﴾:

فورد عنه فى التيسير وُضِلَ الأول، والوجهان فى الثانى، الوصل والقطع، ولا يكون القطع إلا مع المد. ولكن الذى حققه العلماء أن شعيب الصريفينى روى عن يحيى عن أبى بكر

(١) قال الإمام المتولى فى [فتح الكرم] ناقلاً عن [التلخيص] لابن بليمة:

وفيه وجدنا قوله شركائى الـ  
 يكون به الدانى منفرداً إذا  
 فمن طرق النقاش قد روياه وهو  
 سئين بحذف الهمز عن أحد فلا  
 خلافاً لقول النشر والحق يُعتلأ  
 من غير نشر صح أيضاً تقبلاً

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٠٣. (٣) (النشر) ج٢، ص ٣٠٥ - (التيسير) ص ١٣٨.

بقطع الهمزة ومدّها في الموضوعين مثل رواية حفص، أما وصل الأول وقطع الثاني فمن غير طريق الصريفي - وهو وإن كان قرأ به الداني واختاره في المفردات والتهسير فليس طريقه عن شعبة، فقد ذكر المحقق في النشر أن شعيباً روى عن يحيى عن شعبة بقطع الهمزة ومدّها فيهما في الحالين من (الإعطاء)، كذلك حققه المتولى شيخ القراء رحمه الله في فتح الكريم<sup>(١)</sup>. لذا كان الأخذ بالقطع في الموضوعين هو المقدم في الأداء عن شعبة لأنه طريق الرواية المسندة في التهسير<sup>(٢)</sup>.

## سورة مريم

### ☆ ﴿لاهب لك﴾ في سورة مريم:

اختلفوا عن قالون في قوله تعالى: ﴿لاهب لك﴾. فالذي في التهسير هو رواية الياء ﴿ليهب﴾ عن قالون من طريق الحلواني وحده. وقد ذكر الخلاف فيه الشاطبي تبعاً للتهسير. وإنما طريق التهسير هو من قراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط وهي الهمز كالجماعة. لذلك لم يعول الداني في المفردات إلا على رواية الهمز لأنها طريق روايته عن أبي نشيط وهو الأولى بالأداء<sup>(٣)</sup>.

## سورة طه

### ☆ ﴿لنخرقنه﴾ سورة طه:

يفيد تحبير التهسير أن لأبي جعفر فتح النون وإسكان الحاء وضم الراء ﴿لنخرقنه﴾ وهو المروى عن ابن وردان. وقد اعتمد المحقق ذلك في تحبير التهسير لكل من ابن وردان وابن جمار، غير أنه قال: (وروى عن ابن جمار بضم النون وكسر الراء مخففة) وهي رواية الجمهور

(١) قال الشيخ محمد المتولى في (فتح الكريم)،

وشعبة آتوني بوصلهما سوى شعيب فمن يحيى بقطعهما تلا

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣١٥.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣١٧ - (التهسير) ص ١٤٨. فريدة الدهر، ج١، ص ٢٨.

عن ابن جهمز. والمتبع لطرق النشر يجد أن ابن سوار قد انفرد عن ابن جهمز برواية ﴿لِنُخْرِقْهُ﴾ مثل ابن وردان. ولما كنا لا نأخذ بالانفرادات ولو أنها طريق تحبير التيسير. فالأولى أن يؤخذ لابن وردان بفتح النون وضم الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لِنُخْرِقْهُ﴾ ولابن جهمز بضم النون وكسر الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لِنُخْرِقْهُ﴾، وهو الذى فى الدررة والطيبة. ولعل المحقق خالف فيهما ما كتبه فى التحبير لانفراد ابن سوار عن ابن جهمز بفتح النون وضم الراء<sup>(١)</sup>.

## سورة الروم

### ☆ ﴿تَخْرُجُونَ﴾ سورة الروم:

رواه النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بفتح التاء وضم الراء، وهو طريق التيسير عنه؛ لأن الدانى لم يذكر فيه خلافاً بل قال: (كذلك قال النقاش عن الأخفش) وهو طريقه فى رواية ابن ذكوان. قال فى النشر: (وبذلك قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز الفارسى عن النقاش كما ذكره فى المفردات، ولم يصرح به فى التيسير هكذا، ولا ينبغي أن يؤخذ من التيسير بسواه) وبذلك يكون الخلاف المذكور فى الشاطبية عن ابن ذكوان ليس من طريقه، ولا نأخذ له بغير الفتح للتاء مع ضم الراء فى الروم كما فى الأعراف<sup>(٢)</sup>.

### ☆ ﴿كَسَفًا﴾ فى الروم:

ذكر الخلاف فى التيسير وفى الشاطبية فى ﴿كَسَفًا﴾ بالروم عن هشام، والخلاف دائر بين الإسكان والفتح فى السين. وقد ذكر المحقق فى النشر أن الدانى قرأ على أبى الفتح من طريق الحلوانى بالفتح، وبه كان يأخذ الداجونى - وقد ذكر الدانى فى المفردات قراءة الفتح وقال: إن ذلك من طريق قراءته على أبى الحسن، كما ذكر قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله أى السامرى بإسكان السين مثل ابن ذكوان، ولقد وجدت عبارة النشر مخالفة لما ذكره الدانى فى المفردات، إذ قال فى النشر إن الدانى قرأ بالإسكان على أبى الحسن وبفتح

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٢ - (تحبير التيسير) ص ١٤٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٦٨ - (التيسير) ص ١٧٥.

السين على أبي الفتح والصحيح العكس كما جاء في المفردات. لذلك فالأولى الإسكان للسين عن هشام من طريق الحلواني. قال الداني في المفردات: (وكذلك نص عليه هشام في كتابه) هذا، وقد كنت أخذ بالخلاف عن هشام في هذا الحرف حتى اطلعت على ما ذكره الداني من نص هشام على الإسكان، فأخذت بالإسكان وجهًا واحدًا. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### ☆ ﴿ضعف وضعفا﴾ في الروم:

اختلف عن حفص في ضم الضاد أو فتحها من ﴿ضعف وضعفا﴾ في الروم، وذكر الداني في التيسير الفتح عن حفص، وقال إن حفصًا اختار الضم لحديث عطية العوفي عن ابن عمر أن النبي ﷺ أقرأه بالضم وردَّ عليه الفتح.. ثم ضَعَّف عطية. قال المحقق في النشر: ورواه الترمذى وأبو داود جميعاً من حديث الفضيل بن مرزوق. وأخذ بالوجهين ليتابع عاصماً على قراءته وليوافق حفصاً على اختياره، وبهما نأخذ<sup>(٢)</sup>.

## سورة يس

### ☆ ﴿يخضمون﴾ سورة يس:

اختلف عن قالون في ﴿يَخْضُمُونَ﴾ فذكر له الداني في التيسير الاختلاس للخاء، وذكر أيضاً أن الإسكان مروى عن قالون نصًّا، وهو الذى قطع له به في جامع البيان، وقطع له الشاطبي بالاختلاس وهو الذى في المفردات للداني، وكلا الوجهين الإسكان والاختلاس جيدان مع كون الإسكان مقدماً وإن لم يذكر في الشاطبية فقد ذُكر في أصلها وورد بالنص عن قالون<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٠٩ - (المفردات) ص ٢٢٧. (انظر جامع البيان، وقد ذكر فيه قراءته على أبي الفتح من طريق عبد الله بن الحسن وهو طريق التيسير بالإسكان ولكنه ذكر قبل ذلك الفتح لهشام من قراءته على أبي الفتح دون تحديد الطريق، ولعل النشر قد أخذ له بذلك).

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٤٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٥٤ - (التيسير) ص ١٨٤.



## سورة الصافات

### ☆ ﴿وان إلياس﴾ في الصافات:

ذكر الداني في التيسير أنه قرأ على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ﴿وان إلياس﴾ بالصافات بحذف الهمز وهو طريقه الذي في التيسير. وقد ذكر أن ابن ذكوان قال في كتابه بغير همز. وذكر الخلاف عن ابن ذكوان في الشاطبية أى بتحقيق الهمزة أو وصلها. وقد تأول الداني في المفردات قول ابن ذكوان بغير همز فقال إنه يعنى الهمزة التى فى وسط الكلمة أى ﴿إلياس﴾، وردّه المحقق فى النشر بأن ذلك مما لم يقرأ به ابن ذكوان ولا غيره أى بهمز قبل السين. وأنه لو أراد ذلك لذكره فى الأنعام فى أول مواضعه، وأن رواية همزة الوصل من ﴿وان إلياس﴾ تعنى الهمزة التى بعد النون، وهو الثابت من قراءة الداني على الفارسي من طريق التيسير. ولذا فالأولى أن يؤخذ بوصل الهمزة من ﴿إلياس﴾ فى الوصل، وهو المقدم أداء<sup>(١)</sup>.

## سورة ص

### ☆ ﴿بالسوق﴾ فى ص ﴿وسوقه﴾ فى الفتح:

الهمز هو المذكور فى التيسير عن قنبل فى ﴿السوق﴾ فى ص و﴿سوقه﴾ فى الفتح وليس فيه ذكر الواو بعد الهمز. وزاد الشاطبى وجه الواو المدّية بعد الهمز فى الموضوعين، فخرج عن طريقه، وهو مما انفرد به، وإتما يُروى ذلك لقنبل من طرق أخرى غير طريق التيسير كما وضّحها المحقق فى النشر. ولم يذكر فى المفردات غير الهمز. واحتجّ له بأنه على لغة من همز الألف والواو. فالأولى عدم إلحاق الواو بعد الهمز فى الموضوعين، لأنها ليست طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٥٧ - ٢٥٩.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٢٨ - (المفردات) ص ٨٢.

## سورة الزمر

### ☆ ﴿يا حسرتاي﴾ سورة الزمر:

روى عن ابن وردان ﴿يا حسرتاي﴾ بالزمر بإسكان الياء، وهو المروى عن أبى الحسن بن العلاف والخبازى والخبلى - وذكر المحقق أن الباقيين رواوا عن ابن وردان ففتح الياء كابن جواز، وهو الصحيح من طريق تحبير التيسير؛ لأن طريقه ليس من طريق من رَوَوْا الإسكان. لذلك فالأولى أن يؤخذ لابن وردان بفتح الياء في ﴿يا حسرتاي﴾ بالزمر<sup>(١)</sup>.

## سورة الزخرف

### ☆ ﴿لما متاع﴾ سورة الزخرف:

اختلف عن هشام فيه بين تشديد الميم وتخفيفها، فسُدَّدها الأكثرون عنه، وذكر الخلاف أبو عمرو الدانى في التيسير وتبعه الشاطبى - إلا أن طريق الدانى في التيسير يقتضى التخفيف فقط، ولكن ذكر التشديد في مفرداته وذكر الخلاف فيه، وذكر في جامع البيان أن التخفيف قرأ به على أبى الفتح في رواية هشام من طريق الحلوانى وذكره عن ابن عباد عن هشام. وذكر المحقق في النشر أن التخفيف ليس انفراداً من أبى الفتح، بل روى أيضاً من طرق أخرى. فالأولى أن يؤخذ لهشام بالتخفيف فيه من طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

### تنبیه:

(١) قال المتولى في فتح الكرم:

وأما عن الحلوانى فاقراً مخففاً بخلف أتى واحتص بالمدِّ واعتلا

(٢) ذكر المحقق في النشر أن الدانى اقتصر على التخفيف في المفردات، وليس كذلك، بل اقتصر على التشديد، ثم ذكر فيه خلافاً - ولكن طريقه كما ذكرنا يقتضى التخفيف، وبه نأخذ.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٦٣. فريضة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٩١ - (المفردات) ص ٢٢٨.

## سورة الأحقاف

☆ ﴿لتنذر﴾ بالأحقاف:

ذكر الداني فيه الخلاف عن البيزى بالتاء أو بالياء، وتبعه الشاطبي بقوله، (والأحقاف هم بها بخلف هدى). والخلاف وإن كان صحيحًا، إلا إنه لا يُقرأ به من طريقه، لأن الداني قرأ على الفارسي عن النقاش بالتاء. قال المحقق في النشر: وإطلاقه الخلاف فيه خروجٌ عن طريقه. لذا نأخذ فيه للبيزى بالتاء من طريق التيسير. نعم ذكر الداني في المفردات أنه قرأ أيضًا على الفارسي بالياء، ولكنه أهملها وقال وبالأول (أى برواية التاء) آخذ. فالأولى الأخذ له بالتاء في رواية البيزى<sup>(١)</sup>.

## سورة القتال ﴿محمد﴾

☆ ﴿أنفا﴾ بالقتال:

روى الداني في التيسير الخلاف في ﴿أنفا﴾ بالقتال عن البيزى بالقصر والمد، وأسند رواية القصر إلى ابن مجاهد عن نصر بن محمد. وقرأ به على أبي الفتح، وليست رواية القصر من طريقه ولا طرق الشاطبي، لأن الداني قرأ برواية البيزى على الفارسي عن النقاش، وهي بالمد كالجماعة، فلا يؤخذ من التيسير بسوى المد<sup>(٢)</sup>.

## سورة الطور

☆ ﴿المصيطرون﴾ بالطور و﴿بمصيطر﴾ بالغاشية:

ورد الخلاف فيهما عن حفص وعن خلاد. أما حفص فقد ذكر الخلاف فيهما الداني عنه في التيسير فيقرأ بالصاد والسين فيهما وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف. ولكن قراءة الداني على أبي الحسن فيهما بالصاد، فهو الراجح في الأداء في رواية حفص، لأن سند الداني في روايته من قراءته على أبي الحسن.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٧٤.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٧٣ - (المفردات) ص ١٠٤.

وأما رواية خلاد فالتخلاف فيها دائر بين الصاد الخالصة فيهما أو إشماعها زايماً مثل رواية خلف عن حمزة.

والتخلاف في التيسير والشاطبية، ولكن قراءة الداني على أبي الفتح في رواية خلاد تقتضى الإشمام. قال في النشر: ولا يوجد نصٌ بخلافه إلا ما في التيسير والشاطبية. وقال إن الصاد الخالصة عن الحلواني والبزار، وهما ليسا من طريق التيسير عن خلاد. فلا يُقرأ فيهما إلا بالإشمام لخلاد من طريق التيسير والشاطبية<sup>(١)</sup>.

## سورة الرحمن

### ☆ ﴿المنشآت﴾ في سورة الرحمن:

ذكر لشعبة التخلاف فيه بين كسر الشين وفتحها. والذي قرأ به الداني على أبي الفتح من طريق الصريفي عن يحيى بن آدم هو الكسر. كذلك صرح الداني في المفردات وذكره المحقق في النشر، وهو أولى من الفتح، لأن طريق الفتح من قراءة الداني على أبي الحسن. فالراجع هو الكسر في الشين عن شعبة لأنه طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

### ☆ ﴿يطمئنن﴾ في سورة الرحمن:

ذكر الداني التخلاف في الروایتين عن الكسائي في ضم الميم أو كسرها في الموضعين. وضم الميم في الموضع الأول فقط هو قراءة الداني على أبي الفتح في الروایتين جميعاً، ويقرأ في الموضع الثاني بكسر الميم. وهذا هو الوجه الراجح في الأداء وهو الذي عول عليه الداني في المفردات. ونص عليه في جامع البيان. وقد ذكر المحقق في النشر أنه من المواضع التي خرج الداني فيها عن طريقه، يعني ذكره في التيسير رواية الدورى بضم الميم في الموضع الأول ورواية أبي الحارث بالضم في الموضع الثاني. لأنها قراءته على أبي الحسن، ولم يقرأ الداني في الروایتين على أبي الفتح بسوى الضم في الأول والكسر في الثاني، فتعين أن يكون هذا الوجه هو الراجح في الأداء<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٧٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨١ - (المفردات) ص ٢٨٢. فريدة الدهر، ج١، ص ٣٢٠.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٨١ - (المفردات) ص ٢٩٢. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٢٤، ٤٤٥.

## جزء قد سمع

### ☆ «انشزوا فانشزوا» بالمجادلة:

ذكر الخلاف عن شعبة في التيسير في كسر الشين أو ضمها. ولكن الداني صرح أنه قرأ على أبي الفتح من طريق الصريفيني عن يحيى بن آدم عن شعبة بالكسر. كذا ذكره في التيسير والمفردات، وذكر فيه أنه بما شك فيه شعبة، فأخذ برواية الكسر. فالأولى أن يقرأ لشعبة فيهما بالكسر كما هي رواية الداني من طريق التيسير والتي قرأ بها على أبي الفتح في هذه الرواية<sup>(١)</sup>.

### ☆ «تكون دولة» بالحشر:

اختلف عن هشام في تأنيث يكون أو تذكيره. وذلك في التيسير والشاطبية، وحقق ابن الجزرى أن رواية الحلواني من أكثر طرقه بالتأنيث عن هشام - روى ذلك ابن عبدان عن الحلواني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وهو طريق التيسير. لذا كان الراجح في الأداء عن هشام تأنيث «تكون» مع رفع «دولة»، ولا يجوز النصب مع التأنيث في أى قراءة - كما فهم البعض من الشاطبية - لانتفاء صحته رواية، هذا ولم يعول الداني في المفردات إلا على رواية التأنيث<sup>(٢)</sup>.

## جزء تبارك

### ☆ «ما يؤمنون / ما يذكرون» بالحاقة:

روى الداني الوجهين عن ابن ذكوان فيهما بالتاء أو الياء. ورواية الغيب بالياء أكثر شهرةً عن الأخفش. غير أن الداني قرأ فيهما بالخطاب على الفارسي من طريق النقاش عن الأخفش. وذكر الداني ذلك في التيسير والمفردات. غير أنه أخذ فيهما بالغيبة، ونقل عنه المحقق في النشر أن عليه العمل عند أهل الشام. لكن رواية التاء أى الخطاب هي طريق التيسير الذى قرأ به الداني من طريق النقاش. ولم ينفرد النقاش بذلك حتى تُرد تلك

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٨٥ - (التيسير) ص ٢٠٩. (٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٦ - (المفردات) ص ١٢٩.

الرواية مع صحتها - فاختيارنا للوجه المقدم في الأداء مبني على سند الرواية، وسند رواية الخطاب هو طريق التيسير، لذلك نأخذ لابن ذكوان في الحرفين بالتاء وجهًا راجحًا في الأداء<sup>(١)</sup>. وقلنا لا نمنع الأخذ برواية الياء كهشام لصحته أيضًا وشهرته.

### ☆ ﴿لَبْدَا﴾ فِي الْجَن:

روى ابن عبدان عن الحلواني ضم اللام في رواية هشام، وهو طريق التيسير، ولم يذكر في التيسير غيره. غير أن الشاطبي زاد الخلاف فخرج عن طريقه، لأن الكسر فيه من طريق الجمال وابن عباد وليس من طريق التيسير، فالأولى أن يقرأ لهشام في هذا الحرف بضم اللام<sup>(٢)</sup>.

### ☆ الوقف على ﴿سلاسلا﴾ في الإنسان:

اختلف في الوقف عليه بالألف أو حذفها. وقد قرأ الداني في رواية حفص على أبي الحسن بن غلبون بإثبات الألف، وهو طريق التيسير. كما وقف بحذف الألف في قراءته عن الفارسي في رواية البزى من طريق النقاش عن أبي ربيعة، كذا وقف بحذف الألف في رواية ابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش. لذا فإن طريق التيسير الراجح في الأداء الوقف لحفص بإثبات الألف، والوقف لكل من البزى وابن ذكوان بحذف الألف<sup>(٣)</sup>.

## جزء كـ

### ☆ ﴿وَاه﴾ فِي الْعَلَق:

اختلف عن قنبل، فروى الزهني وحده عن قنبل المد. وروى أكثر الرواة عنه القصر. وليس طريق الزهني من طريق التيسير. لذا لم يذكر في التيسير سوى القصر. قال المحقق في النشر: ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء (وقال: بهما أخذ، جمعًا بين النص والأداء). ونقول إن رواية المد انفرد من الزهني عن قنبل، وقد خالف فيها سائر الرواة. لذا نرجح القصر؛ لأنه هو الثابت روايةً من طريق التيسير<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٩٠ - (المفردات) ص ٣١٤. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣٩٢.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٩٤. (٤) (النشر) ج٢، ص ٤٠٢.

## ☆ التكبير للمختم:

التكبير مروى عن البزى لحتم القرآن، وبذلك قرأ الدانى على شيخه الفارسى، وما أطلقه البعض لابن كثير من الروایتين فليس طريق التيسير وإنما هو رواية البزى وحده. وقول الشاطبى (وَعَنْ قُنْبُلٍ بَعْضُ بَتْكَبِيرِهِ تَلَا) هو من زيادات الشاطبى، فالأولى الأخذ به للبزى من طريق التيسير دون قنبل.

أما من طرق النشر فإنه مأخوذ به لكل القراء.

ولفظه المختار ﴿الله أكبر﴾ وهو الذى فى التيسير، وزيادة التهليل هى من طريق ابن الحباب وليست فى التيسير. أما موضعه فهو آخر كل سورة بدءًا من سورة الضحى مع نهاية السورة. وعلى هذا لا يجوز القطع على البسمة إذا وصلت بالتكبير قبلها. هذا الذى رجحه الدانى فى التيسير. أما قول الشاطبى: (وَبَعْضُ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلًا) فهو محمولٌ على التكبير لأوائل السور، وليس ذلك من طريق التيسير، والأولى وصل التكبير بآخر السورة كما ذكر الدانى، وإن شاء قطع عليه وابتدأ بالبسمة موصولة بأول السورة بعدها. والله أعلم<sup>(١)</sup>.



هذا ما تيسر جمعه بفضل الله

وتوفيقه من الأوجه الراجعة فى الأداء

فى فرش الحروف عن القراء العشرة.

وقد رجحنا ما هو أولى وأحق بالأداء من التيسير والتحبير.

وهليه (القصيدة الحسنة) جمعنا فيها الأوجه الراجعة فى الأداء

من طرق التيسير وتحبير التيسير فى الأصول والفرش. وبالله التوفيق.



(١) (النشر) ج٢، ص٤٨ - (التيسير) ص٢٢٦.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القصيدة الدسائية  
في الأوجه الراجحة في الإماء  
عن العشرة القراء

تأليف

الشيخ علاء بن محمد توفيق النحاس

راجعها

الشيخ عبد الرزاق البكر



## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

بَدَأَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ أَزْجُوهُ مَوْلَا<sup>(١)</sup>      وَأَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِهِ مُتَوَكِّلَا<sup>(٢)</sup>  
 وَصَلُّ وَسَلِّمْ يَا رَحِيمَ كَرَامَةٍ      عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ فَضْلًا وَمَنْزِلَا<sup>(٣)</sup>  
 وَبَعْدُ فَقَدْ مَيَّزْتُ فِي الْخُلْفِ أَزْجُهَا      أَتَتْ عَنْ رُوَاةِ الْعَشْرِ أَقْوَى وَأَفْضَلَا  
 تَتَّبَعْتُ فِي التَّيْسِيرِ مِنْهَا طَرِيقَهُ      وَوَدِدْتُ لَهَا التَّخْبِيرَ لِلْعَشْرِ مُكْمَلَا  
 قَدْ اخْتَرْتُ وَجْهَهَا كَانَ أَقْوَى رِوَايَةٍ      وَأَثْبَتَ عِنْدَ الْمُتَنَصِّفِينَ وَأَعْدَلَا  
 وَمَا كَانَ بِالْوَجْهِينَ عَنْهُمْ ذَكَرْتُهُ      إِذَا لَمْ أَجِدْ بِالْأَضَلِّ وَجْهًا مَفْضَلَا  
 وَمَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا      لِرَاوِ بِوَجْهِهِ وَاحِدٍ عَنْهُ أَهْمَلَا<sup>(٤)</sup>  
 وَبَعْضَ قَصِيدِ الشَّاطِئِي وَدُرَّةَ      أَتَيْتُ بِهِ إِنْ كَانَ لِلْحَكْمِ أَشْمَلَا  
 كَذَلِكَ تَحْرِيرَاتِ بَعْضِ شَيْوِخِنَا      فَمَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ لَهُمْ زَانَ وَأَعْتَلَى<sup>(٥)</sup>  
 وَإِنْ قِيلَ ( قَدْ زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدِ )      عَلَى الْأَضَلِّ ( لَقْتُ وَجْهَهَا أَنْ تَفْضَلَا )<sup>(٦)</sup>  
 وَأَنْسَى لِأَضْدَافِ رُؤْيَيْنِ بِشَاطِئِي      مِنْ الْبَحْرِ قَنْدَرُ اللَّوْلُوِّ الْحَرُّ مَنْزِلَا<sup>(٧)</sup>  
 فَإِنْ كَانَ فِيهَا مِنْ صَوَابٍ فَفَضْلُهُ      مِنْ اللَّهِ بَدْءًا وَإِنْ هَاءَ وَمِنْهَا هَلَا

- (١) المولى: الملجأ. (٢) بدأت بحمده سبحانه ملتجئًا إليه سائلًا من فضله متوكلا عليه.  
 (٣) وثبتت بالصلاة والسلام على خير خلقه فضلاً ومنزلاً ليكون ذلك تكريمًا له وتشريفًا لقدره.  
 (٤) أعنى أننى اخترت الوجه المقدم فى الأداء من سند كتاب التيسير للسبعة ومن سند كتاب التخبير للثلاثة، فأختار الوجه المقدم من تتبع السند. لذلك أهملت ما روى بوجه واحد فقد روى بلا خلاف.  
 (٥) كما استشهدت ببعض قصيد الشاطي وبعض قصيد الدرّة. كذلك أتيت ببعض التحريرات لشيوخنا، فما بين قوسين ليس من نظمى وإنما زان القصيدة واعتلى.  
 (٦) من الشاطية. والمعنى حياؤها أن تتقدم عليها.  
 (٧) نسبة هذه القصيدة إلى نظم الشاطية والدرّة وتحريرات شيوخ القراء كنسبة الصدوف إلى اللؤلؤ الحر.

وَمَا كَانَ مِنْ سَهْوٍ مَضَى أَوْ بَغْفَلَةٍ  
وَأَصْلِحْ وَبَيِّنْ كُلَّ حَزَقٍ وَجَدْتَهُ  
وَأْمَلْ أَنْ يَسْرِي بِهَا نُورُ أَضْلَاهَا  
وَأَنْى لَأَسْتَحْيِي بِهَا أَنْ أَعْدَلَا  
وَلَكِنْ إِذْ الشَّاطِئِي بِحِزْوِهِ  
فَرَنْ خَرَجَ التَّيْسِيرُ نَاطِرَتْ طُرُقَهُ  
كَذَلِكَ لِلتَّخْبِيرِ فَالطُّرُقُ أَضْبَحَتْ  
وَتَرْجُو بِهَا مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ عَفْوَهُ  
فَمَنْى وَمِنْ إِبْلِيسَ فَانْرُكُهُ مَهْمَلًا<sup>(١)</sup>  
(وَسَلَّمَ لِاحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ فَتَجْمَلًا)<sup>(٢)</sup>  
بِتَيْسِيرِ ذِي عُنْصُرٍ وَتَخْبِيرِ مَا أَنْجَلَى<sup>(٣)</sup>  
لِعِلْمِي بِأَنْى لَسْتُ مَنْ (جَادَ مَقُولًا)  
يُرْجَحُ فِي التَّيْسِيرِ مَا كَانَ أَعْدَلَا  
فَأَثَبَتْ لِلدَّانِي وَجْهًا تَأْصَلَا  
سَبِيلًا إِلَى النُّوجِهِ الْمُقَدَّمِ فَيَصَلَا  
وَرَحْمَتَهُ الْعُظْمَى وَجَنَائِهِ الْعَلَا<sup>(٤)</sup>

(١) أبرأ من حولى وقوتى فما كتبته من صواب ففضله من الله. أما الخطأ فمنى ومن الشيطان.  
(٢) لنا أطلب ممن يطلع عليها أن يصلح أى خطأ فيها وشبهته بالخرق. وأن يظهره ويسلم لإحدى الحسينيين فمن اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد. وما بين قوسين من الشاطبية.

(٣) وأطلب من الله أن يسرى بها النور الذى سرى بأصلها الشاطبية والذرة حتى تيسر ما صعب وتزين ما ظهر. واستعرت (التيسير) الذى هو كتاب الدانى وهو أصل الشاطبية فى القراءات السبع، و(التخبير) الذى هو أصل الذرة فى الثلاث المتممة للعشر. وبالله التوفيق وهو المستعان.

(٤) اختصارى للوجه المقدم فى الأداء من الشاطبية جاء على استحيا لأن الشاطبى ذكر فى حزره (ولتضليحه من جاد مقولاً) لذلك لا أجد نفسى أهلاً لذلك. إلا أن الشاطبى نفسه قد أذن بذلك فجئت بالوجه الذى ينتهى إليه السند ليكون فيصلاً راجحاً على غيره من الأوجه الأخرى.

## «تدريبات عامة»

### الإستعانة

تَعَوَّذْ جَهَاراً قَبْلَ كُلِّ قِرَاءَةٍ وَدَعْ عَنكَ وَجْهَ السَّرِّ عَنْهُمْ لِتَفْضُلَا<sup>(١)</sup>  
 (بِشْرَطِ اسْتِمَاعٍ وَابْتِدَاءِ دِرَاسَةٍ) (وَلَا تُخْفِيَا أَوْ فِي الصَّلَاةِ فَفُضِّلَا)<sup>(٢)</sup>  
 عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ فَاتَّبِعْ وَلَا تَرُدْ كَذَا اخْتَارَهُ الدَّانِيُّ عَنِ صَفْوَةِ الْمَلَا<sup>(٣)</sup>

### البسمة بين السورتين

لَوْزَشٍ وَلِلسُّوسَى فَاخْتَرِ لِسَكْتِهِمْ وَلِلدُّورِ وَضَلَا ثُمَّ لِلشَّامِ بِسْمِلاً  
 لِيَعْقُوبَ فَاسْكُتْ ثُمَّ فِي أَرْبَعِ خَلَّتْ مِنَ السُّورِ الزُّهْرَاءُ فَاتَّبِعْ لِمَنْ تَلَا<sup>(٤)</sup>  
 وَمَا بِسَمَلِ الدَّانِيِّ عَنِ كُلِّ قَارِيٍّ إِذَا ابْتَدَأَ الْأَجْزَاءَ فَاتَّبِعْ مُبْجِلاً  
 وَقَدْ أَطْلِقَ التَّخْيِيرُ فِي النَّشْرِ عَنْهُمْ فَخَيَّرْ لَهُمْ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ مُفْضِلاً<sup>(٥)</sup>

(١) أرشدت إلى إهمال إخفاء التعوذ المروي عن نافع وحمزة.

(٢) البيت في قصيدة إتحاف البرية للشيخ حسن خلف الحسيني - رحمه الله - ويشير إلى شرط الجهر بأن يكون في حالة استماع للقران في مجلس ويكون القارئ مبتدئاً بالقراءة، أما إذا كان يقرأ خالياً أو منفرداً أو في الصلاة أو لم يكن مبتدئاً بالقراءة فلا بد من الإخفاء.

(٣) اختار الداني الصيغة الواردة في سورة النحل.

(٤) الوجه الراجح في الأداء في البسمة بين السورتين هو السكت لكل من ورش والسوسى، والوصل للدوري، والبسمة لابن عامر، والسكت ليعقوب، وعدم التفرقة بين الأربع الزهر وغيرها، وهي ما بين الانفطار والتطفيف، وما بين المدثر والقيامة، وما بين الفجر والبلد، وما بين العصر والهمزة، ففيها لكل راو ما تغيرها من السور، لأن التفرقة استحباب من الشيوخ.

(٥) في ابتداء الأجزاء الأربعة عدم البسمة، وهو اختيار الداني للبعة، أما الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف، فلهم البسمة، ولهم تركها، لأنه اختيار المحقق في النشر.

## الماء والقصر

بِأُولَئِكَ وَزَشْ وَخَمَزَةٌ طَوَّلًا	وَرَجَحَ لِتَرْتِيبِ الْمُدُودِ بِأَرْبَعِ
وَعَاشِرُهُمْ لِلْبَاقِي ثَلَاثُ مَرَاتِلًا <sup>(١)</sup>	لِعَاصِمِ خَمْسِ وَسَطِ الشَّامِيِّ وَعَلِي
وَلَيْسَ لِيُوزَشِ فِيهِ قَصْرٌ إِذَا تَلَا <sup>(٢)</sup>	وَوَسْطُ أَوْ أَمْدُ ثُمَّ قَصْرٌ لِعَارِضِ
(وَلِنَمَكِي هَاتَيْنِ اللَّذَيْنِ كَذَا أَجْمَلًا) <sup>(٣)</sup>	(وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلِ قُضْلًا)
لِحَمَزَةِ يَرْوِيهِ ابْنُ غَلْبُونَ مَغْدِلًا <sup>(٤)</sup>	وَوَسْطُ لَعَيْنٍ عِنْدَ حَفْصٍ وَعَنْ خَلْفٍ
أَبُو الْعِزِّ تَوْسِيطُ رُوَيْسٍ فَحَصْلًا	وَمِنْ طَرِقِ التَّحْبِيرِ قَصْرٌ وَزَادَهُمْ
فَقَصْرٌ لَدَى حَذْفِ أَوْ أَمْدُ وَسَهْلًا <sup>(٥)</sup>	وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْمَدِّ هَمْزٌ مُقَيَّرٌ
لِسُوسٍ وَمَدُّ الدُّوْرِ يَثْبُتُ فِي كَيْلًا <sup>(٦)</sup>	وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ قَصُرَ (هَاءُ) مَعَ قَصْرِ (لَا)

(١) الراجع في ترتيب المدود من التيسير والتحبير هو أربع مراتب، الأولى الطول لورش وحمزة، والثانية لعاصم خمس حركات، والثالثة التوسط عن ابن عامر والكسائي وخلف العاشر، والرابعة فونق القصر (ثلاث حركات) للباقيين.

(٢) لا يجوز لورش القصر في عارض السكون، لأن طريقه في التيسير توسط البدل، وعليه يكون التوسط والطول في العارض، ويجوز للباقيين التوسط والطول والقصر.

(٣) البيت من نظم إنحاف البرية للشيخ الحسيني ويشير إلى وجهي التوسط والطول في (عين) من فاتحتي مرهم والشورى، والطول مقدم، ومثله وجهها الطول والتوسط في (هاتين والذين) لابن كثير المكي في القصص وفصلت، لأن الهاء قبل النون المشددة حرف لين.

(٤) التوسط في (عين) من فاتحتي مرهم والشورى هو الأرجح لحفص وخلف عن حمزة، لأنه طريق ابن غلبون، وعنه روى الداني طريقهما في التيسير، أما طرق التحبير فإنها تقتضي القصر وذلك من الإرشاد والكفالة وكتاب ابن خيرون وسبط الحياط وكفالة الست، وفي كلها القصر عن أبي جعفر ومعتوب وخلف العاشر. وزاد أبو العز في كفايته التوسط فيكون وجهها آخر في رواية روس من التحبير . والله أعلم.

(٥) الراجع القصر عند حذف الهمزة من نحو (جاء أحد) لأبي عمرو واليزي وقالون، والمد أرجح عند تسهيل الهمزة الأولى في نحو (النساء إلا) لقالون.

(٦) لا يجوز في (هؤلاء إن) للسوسي سوى قصر (الماء) مع قصر (لا)، لأنه يقصر المنفصل. ومد الدوري (ها) و(لا)، لأنه يمد المنفصل، لأن كل منهما يجذف الهمزة الأولى.

## الهمزتان من كلمة

وَفِي الْفَاتِ الْفَضْلِ قَضَرُ مَحْتَمٌ  
 لغير رويس ثم وجهان سهلاً  
 أَبُو جَعْفَرٍ يَزُورِي الْأَسْحَرَ مِثْلَهُ  
 كَذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو بِوَجْهَيْنِ أَعْمَلًا<sup>(١)</sup>  
 وَفِي الْهَمْزِ بِالتَّوْسِيطِ وَالتَّوْلِ أَيْدِيًا  
 وَفِي الْهَمْزِ بِالتَّوْسِيطِ وَالتَّوْلِ أَيْدِيًا  
 لَدَى اللَّامِ وَالْإِبْدَالِ فَاقْضُرْ وَطَوَّلَا  
 وَعِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ وَقَالُونَ قَضَرُهُمْ  
 وَإِنْ تَخْتَرِ التَّسْهِيلَ وَسَطَ لِيُورِثِهِمْ  
 وَإِبْدَالَ هَمْزٍ مِنْ أُمَّةٍ أَهْمَلًا<sup>(٢)</sup>  
 كَأَنَّ الذُّكْرَيْنِ أَيْضًا وَأَبْدَلَا<sup>(٣)</sup>  
 وَقَضَرُ ابْنِ وَرْدَانَ وَقَالُونَ قَدْ عَلَا<sup>(٤)</sup>

(١) الألف التي تدخل للفصل بين الهمزتين عند قالون وأبي عمرو وأبي جعفر نحو (ءأنتم) لا يجوز فيها سوى القصر. كما لا يجوز في أئمة وجه إبدالها ياء، لأنه وجه نحوي لا أدائي، والثابت فيه التسهيل من طريق التيسير.

(٢) رجحنا تسهيل الهمز من أئمة، وهو المروي عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر، غير أن طريق التعبير من كفاية أبي العز عن رويس يقتضى الإبدال، فيؤخذ لرويس فيه بالإبدال حسب طريق الرواية. ثم ذكرنا الوجهين: التسهيل والإبدال إذا دخلت همزة الوصل على همزة الاستفهام، وذلك في (الئن) موضعي يونس، و(الذكرين) بالإنعام يقرءان بالاستفهام. ومثله (الله) في يونس والنمل.

(٣) كذلك روى أبو عمرو وأبو جعفر في موضع (ما جئتم به السحر) بيونس بالتسهيل أو الإبدال.

(٤) تحرير القول في الئن موضعي يونس من طريق التيسير على وجه الإبدال هو أن تقرأ بتوسيط البدل مع توسط اللام لورش، وهو الوجه المقدم عنه الذي رواه ابن خاقان. وله أيضا المد في البدل مع توسط اللام. وتقرأ لقالون وابن وردان بقصر اللام فقط، وفي البدل وجهان، الطول والقصر. وإذا قرأت بالتسهيل فوسط اللام لورش واقصرها لقالون وابن وردان.

## الهمزتان من كلمتين

وَفِي كَثِيرٍ هَمْزٍ بَعْدَ ضَمِّ لِهَمْزَةٍ      فَإِنْ أَبَا الْفَتْحِ ارْتِضَاءُ مُسَهَّلًا  
 وَعِنْدَ ابْنِ خَاقَانَ وَالْفَارِسِيِّ قَرَأَ      أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي بِوَاوٍ مُبَدَّلًا<sup>(١)</sup>  
 فَبِإِبْدَالِهِ رَجَّحَ لِلدُّورِيِّ وَوَرِّثَهُمْ      وَبَزِيٍّ وَلِلْبَاقِيْنَ لِلْهَمْزِ سَهْلًا  
 وَعِنْدَ رُوَيْسٍ أَبْدَلَ الْهَمْزَ خَالِصًا      أَبُو جَعْفَرٍ وَجَهَانَ عَنْهُ تُقْبَلًا  
 وَأَوَّلَى لَهُ الْإِبْدَالَ إِذْ شَاعَ مَذْهَبًا      قَدِيمًا لَدَى الْقُرَّاءِ وَالْحَقُّ قَدْ عَلَا<sup>(٢)</sup>  
 وَبِالسُّوءِ إِلَّا لَا تُسَهَّلُ لَهُمْزُهُ      لِقَالُونَ وَالْبَزِيٍّ وَادْغِمُهُ مُبَدَّلًا<sup>(٣)</sup>

## الإظهار والإدغام

وَإِخْفَاءً تَامًا بِرُزْمٍ مَا عَدَا      أَبِي جَعْفَرٍ أَدْغِمَ لَدَيْهِ مُكْمَلًا  
 وَقَدْ فَضَّلَ الْإِشْمَامُ فِي النَّشْرِ قَاعِزُهُ      لَدَى خَلْفِ بَعْقُوبٍ وَجَهَا مَفْضَلًا<sup>(٤)</sup>

(١) تحوير أوجه الهمزة المكسورة بعد المضمومة من كلمتين نحو (بشاه إلى)، فمذهب ابن خاقان والفارسي إبدال الهمزة الثانية واوا، وعلى ذلك يكون للدوري وللبيزي الإبدال، لأن طريقتيهما من قراءة الداني على الفارسي، وكلتا الإبدال لورش، لأن طريقته عن ابن خاقان، ويكون لقالون وللرؤسي وقنبل تسهيل الهمزة الثانية، لأن طريقتهم من التيسير من قراءة الداني على أبي الفتح الذي مذهبه التسهيل.

(٢) أما رؤيس فله في نحو (بشاه إلى) الإبدال واوا لأن ذلك طريقته في التحبير. وأتى عن أبي جعفر الوجهان، الإبدال والتسهيل. والإبدال أرجح لأنه مذهب قدماء الأئمة ومنهم أبو جعفر.

(٣) قوله تعالى: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ في سورة يوسف، يقرأ لقالون والبيزي بإبدال الهمزة الأولى واوا وإدغامها في الواو قبلها على الأرجح.

(٤) الراجح من طريق التيسير في (تأمتا) بيوسف الرُّوم، وهو المعبر عنه بإخفاء النون الأولى، ويؤخذ بالرُّوم لكل القراء ما عدا أبي جعفر فليس له إلا الإدغام الكامل بدون إشارة أو رُوم. وقد فضل المحقق في النشر وجه الإشمام، لذا لا نأخذ به إلا ليعقوب وخلف العاشر وجها مفضلا في الأداء.

وَإِذْ غَمَّ نَخْلَقُكُمْ أَصْحُ رَوَايَةٍ إِذَا مُنِعَ اسْتِغْلَاءَ قَافٍ وَأَكْمَلًا<sup>(١)</sup>  
 وَإِسْكَانُ يَاءِ اللَّائِي إِذْ هُوَ مُبْدَلٌ لِبَزْيٍ وَدَوْرِي لِكِنِ السُّوسِ سَهْلًا  
 فِرَاطَهُارُهُ عِنْدَ بِنْسِنَ لِيَايِهِ وَأَظْهَرَ لَدَى سَكْتٍ لِمَنْ كَانَ مُبْدِلًا<sup>(٢)</sup>  
 (وَبِالزُّومِ وَالتَّسْهِيلِ قِفَ لِمُسْهَلٍ لَدَى اللَّاءِ أَوْ إِبْدَالُهُ يَاءً فَتَجْمَلًا)<sup>(٣)</sup>

## النقل والإمالة والتفخيم والترقيق

### والوقف على أو آخر الكلم ومرسوم الخط

وَمِنْ بَعْدِ عَادٍ قَابِدَانٌ دُونَ وَرَشِهِمْ لِمَنْ نَقَلُوا الْأَوَّلَى عَلَى مَا تَأْصَلًا<sup>(٤)</sup>  
 وَنَقْلًا لِمِمِ الْجَمْعِ فَمَا نَمَعُ لِيَوْزْهِمِمْ وَحَمْزَةٌ فِيهِ لَمْ يَكُنْ قَطُّ عَوَلًا<sup>(٥)</sup>  
 وَقَدْ حُقَّ لِلتَّنْوِينِ وَقَفَا إِمَالَةً كَنَحْوِ مُسْمَى ثُمَّ بِالْفَتْحِ وَصَلًا<sup>(٦)</sup>  
 وَفَرَّقِي بِهِ الْوُجْهَانِ. فَحُمَ لِمُضْرِهِمْ وَرَفَّقِي كَيْسِرِي. عَيْنِ قَطْرِ لَتَجْمَلًا<sup>(٧)</sup>

- (١) الإدغام الكامل في نخلقكم بالمرسلات هو الأقوى، وذلك بمنع ظهور صفة الاستعلاء من القاف.
- (٢) طرق التيسير في (اللاء) بالأحزاب والمجادلة والطلاق تقتضي أن يكون للبيزى والدورى إبدال الهمز ياء (اللأى) مع المد، ويكون للسوسى تسهيل الهمز فيه (اللاء)، وعلى ذلك فالإظهار واضح لمن مذهبه التسهيل. أما من أبدل فالأولى له إظهار الياء الأولى من (اللأى) عند (بسن) التى فى الطلاق، وذلك بالسكت على الياء الأولى سكتة لطيفة عند الوصل.
- (٣) البيت من قواعد التحرير للشيخ محمد جابر وأصله من فتح الكريم (اللمتولى)، وفيه أوجه الوقف على (اللاء)، ففيها الإبدال ياء ساكنة أو تسهيل الهمزة مع الروم والوجهان لمن مذهبه التسهيل. والإبدال لمن مذهبه الإبدال وصلًا.
- (٤) من ينقل عاد الأولى بالنجم وهم المدينان، والبصريان لهم عند البدء بالأولى ثلاثة أوجه، أرجحها البدء بالأصل (الأولى)، هذا لغير ورش، فإن مذهبه النقل فى الوصل والابتداء.
- (٥) لم يصح النقل فى ميم الجمع لورش ولا لحمزة ولا لأحد من القراء.
- (٦) خلافًا للشاطى، فإن الراجح إمالة اليائى المنون وقفًا مع حذف التنوين لمن مذهبه الإمالة كنعو مسمى، فإذا وصل بما بعده لزم الفتح مع إثبات التنوين.
- (٧) يجوز التفخيم والترقيق فى راء (فوق)، والأرجح التفخيم فى مصر، والترقيق فى عين القطر وما حذفت ياؤه تخفيفًا نحو يسر.

وَجَازَ لَدَى مَنْ شَدَّدَ النُّونَ رُومَهَا  
 أَوْ قَامَ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ فَفَصَلَا  
 أَوْ الضَّمُّ أَوْ يَاءٍ أَوْ الْوَاوِ مُثْقَلًا<sup>(١)</sup>  
 وَمَا ذَكَرُوا عَنْ سَيِّبُونِهِ فَأَهْمَلًا<sup>(٢)</sup>  
 لِيَأْتِيَ وَمَا (بِالْحَقِّ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَاءِ)<sup>(٣)</sup>  
 وَفِي وَيَكُنَّ بِالرُّسْمِ وَقَفًا وَعِنْدَمَا

## تحويلات خاصة لكل قارئ وراو

### أوجه قائلون الراجعة في الأمام

وَصِلَ مِيمٌ جَمَعَ عِنْدَ قَالُونَ وَأَقْصَرْنَ  
 لِمُنْفَصِلٍ أَشْبَحَ لِيَأْتِيَهُ فَتَجْمَلًا<sup>(٤)</sup>  
 وَإِنْ قَاتِكَ التَّوْرَةَ فَأَقْرَأَ بِفَتْحِهَا  
 وَلَمْ يَكُ فِي هَاءٍ وَيَاءٍ مُثْمَلًا  
 وَأَظْهَرُوا إِرْكَبَ ثُمَّ يَلْهَثُ فَاظْهَرْنَ  
 وَأَشْهَدُوا الْإِذْخَالَ عَنْهُ وَسَهْلًا<sup>(٥)</sup>  
 وَتَعَدُّوا نِعْمًا يُخَصِّمُونَ كَذَا يَهْدِ  
 دِي سَكُنَ بِنَصِّ عَنْهُ جَاءَ وَقُضِلَا

- (١) يجوز الروم في الوقف على النون المشددة نحو (ولا جان) خلافاً لمن منعه. والراجع جواز الإشارة في هاء الضمير بالروم أو الإشمام إن لم تسبقه كسرة أو ضمة أو ياء أو واو.
- (٢) لا يجوز الروم في المفتوح والمنصوب، وما ذكره الشاطبي عن إمام النحو لا يقرأ به.
- (٣) الأرجح عند الوقف الاضطراري أو الاختباري، وهو المسمى بوقف الابتلاء على الكلمة بأسرها من مرسوم الخط مثل (ويكان) يوقف عليه بالنون، ووقف على (ما) وعلى (أيا) من (أياها)، وعلى اللام في نحو (مال هذا)، لأنه مما انفصل رسماً. والله أعلم.
- (٤) أوجه قائلون الراجعة في الأداء من طريق أبي نسيب بقراءة الداني على أبي الفتح من طريق عبدالباقى، وهو طريق التفسير يقتضى صلة ميم الجمع بالواو وقصر المنفصل وإشباع (بائه) بظه، أي صلتها بالياء.
- (٥) كلما يقرأ بفتح التوراة حيث وقعت، مع علم الإمالة في الهاء والياء من (كهيعص) وله إظهار (اركب معنا)، و(يلهث ذلك)، وإدخال ألف بين الهمزتين في (أشهدوا) بالزخرف مع تسهيل الثانية.



عَلَى الْاِخْتِلَاسِ اقْرَأْ بَوَجْهَيْنِ إِنْ أَنَا لَهُ قَبْلَ إِلَّا الْمَدُّ وَالْحَذْفُ مُوَصَّلًا<sup>(١)</sup>  
 بِرَبِّي إِنْ اِخْتَلَفَ وَاهْمَزَ لَهُ أَهَبُ وَبِالْحَذْفِ فِي الدَّاعِي دَعَانِي تُقْبَلًا  
 وَحَذْفَ التَّلَاقِي وَالتَّنَادِي بِغَايِرِ وَإِثْبَاتَ مَا آتَانِي وَقَفًا فَأَعْمَلًا<sup>(٢)</sup>

## أوجه ورش الراجحة في الأبياء<sup>(٣)</sup>

وَذَا بَدَلِ وَاللَّيْنِ وَسُطٍ لِيُوزِشِهِمْ وَأَبْدَلِ لِيَأْنِي هَمَزٌ أَنْذَرَتْ مُثْلًا  
 وَفِي هَمَزِ سَوَاتٍ فَوْسَطٍ مَرَجَّحًا كَذَا وَأَوْهٌ وَسُطٌ وَكُنْ مَتَامَلًا  
 يُؤَاخِذُكُمْ لَا مَدَّ فِي الْوَاوِ عِنْدَهُ وَوَسُطٌ فِي الْأَوَى وَالْآنَ فِي كِلَا<sup>(٤)</sup>  
 وَسَهْلٌ لَا مَنَعْتُمْ وَفِي حَرْفٍ زُخْرَفٍ لَهُ وَكَذَا قِفٌ مِنْ بَعْدِ آأَنْتَ مُسَهَّلًا<sup>(٥)</sup>

(١) جاء النص عن قالون بإسكان العين من (تغذوا) بالنساء، و(نغمًا) بالبقرة والنساء، وإسكان الحاء من (يخصمون) بيس، والهاء من (تهدي) بيونس، لذا فهو المفضل أداءً عن الاختلاس، وله الوجهان في (إن أنا إلا) أي الواقعة قبل إلا المكسورة همزتها فله المد وله الحذف للألف في (أنا) قبل (إلا) وصلًا فإذا وقف فالألف ثابتة للجميع.

(٢) ورد عن قالون من هذا الطريق الوجهان، إسكان الياء من (ربى إن) بفصلت، أو فتحها، وليس له إلا الهمز في (أهـب لك) بمرهم، وطريقه الحذف للياء من (الداع إذا دعان) بالبقرة، وإثبات الياء من (فما آتاني) وقفًا بالنمل، والراجع له حذف الياء من (التلاق والتناد) في غافر. وما روى مخالفًا لما ذكر عن قالون من الشاطبية أو التيسير بعد خروجها عن طريقهما. والله أعلم.

(٣) طريق ورش من التيسير هو الذي رواه الداني عن ابن خاقان من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

(٤) ليس لورش من هذا الطريق سوى توسط البدل واللين، وكذا وتوسط اللين والواو في (سوءات)، وإبدال ثاني الهمزتين المفتوحتين، نحو (ءأنذرتهم)، وليس له مد في (يؤاخذكم) خلافًا للشاطبية، وفيه التوسط في (الأوى) بالنجم، و(الكن) موضعي بيونس، وفي الأخير توسط البدل واللام معًا، أو يمد البدل مع توسط اللام كما سبق بيانه.

(٥) في (ءأمنتم) بالأعراف والشعراء وطه، وفي حرف الزخرف (ءأهنتنا) ليس له إلا التسهيل، كما أنه يقف بالتسهيل على نحو (آأنت) و (أرأيت) حلزًا من اجتماع ثلاث سواكن.

وَأَبْدِلْ لِآخَرَى هَمْزَيْنِ تَوَافِقًا      وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَا إِنَّ بَيَاتِلًا  
 (وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَا إِنَّ لَازِرِقِ)      عَلَى كَثْرِ بَاءِ بَاقِيِ الْبَابِ سَهْلًا<sup>(١)</sup>  
 وَتَسْهِيلَ هَا أَنْتُمْ وَأَرَيْتَ قَاصِرًا      وَقُلْ أَلْفًا لِلْبَغْضِ عَنْهُمْ مُبَدَّلًا<sup>(٢)</sup>  
 وَأَظْهَرَ لَدَى نُونٍ وَيَسْ أَدْغَمَن      وَكُلَّ ذَوَاتِ الْيَاءِ عَنْهُ فَقَلَّلًا<sup>(٣)</sup>  
 نَأَى وَرُءُوسَ الْأَيِّ عَنْهُ جَمِيعَهَا      أَرَاكَهُمُ التَّقْلِيلُ فِيهِ وَقُضْلًا  
 هُدَاىَ وَمَثْوَاىَ وَنَحْيَاىَ قَلَّلَن      وَفِي الْجَارِ جَبَارِينَ تَقْلِيلُهُ عَلَا<sup>(٤)</sup>  
 وَقَحْمٌ لَدَى ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابِهِ      وَحَيْرَانَ قَحْمٌ مِنْ طَرِيقٍ قَدْ انْجَلَى  
 وَغَلْظٌ لَدَى اللَّامَاتِ فِيمَا بَلَى الْأَلْفِ      وَقَبْلَ ذَوَاتِ الْيَاءِ رَقُّ مَقْلَلًا  
 وَغَلْظٌ لَدَى وَقْفٍ كَيُوصَلُ<sup>(٥)</sup>      لِمَحْيَاىَ فَالْإِسْكَانَ يُرْوَى مُسَلَّسًا<sup>(٦)</sup>

- (١) وعنده إبدال لثني الهمزتين المتوافقتين حرف مد، نحو (جاء أحد)، وإبدال لثني همزتي (هؤلاء إن) بالبقرة، و(البغاء إن) بالنور باء مكسورة. ولم يذكر في التيسير سوى التسهيل لثاني الهمزتين المتوافقتين، وذكر الإبدال في «جامع البيان»، وهو طريق الرواية، وإذا قرئ بالإبدال للهمزة الثانية مطلقا يجوز إبدال الهمزة بباء ساكنة من (هؤلاء إن، البغاء إن) كماثالها، أو إبدالها بباء مكسورة، وهو الراجح، أما وجه إبدالها في الموضعين بباء مكسورة وجها واحدا فيأتي على وجه التسهيل في غيرها كما حققه العلماء والبيت المذكور من فتح الكرم للشيخ المتولي.
- (٢) عنه تسهيل الهمزة الثانية من (أرأيت) وبابه، وحذف الألف من هاتمت مع تسهيل همزته، وقد اقتصر عليهما في التيسير. ويجوز أيضا الإبدال فيها مع المد الطويل والوجهان جيدان.
- (٣) روى من هذا الطريق إظهار (ن والقلم) وإدغام (يس والقرآن)، وكل البائتي يقلله لا فرق بين الرائي نحو (برى) وغيره نحو (هدى)، فليس له خلاف فيه من هذا الطريق.
- (٤) كذلك يقلل الهمزة والألف من (نأى) وجميع رءوس الآيات المختومة فواصلها بالبائتي لا خلاف فيها من هذا الطريق، سواء ختمت بياء ضمير المؤنثة الغائبة أم لا. والمذكور في الشاطبية والتيسير من فتحها خروج عن طريقه، إذ ليس لابن خاقان فيها سوى التقليل. كذلك قلل (هداى، مثواى، محياى، أجار، جبارين).
- (٥) ولّه أيضا تغليظ اللامات التي تلى الألف إن سبقها صاد أو طاء، نحو (بصالحا، فصالا، أفضال)، وترقيق اللامات التي قبل الباءات المقللة سواء ما كان فيها من رءوس الآيات نحو (فضل) أو غيره نحو (مصل) وكلنا الأرجح التغليظ في الوقف على نحو (بوصل). أما الرءاءات فطريقه تضخيم الرءاءات من (ذكرا، سترا، وزدا، إمرا، حجرا، صهرا). والأرجح تضخيم (حيران) بالأنعام وهو المروى عن ابن خاقان.
- (٦) الأرجح له الإسكان في (محياى) لأن الإسكان هو الذى رواه ورش عن نافع.

وَلَيْسَ لَهُ نَقْلٌ بِحَرْفِ كِتَابِيَّةٍ      وَفِي مَالِيَةِ سَكَتٍ بِإِظْهَارِهِ جَلًّا<sup>(١)</sup>  
 وَفِي جَاءِ ءَالِ أَنْ كُنْتَ تَقْرَأُ مُبَدَّلًا      فَمِنْ بَعْدِ الْإِبْدَالِ فَقَصُرَ وَطَوَّلًا<sup>(٢)</sup>

## أوجه ابن كثير الراجحة فد الأباء ابن كثير

لَمْ يَكُنْ أَظْهَرَ بَأِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ      وَعِنْدَ يُنَادِي الْوَقْفُ بِالنِّبَاءِ قَدْ عَلَا<sup>(٣)</sup>

### البز

لَا غَنَّتْكُمْ سَهْلٌ وَفِي بَابِ تَنَاسُوا      فَالْقَلْبُ وَتَأْخِيرُ لِبَزِي وَأَبْدَلًا<sup>(٤)</sup>  
 وَإِظْهَارُ لُزْكَبِ ثُمَّ لَا هَاءَ فِي بِمَنَ      وَأَمْثَالِهَا إِسْكَانٌ عِنْدِي تُقْبَلًا  
 كَذَلِكَ لِي دِينٌ . تَمْتَنُونَ حَقْفَن      لَهُ فِي تَفْكُهُونَ أَيضًا مُوَصَّلًا<sup>(٥)</sup>

- (١) لا يجوز له من هذا الطريق النقل في (كتابه إنى) وعليه يلزم السكت في (ماليه هلك)، أى على الهاء الأولى لإظهارها.
- (٢) إذا أبدلت الهمزة الثانية ألفا من (جاء آل) في الحجر والقمر، فلا يجوز التوسط، وإنما يصح القصر أو الطول.
- (٣) أوجه ابن كثير المقدمة من الروايتين، لا يجوز من طريق التيسير إدغام باء (يعذب) في (من يشاء) آخر البقرة. وما ذكر في التيسير والشاطبية ليس من طريقهما. وطريق الدانى هو الوقف على (ينادى) من (ينادى المناد) في (ق) بالياء.
- (٤) طريق التيسير عن البزى من قراءة الدانى على الفارسي من طريق النقاش عن أمى ربيعة فيه تسهيل (لأعنتكم) بالبقرة وإبداله لهمزة (تأنسوا) ألفا، وتأخير الياء ووضع الألف محلها وهو المعبر عنه بالقلب والتأخير في الباب كله، نحو (تأنسو، يأنس).
- (٥) وفيه أيضًا إظهار (اركب معنا)، ولا يجوز له الوقف بهاء السكت على (بم - عم - مم - لم - فيم)، وما ذكر في الشاطبية من الخلاف فيه فليس من طريقه. وله الإسكان في (عندى أو لم) في القصص (ولى دين) في الكافرون، وليس له إلا تخفيف التاء من (تمنون الموت) بال عمران، و(تفكهنون) بالواقعة، فالتشديد طريق الزهني، وليست طريق التيسير.

لَأَقْسِمُ لَا أَذْرَأَكُمُ الْحَذْفُ فِيهِمَا      وَفِي شُرَكَائِي أَثْبِتِ الْهَمْزُ تَفْضُلًا<sup>(١)</sup>  
لَتُنْبِذَ بِالْأَحْقَافِ بِالنَّاءِ - آتِفًا      لَهُ الْمَدُّ قِفَ عَنْهُ بِحَذْفِ سِلَاسِلًا<sup>(٢)</sup>

## قنبل

وَإِنْ هَمْزَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ تَوَافَقَتْ      فَتَسْهِيلٌ لِأُخْرَى قَدُومًا لِقُنْبِلًا<sup>(٣)</sup>  
(يَا) فَإِنْ مَنْ رَاقٍ أَنْفِرَادُ لِفَارِسٍ      وَلَمْ يَكُنِ الدَّائِي عَلَيْهِ مَعْوَلًا<sup>(٤)</sup>  
وَعِنْدِي بِفَتْحٍ ثُمَّ فِي نَزْعِ اخْذِفْنَ      وَمَنْ يَتَّقِي أَثْبِتِ وَيَأْتُواذٍ مُوَصَّلًا  
وَوَقْفًا<sup>(٥)</sup> وَسُوقٍ حَذْفُهُ الْوَاوُ مُطْلَقًا      وَفِي رَأَاهُ بِالْقَصْرِ لِلْهَمْزِ رُتْلًا<sup>(٦)</sup>  
وَمَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ لِلخْتَمِ عِنْدَهُ      فَلَيْسَ طَرِيقَ الْجِرِّزِ فَاتْبِغِ لِقُنْبِلًا<sup>(٧)</sup>

(١) له في قوله تعالى (لا أدراكم) بيونس، وفي (لأقسم بيوم القيامة)، أي الموضع الأول فيها حذف الألف فيهما بلا خلاف من طريقه. وليس له في (شركائى الذين) بالنحل إلا الهمز، وما ذكر من الخلاف في هذه المواضع فليس من طريق التيسير.

(٢) كذلك للبزى الناء في (لَتُنْبِذَ الذين) بالأحفاف، والمد في (آتيفا) بالقتال، والوقف في (سلاسل) بالإنسان بحذف الألف.

(٣) رواية قنبل من طريق التيسير بقراءة اللثامى على أبى الفتح من طريق عبد الله ابن الحسين عن ابن مجاهد وفيها تسهيل ثلثي الهمزتين المتوافقتين نحو (جاء أحد).

(٤) وانفراد فارس بن أحمد في إثبات الياء في (فان) بالرحمن، و(راق) بالقيامة لا يقرأ به، لذا لم يذكر في التيسير.

(٥) له من هذا الطريق فتح (عندى أو لم) بالقتصص، وحذف الياء من (نرتع) بيوسف، وإثبات الياء في (من يتقى ويصير) بيوسف، و(الواد) بالفجر في الوصل والوقف.

(٦) ليس له في (السوق) في ص و(سوقيه) في الفتح سوى الهمز بلا واو بعده، وما ذكر الشاطبي من زيادة الواو فيه ليس من طريقه. وقد روى ابن مجاهد من هذا الطريق (راه) بالهلق بالقتصر ورغم ذلك غلط رواية القصر، والقتصر ثابت عن قنبل فيه، وهو طريق التيسير، لأنه الأصح من طريق الرواية.

(٧) التكبير للختم مروى عن البزى فقط في أواخر السور وما ذكره الشاطبي لقنبل في حرز الأمانى ليس طريقه في رواية قنبل.... والله أعلم.

## أوجه أبي عمرو الراجحة في الأداء

وإن بعد الاستفهام همز يضمها      فسهل لها والمد خلف فتى العلاء  
وفي المفردات السوسى يقضر كلها      وقضر أنبئكم لدورى أقبالاً<sup>(١)</sup>  
ويحذف وضلاً يا أهانن واكرمن      (فحدفهما للمازنى عدأعدلاً)<sup>(٢)</sup>  
ويفتح في تترأ وبشراى عنده      وفي الوقف في آتان أثبت لتفضلاً<sup>(٣)</sup>  
نعماً يهدى يخصمون له اختلسن      وإسكانه بالنص في الحذف أولاً<sup>(٤)</sup>

### الطوري عن أبي عمرو

وإشباع يرضه. مد مُنْقَصِلِ أُنَى      لدورى أيبى عمرو وفي الناس ميلاً<sup>(٥)</sup>  
ويأ أسفى بالفتح. قلل لحسرتى      ويأ ويلتى أُنَى مُسْتَفْهِمِ تلاً<sup>(٦)</sup>

(١) لأبى عمرو في الهمزة المضمومة بعد الاستفهام وهى (أؤنبئكم) بكال عمران، و(أأنزل) فى ص، و(أألقى) فى القمر، تسهيل الهمزة الثانية، وله إدخال الألف بين الهمزتين وعدمه، إلا أن الدانى فى المفردات فصل فيه فذكر أن قراءته فيها على أبى الفتح بغير مد، وقراءته على الفارسى بقصر (أؤنبئكم) مع المد فى الحرفين الأخيرين، وهذا يقتضى أن يكون الوجه الأول للسوسى والثانى للدورى، كما هو طريقه فى الروايتين.

(٢) الحذف فى الياء فى (أكرمنى وأهاننى) فى الفجر هو المقدم فى الأداء. وما بين قوسين من الشاطبية.

(٣) طريق الدانى الفتح من الروايتين فى (تترأ) بالمؤمنون وفقاً. وكذا الفتح فى (بشراى) بيوسف، والوقوف على (ما أتانى) بالنملى بإثبات الياء.

(٤) له الوجهان فى (نعماً ويهدى ويخصمون). الاختلاس، والإسكان، غير أن الإسكان فى (نعماً) هو الراجح فى الأداء، لأنه هو الذى ورد عن أبى عمرو نصاً، والاختلاس فى الباقيين هو الراجح عنه فى الأداء.... والله أعلم.

(٥) رواية الدورى عن أبى عمرو من التيسير من طريق الفارسى عن أبى طاهر عن أبى الزعراء، وفيها إشباع هاء الكناية فى (يرضه)، أى صلتها بالواو، وفيها المد للمنتقل، وإمالة (الناس) المجرورة وجهاً واحداً.

(٦) يفتح (يا أسفى) من هذه الطريق ويقلل (يا حسرتى، يا ويلتى، أُنَى الاستفهامية).

وَيَأْمُرُكُمْ وَالْيَابَ اسْكِنِ. لَهُ اخْتِلَاسٌ بِأَرْزَانِ وَفِي اللَّامِ ادْغِمِ الرَّاءَ مُكْمِلًا<sup>(١)</sup>

## السوسى عن أبي عمرو

- (وَذُونِكَ الإِدْغَامَ الكَبِيرَ) فَخُصَّهُ لِسُوسٍ وَفِيهِ الحُفْلُفُ وَالهَمْزُ أَهْدَلًا<sup>(٢)</sup>  
 وَأَدْغِمِ هُوَ المِضْمُومُ هَاءٌ كَهَوِّ وَمَنْ وَفِي آلِ لُوطٍ ادْغِمَنَّ لِتَجْمُلًا  
 (وَعَنَّهُ أَتَى الوُجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) (تَسْمَى لِأَجْلِ الحُذْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا)  
 (كَيَبْتَعِ عَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كاذِبًا) (وَيَجْجُلُ لَكُمْ عَنِ عَالِمِ طَيِّبِ الخَلَاءِ)<sup>(٣)</sup>  
 (وَادْغَامُ طَلَّقَنَّ حَقًّا) وَأَدْغِمَنَّ لَقَدْ جِئْتَ ثُمَّ الرَّاسِ فِي الشُّيْبِ مُوَصَّلًا<sup>(٤)</sup>  
 (وَوُجْهَانِ فِي التَّوْرَةِ ثُمَّ الزَّكَاةِ قُلْ) (وَقُلْ آتِ ذَالَ وَتَلَاتِ طَائِفَةٌ عِلًّا)<sup>(٥)</sup>  
 (وَادْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ) أَحَقُّ مِنَ الإِخْفَاءِ وَأَقْوَى مِنَ تَلَا<sup>(٦)</sup>

(١) وله إسكان (بأمركم)، أى الرء منه وكذا الرء من (أأمرهم، بأمرهم، بصركم، يشعركم)، والهمز من (بارتكم)، وهو المعبر عنه بقولنا والباب أسكن. وله اختلاس (أرنا وأرني)، أى الرء منه وجهاً واحداً، وكذا إدغام الرء المجزومة فى اللام بعدها نحو (نغفر لكم) (واصبر لحكم) إدغاما كاملا.

(٢) رواية السوسى من التيسير من طريق قراءة الدانى على أبى الفتح عن عبد الله ابن الحسين عن موسى بن جرير، وفيها قرأ الدانى بإدغام الأول من التماثلين أو بإظهاره، وهو الإدغام الكبير الذى فيه الخلاف عن السوسى ولم يذكر الشاطبى فيه خلافاً. أما إبدال الهمز عنه فلا خلاف فيه وهاتى مع الإدغام الكبير وعدمه.

(٣) إذا قرئ للسوسى بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (هو) المضموم هاءه نحو (هو ومن)، وإدغام (آل لوط)، وأتى عنه الوجهان فى كل موضع حذف منه حرف العلة، وهو (من يبتغ غير - وبك كاذباً - يجل لكم) والبيتان من الشاطبية.

(٤) وكذا إذا قرئ بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (طلقن) بالتحريم، (وجبت شيئاً) (واشتعل الراس شيئاً) بمرهم.

(٥) له الوجهان فى إدغام (التوراة ثم - الزكاة ثم - وآت ذا القربى - ولتات طائفة). والبيت من الشاطبية.

(٦) أول البيت من الشاطبية، والأولى إدغام الحرف إذا كان قبله ساكن صحيح نحو (المهد صبياً) لأن هذا مذهب السلف من أهل الأداء، ولا يضره مخالفة النحويين لهم لثبوت نقله فى القرآن وفى لغة العرب.

وَحَقَّقَ لِبَارِنُكُمْ وَهَمْزُ رَأَى أَمِلَ وَإِنْ لَقِيَ الْإِسْكَانَ فَافْتَحْهُمَا وَلَا<sup>(١)</sup>  
 وَفَتْحُ نَائٍ أَيْضًا وَيَاءُ بِمَرِيَمَ وَلِلرَّاءِ مِنْ نَحْوِ (نَرَى اللهُ) مَيْلًا  
 وَفِي لَامِهِ فَحْمٌ وَيَشْرُزُ عِبَادِيَا فَرْتُلُ بِحَذْفِ الْيَاءِ وَفَقًّا وَمَوْصِلًا<sup>(٢)</sup>  
**أَوْجَهُ هِشَامُ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ الرَّابِجَةِ فِي الْأَبَاءِ**<sup>(٣)</sup>  
 وَعِنْدَ هِشَامٍ إِنْ تَقِفَ مُتَطَرِّفًا عَلَى هَمْزَةٍ فَاتَّبِعْ لِحَمْزَةٍ مَا تِلَا  
 كَذَا وَفَقَهُ الرَّسْمِيُّ خُذْ وَلَاخْفَشٍ طَرِيقًا أَتَانَا عَنْ أَبِي الْفَتْحِ فُضْلًا<sup>(٤)</sup>  
 يُؤَدُّهُ وَنُوتُهُ وَنُوتُهُ وَنُضْلِهِ وَيَرْضُهُ بِقَصْرِ يَرْضِيهِ مُفْضَلًا  
 وَيَتَّقِهِ أَلْفَهُ وَصِلَ عَنْهُ يَأْتِيهِ<sup>(٥)</sup> وَبِالْأَلِفِ أَدْخِلْ لِهَمْزَيْنِ ذِي وَلَا  
 وَسَهْلٌ لَدَى فَتْحٍ وَحَقَّقْ لِكَسْرَةٍ أَنْكُمُو سَهْلٌ وَبِالْأَلِفِ إِفْصَالًا

(١) الأولى تحقيق همزة (بارنكم) وعدم إبدالها وإمالة الهمزة في رأى الواقع قبل المتحرك نحو (رأى) (كوكبا)، فإذا وقع قبل ساكن نحو (رأى القمر) وجب فتح الراء والهمزة، خلافا لما ذكر في الشاطبية.

(٢) كلنا يفتح حرفي (نأى)، والياء من فاتحة مريم (كهيعص) ويميل الراء من نحو (القرى التي) ونحو (يرى) الواقع قبل ساكن، نحو (يرى الذين)، و(نرى الله)، وفي لام الجلالة في الأخير الوجهان، والأرجح التفخيم، وليس له في (فبشر عباد) بالزمر إلا حذف الياء وصلا ووقفا والإثبات الذي في الشاطبية لا يصح عنه..... والله أعلم.

(٣) ذكر اللغوي رواية هشام في التيسير بقراءته على أبي الفتح من طريق عبد الله بن الحسين عن ابن عبدان عن الحلواني.

(٤) لا خلاف في الشاطبية من أن هشام أوجه الوقف على الهمز المتطرف نحو (بشاء، السوء) مثل أوجه حمزة، وإنما ذكرناه للتنبية عليه، ويؤخذ له أيضا بالوقف على الهمز في مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة بعد ضم والمضمومة بعد كسر، لأن أبا الفتح كان يأخذ بذلك المذهب.

(٥) ليس من طريق التيسير سوى قصر الهاء في (يؤده ونوته ونوله ونصله ويرضه والقية ويتقه) مع صلة (وياته)، والأخير في طه، ولا خلاف لهشام فيها إلا ما يؤخذ من الشاطبية من جواز قصرها ولا يجوز ذلك، لأن طريقه الإشباع فيها.

وَلَيْسَ لَهُ الْإِدْخَالُ عِنْدَ أُنْمَةٍ      وَحَقَّقَ مَضمُومَاتِهَا ثُمَّ اذْخَلَ<sup>(١)</sup>  
 وَهَلْ تَسْتَوِي الْوَجْهَانِ بِالنَّصِّ عِنْدَهُ      وَفَتَحَ أَرْهَطِي كَانَ أَقْوَى وَأَعْدَلَا  
 وَلَا تَحْسَبَنَّ بِالنَّاءِ فَوْقِيَّةً عَلَتْ      وَإِلْبَاتُ كِيدُونِي بِوَقْفٍ وَمُوصِلَا<sup>(٢)</sup>  
 وَلَمَّا مَتَاعُ خَفَّفْنَاهُ بِزُخْرَفٍ      تَحَاجُونِي بِالْأَنْعَامِ خَفَّفَهُ الْفَضَلَا  
 وَأَفْنِدَةَ بِالْهَمْزِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ      وَهِنْتَ بِفَتْحِ النَّاءِ وَأَهْمِزُهُ إِذْ عَلَا  
 وَفِي كِسْفًا بِالرُّومِ أَسْكِنَ وَأَنْثَ لَا      تَكُونُ وَضَمَّ اللَّامِ فِي لُبْدَا وَلَا<sup>(٣)</sup>

(١) طريقه في الهمزتين من كلمة واحدة إدخال ألف الفصل بينهما مطلقاً، وتسهيل الثانية المفتوحة بعد فتح نحو (ءأنذرتهن)، وتحقيق المضمومة بعد فتح نحو (ءألقي)، وكذا المكسورة بعد فتح نحو (أئيئك)، واستثنى من ذلك (أئمة)، وما خولف ذلك أو زيد عليه من الأوجه فهو خروج عن طريقه.

(٢) له في (هل تستوي) بالرعد الوجهان، الإظهار، والإدغام، واستثناه الداني فلم يدغمه مع أنه روى صحة الإدغام، ونص عليه الحلواني، كما جاء في النشر وجامع البيان، وله فتح (أرطى) وصلوا بهود، والناء في (ولا تحسبن اللعين قتلوا) في آل عمران، وإلبات الياء في (كيدوني) بالأعراف وقفا ووصلا.

(٣) طريق هشام من التيسير تخفيف النون من (أتحاجوني) بالأنعام، وتخفيف الميم من (لما متاع) بالزخرف، وإشباع الياء بعد الهمز من (أفئدة) بإبراهيم، و(هنت) بالهمز وفتح الناء، وما ذكره الداني من ضعف القراءة به رده في النشر بأن الناء ليست ضمير متكلم أو مخاطب وإنما هو اسم فعل بمعنى هلم وضمير المخاطب هو المتصل باللام بعده وهو لك. كما روى (كسفا) في الروم بإسكان السين (وقد كنت أخذ بالوجهين، هشام الفتح وإسكان السين من (كسفا) بالروم لأنني لم أجد نصاً يفضل أحدهما على الآخر ثم اطلعت على قول الداني في المفردات أنه قرأ على أبي الفتح في رواية هشام بالإسكان مثل ابن ذكوان، ونقل عن هشام أنه نص على ذلك في كتابه فأخذت لهشام بالإسكان وجهاً مقبلاً، وأنت (لا تكون دولة) بالحشر، وضم اللام من (لبدأ) بالجن.



## أوجه ابن فكوان الراجدة

وَعِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ أَنَّ كَانَ اعْجَمِي وَأَظْهَرَ قَدْ زَيْنَ وَتَاءَ جُنُوبِهَا  
 فَلَيْسَ لَهُ الإِدْخَالُ وَالْهَمْزُ سَهْلًا<sup>(٢)</sup> وَأَذْرَكَ إِذْرَاكُمْ وَهَارٍ بِفَتْحِهَا  
 وَمَا لِي أَسْكِنَ وَأَفْتَدِيهِ أَشْبَعْنَ وَلَا وَأَكْرَاهِيَهُنَّ لِأَكْرَامِ عِمْرَانَ فَافْتَحَنَ  
 وَعِنْدَ رِءَاهُ مُضْمَرًا فَتَحَهُ عَلًا<sup>(٣)</sup> وَعَنْهُ حِمَارِكِ وَالْحِمَارِ فَمِيلًا  
 وَيَكْسِرُ تَنْوِينًا مَعَ الْهَمْزِ وَصَلًا  
 وَفِي يَجْزِينَ بِالْيَاءِ الْيَاسَ أَوْصَلًا<sup>(٤)</sup> وَيَقْرَأُ إِبْرَاهِيمَ بِالْيَاءِ كُلَّهُ  
 وَهَمْزٌ إِذَا مَا مِتْ مُسْتَفْهِمًا جَلًا وَيَبْسُطُ بِالسِّينِ وَصَادٌ بِبِضْطَةٍ  
 وَبِالرُّومِ حَاطِبٌ تَخْرُجُونَ كَذَا تَلًا وَمَا تُؤْمِنُونَ التَّاءَ وَالْحَرْفَ بَعْدَهُ  
 وَاثْبِتَ لِيَاءَ وَاحْذِقْنَ مِنْ سَلَسِلًا<sup>(٥)</sup> فَلَا تَسْتَلْنَ بِالْكَهْفِ شَدُّ لُتُونِهِ

(١) طريق ابن ذكوان من التيسير هو الذي قرأ به الداني على الفارسي من طريق النقاش عن الأخفش.

(٢) ليس لابن ذكوان من هذا الطريق إدخال الألف في (ء أن كان) بالقلم، ولا (ء اعجمي) بفصلت وسهل الهمزة الثانية منهما.

(٣) له أيضًا من هذا الطريق إظهار الدال من قد عند الزاي من (قد زينا) بالملك، وإظهار التاء من (وجبت جنوبها) بالحج، وإسكان (مالي لا أرى) بالنمل، وإشباع الهاء من (أفتدته) بالأنعام، وليس له إلا الفتح في (أدريك وأدريكم) حيث وقعا. و(هاري بالتوبة، و(أرى) المتصل بالضمير نحو (رأه) - رأها - رآك) فالفتح طريقه في ذلك كله.

(٤) من طريق التيسير أيضاً لابن ذكوان فتح (عمران والإكرام وإكراهين)، وإمالة (حمارك والحمار) المجرولين (والمحراب) حيث وقع (وزاد) حيث جاء، بما في ذلك ما جاء في البقرة، وغيره وكسر التنوين الواقع قبل همزة الوصل كله، مثل (خبينة اجتثت)، والياء في (إبراهيم) حيث وقع في البقرة وغيرها، و(يجزين) في التحل بالياء، وهمزة الوصل في (إن الياس) في الصفات.

(٥) وفيه أيضاً (بيسط) بالبقرة (بالسين)، و(وسطه) بالأعراف بالصاد، و(إذا ما مت) في مريم همزة الاستفهام كالجماعة، و(ما تؤمنون) وبعده (ما تُذَكِّرُونَ) بالتاء فيهما بالحاق، و(تخرجون) بالروم بالتاء المفتوحة وهي تاء الخطاب وكذلك أثبت الياء بعد النون المشددة من (فلا تسألني)، وحذف الألف من (سلاسلا) وفقاً للإنسان.

(وَتَتَّبِعَانِ النُّونَ حَفْصٌ لَهُ وَقُلٌّ) (سُكُونٌ وَفَتْحٌ ثُمَّ تَشْدِيداً أَهْمِلاً) (١)

## أوجه شعبة الراجحة

وَهَمْزُ رَأَى إِنْ جَاءَ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ لِشُعْبَةٍ فِيهِ الْفَتْحُ وَالرَّاءُ مَيْلًا  
بَيْسٍ كَحَفْصٍ خُذْ بَوَجْهَيْنِ إِنَّمَا وَأَسْكِنِ نِعْمًا اشْمُمَ لَدُنِّي تَحْمُلًا  
وَأَتُونِي فَاقْطَعْ مُنْشِئَاتُ كَذَا انْشُرُوا فَفِي الشُّيْنِ كَسْرٌ فِيهِمَا قَدْ تَحْضَلَا (٢)

## أوجه حفص الراجحة

وَحَفْصٌ رَوَى بِالشُّيْنِ يَبْسُطُ بَسْطَةً وَبِالصَّادِ فِي الطُّورِ وَغَاشِيَةَ تَلَا  
وَضَغْفٍ وَضَغْفًا فَتَحَ صَادٍ وَضَمَّهَا وَالثَّبَاتَ مَا آتَانِ وَقَفًا سَلَا سِلَا (٣)

(١) البيت من إتخاف البرية للشيخ الحسيني، وهو يرد الوجه الذي روى في الشاطبية في (تتبعان) بيونس عن ابن ذكوان، وهو تخفيف التاء وسكونها وإتباعها بفتح الباء وتشديد النون فهو وجه مهمل لا يجوز من طريقه، والصحيح فيه (تَتَّبِعَانِ) بتشديد التاء وكسر الباء وتخفيف النون. والله أعلم.

(٢) أوجه شعبة الراجحة في الأداء من التيسير فيما رواه اللداني عن أبي الفتح من طريق عبد الباقي عن عبد الرحمن بن أحمد عن يوسف الواسطي عن شعيب بن أيوب الصريفي عن يحيى بن آدم وفيه فتح الهمز وإمالة الراء من (رأى) الواقع قبل الساكن نحو (رأى القمر) ويروى (بئس) في الأعراف كحفص، وله الوجهان في (إنها إذا جاءت) بالأنعام الفتح والكسر، ويسكن العين من (نعما) ويشمم (لدنني)، أي اللدال فيه (بالكفف) وفيها يروى بقطع الهمز في (أتوني) في الموضوعين مثل حفص ويكسر شين (المنشئات) بالرحمن، و(انشروا) بالمجادلة، وما ذكرناه من القطع في (أتوني) طريق الرواية عن شعيب كما جاء في النشر.

(٣) أوجه حفص من التيسير من قراءة اللداني على أبي الحسن بن غلبون عن الهاشمي عن الأشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص، ومن هذا الطريق السين في (بسطة) بالمهقرة، و(بسطة) بالأعراف والصاد في (المصيطرون) بالطور و(بمصيطر) في الغاشية وله وجه الفتح والضم في الضاد من (ضعف وضعفا) بتروم ويثبت في الوقف الياء في (فما آتان) بالنمل والألف في (سلا سلا) بالإنسان... والله أعلم.

## النقل عن حمزة وقفاً

وأمثال من اجر بوقف حمزة فحقق إذ الداني لم يك ناقلاً<sup>(١)</sup>

### أوجه خلف الراجحة في الأباء

وعن خلف أهمل ليرسمى وقفهم كذا وقفهم للأخفش اخذفه مهملاً<sup>(٢)</sup>  
 وأنبيهم بالكسر وقفاً وسكنه لدى لام تعريف بوقف وموصلاً  
 ويسكت في شيء بوصل وإن وقف لياو ويا أصليتين له انقلأ<sup>(٣)</sup>  
 ورئياً وتوويه فاذغم وحقن إذا زيد حرف وسط أنهمز فاغتنى<sup>(٤)</sup>

(١) ليس لحمزة من الروایتين نقل في جميع الساكن المنفصل مثل (من أجز)، فليس من طرق الداني فيه سوى التحقيق، وما ذكره الشاطبي فيه خروج عن طريق التيسير.

(٢) طريق خلف من التيسير بقراءة الداني على أبي الحسن عن الجوتكي عن بن بوهان عن إدريس ابن عبد الكريم. . ولما كان مذهب أبي الحسن إهمال الوقف على المرسوم خطأ، وكذا لا يأخذ بمذهب الأخفش في الوقف على نحو (ستقرئك) بالإبدال باء، فلا يؤخذ له بالوقف الرسمي ولا وقف الأخفش ولا يجوز روايتهما من طريقه في رواية خلف.

(٣) الراجح في هذا الطريق الكسر للهاء وقفاً على (أنبيهم) بالبقرة، والسكت على لام التعريف قبل الهمزة نحو (الأخرة)، والسكت أيضاً على (شيئا) في الوصل، وله السكت على لام التعريف وقفاً، وله النقل إن وقف على واو أو باء أصليتين نحو (شيئا) و(مولاً)، و(شيئا - مولاً)، لأن ذلك طريق أبي الحسن بن غلبون في روايته التي قرأ بها الداني عليه.

(٤) له من هذا الطريق إدغام (رئياً)، و(توويه)، تقرأ (رئياً) و(توويه)، ويكون الإدغام بعد إبدال الهمزة باء في (رئياً) وواو في (توويه)، أما المتوسط بحرف زائد كياء النداء والكاف والباء والواو فليس له من هذا الطريق سوى التحقيق نحو (سأوريكم)، و(بأبها)، و(برءوسكم)، (أضحك وأبكي)، (أمات وأحيا). والله أعلم.

## أوجه خلاف الراجحة في الأما

وَلَمُلْمَقِيَّاتٍ اذْغَمَ وَلَا خُلْفَ يَجْتَلَى <sup>(١)</sup>	لِخِلَادٍ اذْغَمَ لِلْمَغِيرَاتِ مُطْلَقًا
وَأَنْبِنُهُمْ بِالضَّمِّ فِي الْوَقْفِ وَانْقِلَابًا	وَيَتَّقِيهِ الْإِسْكَانَ أَهْمَلُ لِسَكْتِهِ
بِوَاوٍ وَبِأَصْلِيَّتَيْنِ كَمَوْلاً <sup>(٢)</sup>	بِوَقْفٍ لَدَى التَّغْرِيفِ. أَبْدِلْ وَأذْغَمَنَّ
وَوَاقِقَ نَحْوًا لَا الْقِيَّاسَ فَأَهْمِلًا <sup>(٣)</sup>	وَعَنْهُ أَتَى الرَّسْمِيُّ إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ
وَعَكْسًا لِلَامِ الْفِعْلِ أَوْ لَيْسَ مُفْضَلًا	وَإِبْدَالَ ضَمِّ الْهَمْزِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ
فَبِالْخُلْفِ فِي مُسْتَهْزِئُونَ وَسَهْلًا <sup>(٤)</sup>	وَشَرْطُ لَهُ إِنْ وَاقِقَ الرَّسْمُ يُعْتَمَدُ
وَرِثِيًا وَتَوْوِيهِ فَعَنْهُ فَبَدَلًا <sup>(٥)</sup>	وَرَجَّحَ لَهُ التَّخْفِيفَ مِنْ بَعْدِ رَايِدٍ
وَمَنْ لَمْ يَتَّيَّبْ خَيْرٌ لَهُ (قَاصِدًا وَلَا)	وَرَجَّحَ لَهُ الْإِذْغَامَ فِي حَرْفِ بَلٍ طَبَعٍ
ضِعَافًا وَأَضْجِعَ نَحْوَ الْأَبْرَارِ مَثَلًا	وَأذْغَمَ لَهُ أَزْكَبَ ثُمَّ آتِيكَ فَافْتَحَنَّ

(١) رواية التيسير عن خلاد من طريق أبي الفتح عن السامري عن ابن شتوبذ عن ابن شاذان، وليس فيها عنه خلاف في إدغام (المغيرات صباحا)، ولا (الملقيات ذكرا).

(٢) من هذا الطريق إسكان (بفتح) بالنور، وليس له سكت على الهمز، وله الضم وقفاً في هاء (أنبيهم) بالبقرة، والنقل وقفاً في لام التعريف المتبوعة بالهمز نحو (الأخرة)، والإبدال والإدغام وجهاً واحداً في الهموز المسبوق بواو أو ياء أصليتين، ك (شينا، موتلاً).

(٣) يجوز عنه الوقف الرسمي لصحة نقله من طريقه وموافقته للنحو لا القياس فإن لم يصح نقله أو خالف العربية فهمل.

(٤) يجوز عنه الإبدال على مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة بعد ضم نحو (لؤلؤ) والمضمومة بعد كسر نحو (سقرتك)، إلا أن الراجح عن الأخفش اشتراط أن تكون الهمزة لام الفعل نحو (سقرتك)، ولم تكن بعد منفصل نحو (يرفع إبراهيم)، أى لا بد أن تكون لام الكلمة، كما لا بد من موافقة الرسم، فلا يجوز في (مستهزؤون) إبدالها ياء على مذهب الأخفش لمخالفة هذا الوجه للرسم، وإنما يجوز الخلف (مستهزون) والتسهيل (مستهزؤون) على ما ذهب إليه الداني، وذكره عنه صاحب النشر.

(٥) ومذهب أبي الفتح في هذه الرواية التخفيف بعد الحرف الزائد وقفاً نحو (فينبئكم، ساوربكم، برءوسكم) وإبدال الهمز من (رثيا، تويبه) وقفاً (ربيا - تويبه).

بِه حَمَلِ الدَانِي أَبُو الفَتْحِ فَارِسٌ      وَإِنْ اغْفَلَ التَّنْسِيرُ فَالنَّشْرُ أَكْمَلًا  
وَيَبْضُطُ بِالصَّادِ وَإِيضًا بِبِضْطَةِ      وَإِشْمَامُهُ فِي الطُّورِ غَاشِيَةٌ عَلَا<sup>(١)</sup>

## أوجه الكسائر الراجعة

أَمِلَ لِلْكَسَائِي قَبْلَ هَاءِ سِوَى الأَلْفِ      وَيَطْمُثُ لِأَوَى ضَمُّ لِلمِيمِ مُسَجَّلًا  
وَلَيْسَ لِدَوْرِي فِي أَوَارِي إِمَالَةٌ      كَذَا نَحْسَاتٍ (عِنْدَ لَيْثٍ وَأَخْمَلَا)<sup>(٢)</sup>

(١) الوجه الراجع عن خلاد إدغام اللام من بل في الطاء (بل طبع)، ويجوز الإظهار والإدغام في (ومن لم يتب فأولئك)، فقال في الشاطبية،

(وإِدْغَامُ بَاءِ الجُزْمِ فِي الفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيدًا وَخَيَّرَ فِي يَثْبُ قَاصِدًا وَلَا)

كما أن له إدغام (اركب معنا) والفتح في (ضعافا) في النساء، والألف في (أتيك) موضعى النمل أى بلا إمالة، والثابت عن أبى الفتح من هذا الطريق إمالة الألف التى بين الراءين إذا كانت الثانية مكسورة نحو (الأبرار، من قرآن)، ولم يذكر فى التيسير ولا فى الشاطبية، وإغفاله فهما لا يقتضى إهماله، لأنه الثابت عن أبى الفتح فى رواية خلاد من طريق الدانى - وذكر فى النشر، بل ذكره الدانى نفسه فى المفردات وجامع البيان. ومن هذا الطريق أيضا الصاد فى (ببسط) بالبقرة، و(ببسطه) بالأعراف، وإشمام الصاد زايما فى (المصيطرون) بالطور، و(بمصيطر) بالغاشية.

(٢) طريق الدانى فى رواية أبى الحارث ورواية الدورى عن الكسائى من قراءته على أبى الفتح ليس فيها سوى إمالة ما قبل هاء التانيث وفقا ما عند الألف (فيعد هذا هو الراجع فى الأداء وإن لم يشتهر)، وبضم الميم من (لم يطمثهن) أى فى الموضع الأول من سورة الرحمن، وعلى ذلك كسر الميم فى الموضع الثانى، وليس للدورى إمالة (أوارى) من طريق التيسير، ولا لليث وهو أبى الحارث إمالة (نحسات) فى فصلت. وقد أشار الشاطبى إلى ضعف هذا الوجه الأخير بقوله (وأخلا) فلا يقرأ به... والله أعلم.

## أوجه ابن وردان الرابعة في الأباء

(وَيَزِي ابنُ هَارُونَ سَقَاةً بِتَوْبَةٍ كَذَا عَمْرَةٌ عِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ فَأَخْجَلًا)  
 (وَلِلشَطْوَى عُدَّ أَنْفِرَادًا) فَأَهْمَلْنَا تَغَرَّقَكُمْ أَيْضًا وَيُخْرِجُ أَهْمَلًا<sup>(١)</sup>  
 وَخَاطِئَةَ التَّحْقِيقِ ثُمَّ مِائَةٌ فِيهِ وَتُنْيَاهُمَا. إِبْدَالُ نَبُئْنَا عَلَا  
 وَفِي الْمُنْشُوتُونَ أَحْذَفَ وَحَقَّقَ لِمَوْطِنًا وَحَقَّقَ بِ(ملء الأرض) وَالثَّقَلِ أَهْمَلًا<sup>(٢)</sup>  
 لَنَحْرِقَ فَتَحَ ثُمَّ ضَمَّ لِزَائِهِ كَذَلِكَ فَانْفَتَحَ حَسْرَتَايَ مُكْمَلًا<sup>(٣)</sup>

## أوجه ابن جهماز الرابعة

وَعِنْدَ ابْنِ جَمَازٍ فَأَشْبَحَ لِيَتَّقِيهِ وَنَحْرِقَ ضَمَّ ثُمَّ كَسَرَ كَذَا تَلَا  
 وَمُنْحَنِيهِ أَحْفَ وَحَقَّقَ كَهَيْئَةِ لَهُ مَوْطِنًا أَيْضًا وَتَبُنْنَا أَنْجَلِي<sup>(٤)</sup>

- (١) سند رواية التحبير الذي هو أصل الدرّة من طريق ابن خيرون عن ابن عتاب عن الحلبي عن الشطوي عن ابن هارون عن ابن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان. ولما انفرد الشطوي بقراءة: (سَقَاةُ الْحَاجِّ وَعَمْرَةُ الْمَسْجِدِ) بِالتَّوْبَةِ، (وَتَغَرَّقَكُمْ) بِالتَّشْدِيدِ بِالإِسْرَاءِ، (لَا يُخْرِجُ) إِلَّا نَكْبًا بِالأَعْرَافِ عَدَّتْ هَذِهِ الإِنْفِرَادَاتُ مُخَالَفَةً لِمَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، لِذَا أَهْمَلْتُ فِي الطَّبِيعَةِ، فَالْأَوَّلَى عَدَمَ الإِخْذِ بِهَا لِابْنِ وَرْدَانَ مُطْلَقًا. وَالبَيْتِ الأَوَّلِ مِنْ قَوَاعِدِ التَّحْرِيرِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ جَابِرٍ - رَحِمَهُ اللهُ.
- (٢) وَالتَّحْقِيقِ فِي (خَاطِئَةَ، مِائَةٌ، فِتْنَةٌ وَتَنْبِيْهُمَا) طَرِيقِ الشَّطْوَى عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ وَلَا يَعْدُ انْفِرَادًا، خِلَافًا لِمَا جَاءَ فِي النُّشْرِ، لِأَنَّهُ وَرَدَ أَيْضًا عَنِ ابْنِ العَلَّافِ عَنِ زَيْدِ عَنِ شَبِيبِ. وَمِنْ هَذَا الطَّرِيقِ إِبْدَالُ (نَبُئْنَا) بِبُيُوسُفِ، وَالحِذْفِ لِلهَمْزِ فِي (الْمُنْشُونَ) بِالْوَاقِعَةِ وَتَحْقِيقِ (مَوْطِنًا)، وَلَا نَقْلَ فِي (مَلءِ الأَرْضِ) بِأَلِ عَمْرَانَ فَتَقْرَأُ بِالتَّحْقِيقِ مِثْلَ حَفْصِ.
- (٣) كَذَا لِهَ الْفَتْحِ فِي النُّونِ وَالضَّمِّ لِلرَّاءِ مَعَ التَّخْفِيفِ فِي (لَتَحْرِقُكُنَّ) بَطْنِهِ، وَالفَتْحِ فِي (بَا حَسْرَتَايَ) بِالزَّمْرِ.
- (٤) طَرِيقِ ابْنِ جَمَازٍ فِي التَّحْبِيرِ عَنِ ابْنِ سَوَارٍ مِنْ طَرِيقِ الهَاشِمِيِّ، وَفِيهِ إِشْبَاحٌ (بِتَقِيهِ) بِالنُّونِ. وَالأَصْحَحُ فِي (لَتَحْرِقُكُنَّ) ضَمُّ النُّونِ وَكَسْرُ الرَّاءِ مَعَ التَّخْفِيفِ لِأَنَّهَا رَوَايَةُ الجَمْهُورِ عَنِ ابْنِ جَمَازٍ وَمَا رَوَاهُ ابْنُ سَوَارٍ فِيهِ لِابْنِ جَمَازٍ مُوَافَقًا لِابْنِ وَرْدَانَ انْفِرَادًا مِنْهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ، وَلَهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ تَحْقِيقُ (مَوْطِنًا، نَبُئْنَا)، لِأَنَّ ابْنَ سَوَارٍ لَمْ يَذْكَرْ فِيهِمَا إِبْدَالَ، كَمَا جَاءَ فِي النُّشْرِ، كَذَلِكَ نَأْخُذُ لَهُ بِالإِخْفَاءِ فِي النُّونِ عِنْدَ الحَاجِّ مِنْ (الْمُنْحَنَةِ) بِالمِثْلَةِ، وَالتَّحْقِيقِ وَعَدَمَ الإِدْغَامِ فِي (كَهَيْئَةِ) فِي أَلِ عَمْرَانَ وَالمِثْلَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ طَرِيقُ ابْنِ سَوَارٍ فِي الرِّوَايَةِ... وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## أوجه يعقوب الراجحة في الأماء

وَقَفَ عِنْدَ يَعْقُوبٍ بِهَا السُّكْتِ فِي      بِمَةِ وَعَمَّةٍ وَفَيْمَةِ وَرُؤَيْسٍ فِي كِلَا  
 لَمَةِ ثُمَّ مِمَّةٌ لَا كَرُوحٍ وَعِنْدَهُ      لَهْنُهُ لَدَى مُضْرِحِيَّةٍ لَهُ أَقْبَلًا<sup>(١)</sup>  
 رُؤَيْسٌ بِإِذْغَامٍ جَعَلَ وَقَبِلَ لَهُمْ      وَأَنَّهُ بِنَجْمٍ لِأَخْرَيْنِ ذَهَبَ فَلَا  
 حِلَافَ وَأَذْغَمَ مُرْجِحًا أَوْلِيَهُمْ      جَهْتُمْ مَهَادُتُمْ (بِالْحَقِّ أَوْلَا)  
 فَمِنْ طُرُقِ النَّخَاسِ يَزُويهِ نَشْرُنَا      كِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ فَأَظْهَرَهُ تَفْضُلًا  
 وَيَا أَسْفَى يَا وَيْلَتَى ثُمَّ حَسْرَتِي      وَتُمْ بِلَاهَاءٍ بِوَقْفٍ فَأَعْمَلَا  
 وَفِي يُونُسٍ فَأَقْطَعَ بِهَمْزٍ فَأَجْمَعُوا      وَمَا جَاءَ مِنْ وَضَلٍ لَدَيْهِ فَأَهْمَلَا

(١) اعتمدنا في رواية رويس عن يعقوب على طريق التحبير وهو عن أبي العز القلانسي من طريق الحماسي عن النخاس عن التمار، وفي رواية روح من طريق ابن سوار عن أبي القاسم المسافر. وفي الوقف بهاء السكت في الروايتين نجد أن رويسا له هاء السكت في الكلمات الخمسة، وهي (عم وفيم ويم ولم ومم)، والثلاثة الأولى لروح فقط دون الآخرين، وانفرد بهما رويس، فيكون ليعقوب بتمامه الهاء في الثلاثة الأولى، ويكون لرويس الهاء في الاثنتين الآخرين. كما نجد أن هاء السكت في النون المشددة لجمع الإناث نحو (لهن وعلهن) ليست لرويس وإنما لروح وحده، لأن أبا العز لم يروها من طريق الحماسي عن رويس، وإنما من طريق القاضي أبي العلاء، ورواها صاحب المستنير لروح. كذلك نجد أن هاء السكت وفقا تلحق المشدد المبنى نحو (لدى - مصرخي - على - إلى) عند روح فقط، وليست لرويس حسب ما جاء في النشر، لأنها رواية الداني وابن سوار وابن مهراون وابن غلبون ولم يذكرها عن أبي العز.

وها السكت في كالعالمين لزوجهم كذلك حققنا من النشر فأنجلي (١)

## خلاف الحاشر

وعن عاشر بالسكت يروى المطوعي لدى كلمة أو كلمتين به تلا (٢)

### «خاتمة»

أهلت بفضل الله حسناء تبتغي لها كفوفاً يزقي بها ساحة الغلا  
حليماً يفض الطزف عما أصابها عسى حسنها يخفي المساوي أكملأ  
(وقل زحم الزحمن حياً وميتاً) فتى يزقي القرآن نهجاً ومنهلاً

(١) بتحرير طرق الإدغام الكبير عن رويس يتبين لنا منها أنه لا خلاف في إدغام (جعل لكم) في النحل، (وقبل لهم) بالنمل، (وأنه هو أغنى وأقنى) (وأنه هو رب الشعري) وهما الأخيرين في النجم، كنا (لذهب بسمعهم) في البقرة فلا خلاف في إدغامها من جميع طرق النخاس، كذلك أن الإدغام مروى عنه من طريق النخاس في الإرشاد في (أنه هو أضحك وأبكى)، (وأنه هو أمات وأحيا)، وهما الأولان في النجم، وكذلك (الكتاب بالحق وإن الذين)، وهو أول مواضع الكتاب المشار إليه بقولنا، {بالحق أولاً}، وخرجت الدررة وخرج التحبير عن طريقهما فلم يذكر إدغام (جهنم مهلا) بالأعراف مع أنه مروى عن النخاس من غير طريق الكارزني، وكذا في الدررة والتحبير إدغام (الكتاب بلهدهم)، مع أنه مروى من رواية أبي العز في كفايته عن القاضي أبي العلاء ولم يذكره عن الحماسي الذي هو طريق التحبير، فالأولى إظهاره. كنا خرج التحبير عن طريقه في إثبات هاء السكت لرويس في (با أسفى، وبا ولنتى، وبا حسرتى)، و(ثم) {الظرفية} وليست من طريق الحماسي إنما عن القاضي أبي العلاء فلا تثبت فيها هاء السكت من طريق التحبير وقفا. وأما (فأجمعوا) بيونس ففيه القطع لرويس من طريق التحبير، وما ذكر فيه من الوصل وفتح الميم فليس طريق الحماسي، لأن الرواة عنه مجمعون على القطع، كذلك نأخذ لروح وحده الوقف بهاء السكت على جمع المذكر السالم نحو (العالمين)، لأن ذلك هو طريق الرواية عند ابن سوار. والله أعلم.

(٢) هذا طريق المطوعي عن إدريس وفيه السكت على كلمة أو كلمتين نحو (يسألونك، من آمن)، وقرأ القوطي عن إدريس وكنا إسحاق بدون السكت (النشر جا ص ٤٢٤).



(بَرَى نَفْسَهُ بِالذَّمِّ أَوْلَى) لِأَنَّهُ  
وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْقُرْآنُ شَفِيعُهُ  
وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ ثُمَّ صَلَاتِهِ  
مَعَ الْأَلِّ وَالصَّخْبِ الْكِرَامِ جَمِيعِهِمْ  
وَأَبْيَاتِهَا أَوْفَتْ ثَمَانِينَ مَعَ مِائَةِ  
وَمَنْ (تَقَلُّوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا) (٣)  
وَأَكْرَمُ بِهَا حَسَنَاءَ زَانَتْ لِمَنْ تَلَا (٤)  
١٤٠٤هـ

وكتبه بفضل الله وتوفيقه

علو بن محمد توفيق النداس

خاص القرآن الكريم، والمجاز بالقراءات العشر

(١) وفي الختام تبدو بحمد الله هذه القصيدة وكأنها حسناء تتادى وتبتغى لها كفواً لأنها سلكت سبيل الإِسْنَادِ الْعَالِيِ وَتَحْرِيرِ الطَّرِيقِ، فَالْقَارِئُ بِهَا يَرْقَى سَاحَةَ الْعِلْمِ لَعَلَّو قِرَاءَتَهُ، وَبِأَمَلٍ نَاطِمَهَا أَنْ يَغْضُ مَنْ طَلِبَهَا عَنْ بَعْضِ الْمَسَاوِيِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ فِيهَا مِنْ ضَرُورَةِ اقْتِضَائِهَا الْوِزْنَ أَوْ سَهْوٍ، فَعَسَى أَنْ تَخْتَفِيَ هَذِهِ الْمَسَاوِيِ بِسَبَبِ حَسَنِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ، وَتَغْلِبَ مَحَاسِنُهَا عَلَى مَسَاوِيِهَا، وَقَدْ سَبَقَ التَّنْبِيهُ فِي أَوَّلِهَا عَلَى إِظْهَارِ أَى خَطَأٍ فِيهَا وَالتَّمَاسِ الْعَدْرَ لِمَحَرَّرِهَا فَلَعَلَّهُ يَصِيبُ إِحْدَى الْحَسَنِيِّينَ، وَأَطْلُبُ مِنْ كُلِّ مَنْ اسْتَفَادَ مِنْهَا أَنْ يَدْعُو لِقَتِي بِرِضَى الْقُرْآنِ نَهْجَةً لِلْعَمَلِ بِهِ وَزَادًا بِتَقَرُّبِهِ إِلَى رَبِّهِ لَعَلَّهُ يَجِدُ الرَّحْمَةَ عِنْدَ رَبِّهِ حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا. إِنَّهُ يَرَى نَفْسَهُ أَوْلَى بِالذَّمِّ لِأَنَّهُ لَوْ قَاسَ نَفْسَهُ بِمَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ زَوَاجِرٍ وَأَمْرٍ لَظَهَرَتْ عِيُوبُهُ وَمَسَاوِيُهُ وَهَذَا سَيِّدُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «شَيْئَتِي هُودٌ وَأَخَوَاتِي»، لَمَّا نَزَلَ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُمْ﴾ فَكَيْفَ بَنَّا نَحْنُ!!

(٢) فليس لنا إلا أن نرجو شفاعة القرآن عند ربنا لما نعلمه من تقصيرنا وذنوبنا.

(٣) وفي الختام نحمد الله ونصلي على خير خلقه.

وقد عرضت قصيدتي هذه التي جمعت الأوجه المقدمة في الأداء على فضيلة أستاذنا الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكري - رحمه الله - أستاذ القراءات بالأزهر ومعهد الدعوة وشيخ مقراءة السيدة زينب بالقاهرة، فأقرها، كما راجع فضيلته الرسالة الغراء وهي تفصيل لهذه القصيدة تشير إلى طرق الإِسْنَادِ الَّتِي اسْتَقْبَيْنَا مِنْهَا هَذِهِ الْأُجُوهَ الْمَقْدَمَةَ فِي الْأَدَاءِ، فَأَقْرَأَهَا مَعَ تَعْدِيلِ طَفِيفٍ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ فِي الرِّسَالَةِ وَفِي الْقَصِيدَةِ. وَقَدْ زَادَنِي فَضِيلَتُهُ الْبَيْتَ الْأَخِيرَ مِنْ نَظْمِهِ، وَفِيهِ ذِكْرُ الْأَلِّ وَالصَّخْبِ وَمَنْ نَقَلَ لَنَا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، فَهَمُّ أَوْلُو الْفَضْلِ وَأَهْلُ الشَّانِ. وَلِلَّهِ الْحَمْدُ أَوْلًا وَآخِرًا وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَإِلَيْهِ نَبْرًا مِنْ حَوْلِنَا وَقَوْلِنَا، فَهُوَ الْمُنْعَمُ الْمُنْتَفِلُ. وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(٤) البيت الأخير فيه عدد الأبيات ١٨٠ بيتًا - وتاريخ تأليفهما عام ١٤٠٤هـ.

## ملحق خاص: بيان ما اختلف فيه من آيات

اختلف علماء العَدُ في الفواصل على عدة روايات:

١- العَد الكوفي؛ وهو الذي عليه الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر، ورُسمت عليه المصاحف برواية حفص عن عاصم. ويروى هذا العَد حمزة بن الزيات عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بواسطة ثقات. وعدد آي القرآن عندهم ٦٢٣٦ آية.

٢. العَد المدني؛ وهو ما يرويه أهل المدينة، وقد اختلف عنهم في روايتين:  
أ. العَد المدني الأول؛ ويرويه نافع عن أبي جعفر وشيبة بن نصاح، ووقع الخلاف بين أبي جعفر وشيبة في بعض المواضع وهو في روايتهم ٦٢١٧ آية. ويؤخذ به لقولون وأبي جعفر وأبي عمرو.

ب. العَد المدني الأخير؛ ويرويه إسماعيل بن جعفر عن يزيد (أبي جعفر) وشيبة، وقد اعتمده المصاحف في رواية ورش. وهو في هذه الرواية ٦٢١٤ آية.

٣. العَد المكي؛ ويرويه ابن كثير، واسنده لأبي بن كعب - رضي الله عنه - وعدد الآيات عنده ٦٢١٠ آية.

٤. العَد البصري؛ ويؤخذ به لأبي عمرو ويعقوب، ويرويه عطاء بن يسار وعاصم الجحدري. وعدد الآي عندهم ٦٢١٤ آية.

٥. العَد الشامي؛ يرويه ابن عامر وينسب إلى عثمان - رضي الله عنه - وعدد الآي عنده ٦٢٢٦.

✽ وقد أهلنا العَد الحمصي تبعًا لأبي عمرو الداني والشاطبي - رحمهما الله تعالى.  
✽ وفائدة معرفة الخلاف في رؤوس الآيات أن يلتزم القارئ بالرواية الثابتة عن الأئمة، موافقًا لهم في الوقف على رؤوس الآيات التي ثبتت عنهم.  
وفيما يلي أوجه الخلاف عن العَد الكوفي حسب ترتيب السور وأرقام الآيات المدونة في المصحف الكوفي، ويكون ما سكتنا عنه موافقًا للعَد الكوفي.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بيان المختلف فيه من رؤوس الآيات

## عن الحمد الكوفى فى المصنف

وجه الخلاف عن الحد الكوفى	رأس الآية	رقم الآية	السورة
لا يعد البسمة البصرى والشامى والمدنى.	الرحيم	١	الفاتحة
يعد البصرى والشامى والمدنى بدل البسمة.	أنعمت عليهم	٧	"
لا يعدها سوى الكوفى.	الم	١	البقرة
يعد الشامى.	عذاب اليم	١٠	"
لا يعد الشامى.	مصلحون	١١	"
يعد البصرى.	خائفين	١١٤	"
لا يعده المكى والمدنى الأول (الموضع الثانى فى السورة).	الألباب	١٩٧	"
لا يعده المدنى الأخير.	خلاق	٢٠٠	"
يعد المدنى الأول والمكى (الموضع الثانى فى السورة).	ماذا ينقون	٢١٩	"
لا يعده البصرى والمدنى الأول والمكى.	لعلكم تشكرون	٢١٩	"
يعد البصرى	معروفا	٢٢٥	"
يعد البصرى والمكى والمدنى الأخير.	القيوم	٢٥٥	"
يعد المدنى الأول.	إلى النور	٢٥٧	"
لا يعده سوى الكوفى.	الم	١	آل عمران
لا يعده الشامى (الموضع الأول).	والإنجيل	٢	"
يعد غير الكوفى.	الفرقان	٢	"
لا يعده غير الكوفى (الموضع الثانى).	الإنجيل	٤٨	"
يعد البصرى.	بنى إسرائيل	٤٩	"
يعد الشامى والمكى والمدنى الأول عن شبية.	ما تحبون	٩٢	"
يعد الشامى والمدنى الأول عن أبى جعفر.	مقام إبراهيم	٩٧	"
لا يعده المدنى والبصرى والمكى.	السيبل	٤٤	النساء
يعد الشامى.	علها أليما	١٧٣	"

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
بعده غير الكوفي.	بالعتود	١	المائدة
بعده غير الكوفي.	كثير	١٥	"
بعده البصرى.	غالبون	٢٣	"
معدود للمكى والمدنى.	والنور	١	الأنعام
لا يعده غير الكوفي.	بوكيل	٦٦	"
بعده غير الكوفي.	فيكون	٧٣	"
بعده غير الكوفي.	مستقيم	١٦١	"
لا يعده غير الكوفي.	المص	١	الأعراف
بعده البصرى والشامى.	له الدين	٢٩	"
لا يعده غير الكوفي.	تعودون	٢٩	"
بعده المدنى والمكى.	من النار	٣٨	"
بعده المدنى والمكى.	بنى إسرائيل	١٣٧	"
بعده البصرى والشامى.	ثم يُعلمون	٣٦	الأنفال
بعده غير الكوفي (الموضع الأول).	كان مفعولا	٤٢	"
لا يعده البصرى.	وبالمؤمنين	٦٢	"
بعده البصرى (الموضع الثانى).	من المشركين	٣	التوبة
بعده الشامى.	أليما	٣٩	"
بعده المكى والمدنى.	وثمود	٧٠	"
بعده الشامى.	له الدين	٢٢	يونس
لا يعده الشامى.	من الشاكرين	٢٢	"
بعده الشامى.	الصدور	٥٧	"
لا يعده غير الكوفي.	تشركون	٥٤	هود
لا يعده البصرى.	قوم لوط	٧٤	"
معدود للمكى والمدنى الأخير.	من سجيل	٨٣	"
لا يعده المكى ولا المدنى الأخير.	منضود	٨٣	"
بعده المكى والمدنى.	كنتم مؤمنين	٨٦	"
لا يعده المكى والمدنى.	مختلفين	١١٨	"
لا يعده المكى والمدنى الأخير.	عاملون	١٦١	"
بعده غير الكوفي.	جليد	٥	الرعد

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعده الشامي.	البصير	١٦	الرعد
يعده غير الكوفي.	النور	١٦	"
يعده الشامي.	الحساب	١٨	"
لا يعده المكي والمدني.	من كل باب	٢٣	"
يعده المكي والمدني والشامي.	النور	١	إبراهيم
يعده المكي والمدني والشام.	النور	٥	"
يعده المدني والمكي والبصري.	ثمود	٩	"
لا يعده البصري والمكي والمدني الأخير.	جديد	١٩	"
لا يعده المدني الأول.	السماء	٢٤	"
لا يعده البصري.	النهار	٣٣	"
يعده الشامي وحده.	الظالمون	٤٢	"
لا يعده غير الكوفي.	سجنا	١٠٧	الإسراء
لا يعده الشامي.	هدى	١٣	الكهف
يعده المدني الأخير.	قليل	٢٢	"
لا يعده المدني الأخير.	غدا	٢٣	"
لا يعده المكي والمدني الأول.	زرعا	٢٣	"
لا يعده الشامي والمدني الأخير.	أهدأ	٣٥	"
لا يعده المكي والمدني الأول.	من كل شيء	٨٤	"
	سبيا		
الثلاثة لا يعدها المكي والمدني والشامي.	سبيا	٢٣، ٨٩، ٨٥	"
يعده المدني الأول والمكي والشامي والبصري.	عندھا قوما	٨٦	"
لا يعده المدني المكي والمدني.	أعمالا	١٠٣	"
لا يعده سوى الكوفي.	كهيصن	١	مريم
يعده المدني الأخير والمكي وهو الموضع الأول.	إبراهيم	٤١	"
يعده غير الكوفي.	مدا	٧٥	"
لا يعده غير الكوفي.	طه	١	طه
لا يعده البصري.	نسبك كثيرا	٣٣	"
لا يعده البصري.	ونذكرك كثيرا	٣٦	"
يعده الشامي والمكي والمدني.	تحية مني	٣٩	"

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعده الشامي .	ولا تحزن	٤٠	طه
يعده الشامي .	مدین	٤٠	"
يعده الشامي والبصري .	فتونا	٤٠	"
لا يعده المكي والمدني والبصري .	لنفسی	٤١	"
يعده الشامي ( الموضع الأول ) .	إسرائيل	٤٧	"
يعده الشامي .	إلى موسى	٧٧	"
لا يعده غير الكوفي .	ما غشيتهم	٧٨	"
يعده المكي والمدني الأول .	أسفا	٨٦	"
يعده المدني الأخير .	حسننا	٨٦	"
لا يعده المدني الأخير .	السامري	٨٧	"
يعده المكي والمدني الأول .	إله موسى	٨٨	"
لا يعده المكي والمدني الأول .	فنسي	٨٨	"
يعده المدني الأخير .	قولا	٨٩	"
لا يعده غير الكوفي .	ضلوا	٩٢	"
لا يعده المكي والمدني .	صفصفا	١٠٦	"
يعده غير الكوفي .	منى هدى	١٢٣	"
يعده غير الكوفي .	الدنيا	١٣١	"
لا يعده غير الكوفي .	ولا يضركم	٦٦	الأنبياء
لا يعده غير الكوفي .	الحميم	١٩	الحج
لا يعده غير الكوفي .	والجلود	٢٠	"
لا يعده الشامي .	وثمود	٤٢	"
لا يعده الشامي والبصري .	وقوم لوط	٤٣	"
يعده المكي بخلف عنه .	المسلمين	٧٨	"
يعده غير الكوفي .	وهلوت	٤٥	المؤمنون
لا يعده المكي والمدني .	والأصل	٣٦	النور
لا يعده المكي والمدني .	بالأبصار	٤٣	"
لا يعده غير الكوفي .	طسّم	١	الشعراء
يعده غير الكوفي .	فلسوف تعلمون	٤٩	"
لا يعده البصري .	تعلمون	٩٢	"

وجه الختلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
لا يعده المكي والمدني الأخير (الموضع الأول).	الشياطين	٢١٠	الشعراء
يعده المكي والمدني.	شديد	٣٣	النمل
يعده غير الكوفي.	قوارير	٤٤	"
لا يعده غير الكوفي.	كسّم	١	القصص
يعده غير الكوفي.	يسقون	٢٣	"
لا يعده غير الكوفي.	الم	١	العنكبوت
يعده المكي والمدني.	السبيل	٢٩	"
يعده البصري والشامي.	الدين	٦٥	"
لا يعده غير الكوفي.	الم	١	الروم
لا يعده المكي والمدني الأخير.	الروم	٢	"
يعده المكي والبصري والشامي والمدني الأخير.	بضع سنين	٤	"
يعده المدني الأول.	المجرمون	٥٥	"
لا يعده غير الكوفي.	الم	١	لقمان
يعده الشامي والبصري.	الدين	٣٢	"
لا يعده غير الكوفي.	الم	١	السجدة
يعده المكي والمدني والشامي.	جلهد	١٠	"
يعده الشامي.	شمال	١٥	سبا
للشامي والبصري.	شديد	٧	"
لا يعده البصري.	جلهد	١٦	"
لا يعده البصري.	البصير	١٩	"
لا يعده البصري.	النور	٢٠	"
لا يعده الشامي.	القبور	٢٢	"
يعده البصري.	تزولا	٤١	"
يعده البصري والمدني الأخير والشامي.	تبدلها	٤٣	"
لا يعده غير الكوفي.	يس	١	يس
لا يعده البصري.	وما كتوا يعبدون	٢٢	الصافات
لا يعده أبو جعفر عن المدني الأول.	ليقولون	١٦٧	"
لا يعده غير الكوفي.	ذي الذكر	١	ص
لا يعد عند البصري.	غواص	٣٧	"

وجه اختلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
لا يعده سوى الكوفي والبصرى بخلاف عنه.	والحق أقول	٨٤	ص
يعدّه غير الكوفي.	يختلفون	٣	الزمر
لا يعده المكي والمدني والبصرى.	له الدين	١١	"
لا يعده المكي والمدني والبصرى والشامي (غير الكوفي).	له ديني	١٤	"
لا يعده المكي والمدني الأول.	فبشر عباد	١٧	"
يعدّه المكي والمدني الأول.	الأنهار	٢٠	"
لا يعده غير الكوفي وبه «ومن يهد الله» (الموضع الثاني).	من هاد	٣٦	"
لا يعده غير الكوفي.	فسوف تعلمون	٣٩	"
لا يعده غير الكوفي.	حمّ	١	غافر
لا يعده الشامي.	التلاق	١٥	"
يعدّه الشامي.	بارزون	١٦	"
يعدّه غير الكوفي.	كاظمين	١٨	"
لا يعده البصرى والمدني الأخير.	الكتاب	٥٣	"
يعدّه الشامي والمدني الأخير.	البصير	٥٨	"
لا يعده البصرى والمدني الأول والمكي.	يسحبون	٧١	"
يعدّه المكي والمدني الأول.	في الحميم	٧٢	"
لا يعده المكي والمدني والبصرى ويعدّه الشامي بخلف عنه.	تشركون	٧٣	"
لا يعده غير الكوفي.	حمّ	١	فصلت
لا يعده الشامي والبصرى.	وثمود	١٣	"
لا يعدهما غير الكوفي.	حمّ، عَسَقَ	١،٢	الشورى
لا يعده غير الكوفي.	كالأعلام	٣٢	"
لا يعده غير الكوفي.	حمّ	١	الزخرف
يعدّه المكي والمدني والبصرى.	مهين	٥٢	"
لا يعده غير الكوفي.	حمّ	١	الدخان
لا يعده غير الكوفي.	ليقولون	٣٤	"
لا يعده المدني الأخير والمكي.	الزقوم	٤٣	"
لا يعده الشامي والمدني الأول.	البطون	٤٥	"
لا يعده غير الكوفي.	حمّ	١	الجاثية
لا يعده غير الكوفي.	حمّ	١	الأحقاف



وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعده غير الكوفي.	أوزارها	٤	محمد
يعده البصرى.	للشاربين	١٥	"
لا يعده المكي والمدنى.	والطور	١	الطور
لا يعده المكي والمدنى والبصرى.	دعًا	١٣	"
لا يعده غير الكوفي.	شيئا	٢٨	النجم
يعده الشامى.	عن من تولى	٢٩	"
لا يعده الشامى.	الدنيا	٢٩	"
لا يعده المدنى والمكى والبصرى.	الرحمن	١	الرحمن
لا يعده المدنى.	الإنسان	٣	"
لا يعده المكى.	للأنام	١٠	"
يعده المكى والمدنى.	من نار	٣٥	"
لا يعده البصرى.	المجرمون	٤٣	"
يعده غير الكوفي (الأول).	فأصحاب الميمنة	٨	الواقعة
يعده غير الكوفي (الأول).	وأصحاب المشئمة	٩	"
لا يعده البصرى والشامى.	موضونة	١٥	"
يعده المكى والمدنى الأخير.	وأباريق	١٨	"
لا يعده سوى الكوفي والمدنى الأول.	وحوار عين	٢٢	"
لا يعده المكى والمدنى الأول.	ولا تأثيما	٢٥	"
لا يعده الكوفي والمدنى الأخير (الموضع الأول).	وأصحاب اليمين	٢٧	"
لا يعده البصرى.	إنشاء	٣٥	"
يعده غير الكوفي (الأول).	وأصحاب الشمال	٤١	"
لا يعده المكى.	وحميم	٤٢	"
يعده المكى.	يقولون	٤٧	"
لا يعده الشامى والمدنى الأخير.	الآخرين	٤٩	"
يعده الشامى والمدنى الأخير.	لمجموعون	٥٠	"
يعده الشامى.	وربحان	٨٩	"
لا يعده غير الكوفي.	العذاب	١٣	الحديد
يعده البصرى.	الإنجيل	٢٧	"
لا يعده المكى والمدنى الأخير.	الأذلين	٢٠	المجادلة

وجه الاختلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعده الشامي.	واليوم الآخر	٢	الطلاق
لا يعده المنني الأول والشامي والبصري.	مخرجا	٢	"
يعده المنني الأول.	الآليات	١٠	"
يعده المكي والمنني الأخير والمنني الأول عن شيبه فقط	نذير	٩	الملك
ولا يعده أبو جعفر.	الحاقة	١	الحاقة
لا يعده غير الكوفي.	بشماله	٢٥	"
يعده المكي والمنني.	سنة	٤	المعارج
لا يعده الشامي.	سواعا	٢٣	نوح
يعده غير الكوفي.	نسرا	٢٣	"
لا يعده غير الكوفي والمنني الأخير.	كثيرا	٢٤	"
يعده المنني الأول والمكي.	نارا	٢٥	"
يعده غير الكوفي.	احد	٢٢	الجن
يعده المكي.	ملتحدا	٢٢	"
لا يعده المكي.	المزمل	١	المزمل
لا يعده المكي والبصري والمنني الأخير.	رسولا (الأول)	١٥	"
يعده المكي.	رسولا (الثاني)	١٥	"
لا يعده المكي بخلف عنه.	شيبيا	١٧	"
لا يعده المنني الأخير.	يتساءلون	٤٠	المدثر
لا يعده المنني الأخير.	المجرمين	٤١	"
لا يعده شامي والمكي.	لتعجل به	١٦	القيامة
لا يعده غير الكوفي.	قربها	٤٠	النبا
يعده البصري ويعده المكي بخلاف عنه.	ولأنعامكم	٣٣	النازعات
لا يعده البصري والشامي.	طفي	٣٧	"
لا يعده المكي والمنني.	طعامه	٢٤	عبس
لا يعده المنني الأول عن أبي جعفر.	الصاخة	٣٣	"
لا يعده الشامي.	تذهبون	٢٦	التكوير
لا يعده المنني الأول عن يزيد (أبو جعفر).	بيمينه	٧	الانشقاق
لا يعده البصري والشامي.	ظهره	١٠	"
لا يعده البصري والشامي.			

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
لا يعده المدني الأول (الموضع الأول).	كيدا	١٥	الطارق
يعدّه المكي والمدني.	ونعمه	١٥	الفجر
يعدّه المكي والمدني.	رزقه	١٦	"
يعدّه المكي والمدني والشامي.	بجهنم	٢٣	الفجر
لا يعده سوى الكوفي.	عبادي	٢٩	"
يعدّه المدني الأول والمكي بخلاف عنهما.	ففقروها	١٤	الشمس
لا يعده الشامي.	ينهى	٩	العلق
يعدّه المكي والمدني.	يَنْتَه	١٥	"
يعدّه المكي والشامي (الموضع الثالث).	ليلة القدر	٣	القدر
يعدّه الشامي والبصري.	الدين	٥	البيئة
لا يعده المدني الأول والكوفي.	أشتاتا	٦	الزلزلة
لا يعده غير الكوفي.	القارعة	١	القارعة
لا يعده البصري والشامي.	موازينه (الأول)	٦	"
لا يعده البصري والشامي.	موازينه (الثاني)	٨	"
لا يعده المدني الأخير.	والعصر	١	العصر
يعدّه المدني الأخير.	بالحق	٣	"
يعدّه المكي والمدني.	جوع	٤	قريش
لا يعده المكي والمدني والشامي.	براءون	٦	الماعون
يعدّه المكي والشامي.	لم يلد	٣	الإخلاص
يعدّه المكي والشامي.	الوسواس	٤	الناس

## أهم المراجع

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) حرز الأمافي للإمام الشاطبي وهي قصيدة الشاطبية.
- (٣) قصيدة الدرّة المضية للإمام ابن الجزري.
- (٤) كتاب التيسير لأبي عمرو الداني ط. دار الكتاب العربي.
- (٥) النشر في القراءات العشر ط. دار الفكر.
- (٦) كتاب تحبير التيسير لابن الجزري ط. دار الكتب العلمية.
- (٧) كتاب المفردات للإمام الداني ط. دار القراءان.
- (٨) غيث النفع في القراءات السبع للإمام السفاقي.
- (٩) شرح ابن القاصح للشاطبية ط. الحلبي.
- (١٠) الوافي شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح القاضي.
- (١١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي.
- (١٢) فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر للشيخ محمد إبراهيم محمد سالم.
- (١٣) منظومة فتح الكريم للإمام محمد المتولي.
- (١٤) فتح القدير شرح تنقيح التحرير للشيخ عامر السيد عثمان.
- (١٥) منظومة عزو الطرق للإمام محمد المتولي.
- (١٦) النجوم اللوامع في شرح مقراً الإمام نافع للمارغيني ط. المكتبة القديمة بتونس.
- (١٧) الدر الثمير شرح التيسير للمالقي ط. دار النعمة.
- (١٨) شرح بلوغ الأمانة للشيخ الضباع بهامش شرح ابن القاصح ط. الحلبي.
- (١٩) الإضاءة في أصول القراءة للشيخ علي الضباع ط. عبد الحميد حنفي.
- (٢٠) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للشيخ البنا. ط. دار الكتب العلمية.
- (٢١) شرح الدرّة للشيخ السمانودي ط. الأزهر.
- (٢٢) جامع البيان للإمام الداني مخطوط. دار الكتب المصرية ميكرو فيلم رقم (٤٦٧٦).
- (٢٣) تقريب النشر للإمام ابن الجزري ط. الحلبي.
- (٢٤) غاية النهاية في طبقات القراءات للإمام ابن الجزري ط. مكتبة المتنبي.

## المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
☆ مقدمة للشيخ عبد الرزاق السيد أحمد البكري الذي راجع الكتاب	٣ .....
☆ تقرّظ فضيلة الشيخ كريم راجح شيخ قراء الشام	٥ .....
☆ تقرّظ فضيلة الشيخ محمد فهد خاروف الجامع للقراءات العشر	٦ .....
☆ تقرّظ فضيلة الشيخ علي بن محمد بن عطيف الجامع للقراءات العشر	٧ ....
☆ مقدمة الكتاب للمؤلف	٨ .....
☆ سند رواية المؤلف لكتاب الله العظيم	١٧ .....
☆ التعريف بكتاب التيسير ومؤلفه	١٩ .....
☆ التعريف بالشاطبية ومؤلفها	٢٠ .....
☆ التعريف بتحبير التيسير والدرة ومؤلفهما	٢٠ .....
☆ نهج الكتاب في اختيار الوجه الراجح في الأداء	٢١ .....
☆ تعريف الخلاف الواجب والخلاف الجائز	٢٢ .....
☆ بيان الإسناد إلى القراء السبعة من التيسير بقراءة الداني على شيوخه	٢٣ ....
☆ بيان إسناد تحبير التيسير إلى القراء الثلاثة بقراءة ابن الجزري على شيوخه	٢٥ .....
☆ الباب الأول بيان الخلاف عن الرواة في مسائل الأصول	٢٧ .....
☆ الاستعاذة	٢٧ .....
☆ البسملة	٢٩ .....
☆ الخلاف في مهم الجمع عن قالون	٣٢ .....
☆ الإدغام الكبير وفيه مسائل	٣٣ .....
☆ الخلاف في هاء الكناية	٣٩ .....
☆ الخلاف في المد والقصر	٤١ .....

- ٤٥ ..... ☆ الخلاف في مسائل الهمزتين من كلمة
- ٤٩ ..... ☆ الهمزتين من كلمتين ومسائل الخلاف
- ٥٢ ..... ☆ مسائل الخلاف في الهمز المفرد
- ٥٥ ..... ☆ نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
- ٥٦ ..... ☆ السكت على الساكن قبل الهمز وغيره
- ٥٧ ..... ☆ الوقف على الهمز
- ٦١ ..... ☆ الإدغام الصغير
- ٦٤ ..... ☆ مسائل الفتح والإمالة
- ٦٤ ..... ☆ الخلاف في الإمالة عن قالون
- ٦٤ ..... ☆ الخلاف في الإمالة عن ورش
- ٦٦ ..... ☆ الخلاف في الإمالة عن أبي عمرو من الروايتين
- ٦٧ ..... ☆ الخلاف عن الدورى عن أبي عمرو في الإمالة
- ٦٧ ..... ☆ الخلاف عن السوسى في الإمالة
- ٦٩ ..... ☆ الخلاف عن ابن ذكوان في الإمالة
- ٧١ ..... ☆ الخلاف عن شعبة في الإمالة
- ٧١ ..... ☆ الإمالة عن الكسائى والخلاف فيها
- ٧١ ..... ☆ الخلاف عن خلاد عن حمزة في الإمالة
- ٧٢ ..... ☆ تفخيم التنوين أو ترقيقه في الوقف
- ٧٣ ..... ☆ إمالة هاء التانيث للكسائى وقفاً
- ٧٤ ..... ☆ الخلاف في حكم الراء
- ٧٥ ..... ☆ الخلاف في حكم اللامات
- ٧٦ ..... ☆ الوقف على أواخر الكلمة والخلاف فيه
- ٧٧ ..... ☆ الوقف على مرسوم الخط والخلاف فيه
- ٨٠ ..... ☆ ما ورد عن الأئمة في بإءات الإضافة والخلاف فيه

- ☆ ما ورد عن الإئمة في ياءات الزوائد والخلاف فيه ..... ٨٢
- ☆ الباب الثاني الأوجه الراجعة في الأداء في فرش الحروف ..... ٨٥
- ☆ من سورة البقرة ..... ٨٥
- ☆ من سورة آل عمران ..... ٨٨
- ☆ من سورة النساء ..... ٨٨
- ☆ من سورة الأنعام ..... ٨٨
- ☆ من سورة الأعراف ..... ٨٩
- ☆ من سورة يونس ..... ٩٠
- ☆ من سورة يوسف ..... ٩٢
- ☆ من سورة إبراهيم ..... ٩٢
- ☆ من سورة النحل ..... ٩٣
- ☆ من سورة الكهف ..... ٩٣
- ☆ من سورة مريم ..... ٩٤
- ☆ من سورة طه ..... ٩٤
- ☆ من سورة الروم ..... ٩٥
- ☆ من سورة يس ..... ٩٦
- ☆ من سورة الصافات ..... ٩٧
- ☆ من سورة ص ..... ٩٧
- ☆ من سورة الزمر ..... ٩٨
- ☆ من سورة الزخرف ..... ٩٨
- ☆ من سورة الأحقاف ..... ٩٩
- ☆ من سورة القتال ..... ٩٩
- ☆ من سورة الطور ..... ٩٩
- ☆ من سورة الرحمن ..... ١٠١

- ☆ من سورة المجادلة ..... ١٠١
- ☆ من سورة الحشر ..... ١٠١
- ☆ من سورة الحاقة ..... ١٠١
- ☆ من سورة الجن ..... ١٠٢
- ☆ من سورة الإنسان ..... ١٠٢
- ☆ من سورة العلق ..... ١٠٢
- ☆ التكبير لختم القرآن ..... ١٠٣
- ☆ القصيدة الحسنة في الأوجه الراجعة في الأداء ..... ١٠٤
- ☆ ملحق خاص ببيان ما اختلف فيه من عد الآيات ..... ١٣٠



تم بدم الله



رقم الايداع : ١٥٦٢٤ / ٢٠٠٤ م

الترقيم الدولي / 977-241-099-2

I.S.B.N